36

الإتحاد الوطني للقوات الشعبية

الفريق البرلماني

تقرير حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية للحكومة الحالية من خلال ميزانية سنة 1964

1

الإتحاد الوطني للقوات الشعبية

الفريق البرلماني

تقرير
حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية للحكومة الحالية من خلال ميزانية سنة 1964

مطبعة دار النشر المغربية
٥ ــ ١٣ زنقة الجندى روش ــ الدار البيضاء

مقـــــدمـــــة

ان الغاية التى تستهدفها البلاد التى بدأت تشق طريقهـا نحـو النمو الاقتصادى تتمثل فى التوسع الاقتصادى ، وفى رفع المستوى الثقافى والمعيشى لافراد الشعب ، ولهذا يجب الا تقتصر الاهداف المتوخاة من الميزانية على قواعد مالية محضة.

ونجد هذه الظاهرة حتى فى البلاد التى بلغت شـأوا عظيما فى النمو الصناعى بما فيها البلاد الصناعية ذات الطابع الراسمالى .

فلم يعد مفهوم الميزانية مفهوما ضيقا ينحصر فى اطار مالى محض كما كان الحال فى الماضى ، بل تعدى هذا الاطار واصبح يشمـل الاعتبارات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية التى ينظر اليها ككل لا يتجزأ ، فتستهدف ـ الميزانية ـ حسب مفهومها العصرى ـ غايات تكون معروفة مقدما معرفة دقيقة او اقل تدقيقا حسب ما اذا كانت البلاد تنهج سياسة اقتصادية محضة موجهة توجيها تاما او جزئيا كما هو الحال مثلا فى انجلترا والبلاد الاسكندنافية وايطاليا .

اما فى البلاد الاشتراكية . فانه من البديهى ان يكتسى مفهوم الميزانية طابعا اقتصاديا اساسيا. وهذا هو الطابع الذى يبدو ان المغرب قد اختاره منذ استرجاع استقلاله.

والدراسة المختصرة التى نقوم بها اليوم تهم السياسة المالية حسب نظرية معينة فى السياسة الاقتصادية بصفة عامة. بمعنى اننا اضطلعنا بتحليل مفصل للمصاريف التى قامت بها الدولة فى القطاعات الاقتصادية والقطاعات التى اعطيت لها الأسبقية ، وذلك حسب النتائج الايجابية او السلبية القمينة بالتحليل على مستوى مختلف طبقات الشعب .

فلا يمكن اعتبار الميزانية مجرد محاسبة تسجل من جهة مداخل الدولة ومن جهة اخرى مصاريفها . فمن البديهى اذن ان يتعذر على الجماهير المغربية الموزة تفهم مغزى الميزانية الا اذا كانت الغاية المستهدفة من هذه الميزانية تتمثل فى رفع مستوى المعيشة المطرد لهذه الجماهير فى نطاق اللا تبعية الاقتصادية المغربية تجاه الخارج.

ففى بلد كالمغرب ، يتركز التوفير بالنصوص فى حوزة الاوساط الاقتصادية والمالية الاجنبية التى تجعل من نقل هذا التوفير الى الخارج شغلها الشاغل ، بدلا من ان تستثمره داخل المغرب . فسياسة الميزانية تلزم الدولة بالتدخل ومراقبة جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتوفير المتانة الضرورية والتناسق الفعال للاقتصاد الوطنى فى علاقاته مع الخارج لكى لا يقع مرة اخرى تحت تبعية استعمار جديد .

وقد وضعنا نصب اعيننا هذه الاعتبارات حينما عمدنا الى الاضطلاع بدراسة السياسة الاقتصادية والمالية وكيف تبدو من خلال ميزانية سنة ١٩٦٤ .

فالمقصود من هذه الدراسة يتمثل فى تحليل الخطوط العريضة لهذه السياسة مع ابراز النقط المميزة .

فمشروع ميزانية ١٩٦٤ شانها فى ذلك شأن الميزانيات التى سبقتها لا يمكنها ان تكون تعبيرا صادقا للسياسة التى تبعتها الحكومة فى السنوات الاخيرة لان كل توجيه ، وكل عثرة يتم تسجيلها فى سنة ما الا وتتحمل عواقبها السنوات التى تليها.

واخيرا ان المعلومات التى افادتنا بها لجنة المالية حول ميزانية سنة ١٩٦٤ تتلخص فى ان :

سنة ١٩٦٤ ستكون سنة التضخم المالى ، وسنة ينتظر فيها المغرب اعانة هامة من الخارج لتساعده موقتا على الحد من الفوضى التى تتخبط فيها اقتصاده وماليته .

واخيرا ستظهر فى هذه السنة طلائع تنذر بتخفيض العملة المغربية هذا التخفيض سيتجسم فى الاعتراف الرسمى للمسؤولين بالتدهور الذى ينخر حاليا عملتنا .

المغرب على ابواب الكارثة

ان الدراسة التحليلية لميزانية سنة ١٩٦٤ كمينة من ان تقنعنا بان المغرب يوجد الان على عتبة التدهور المالى ونصل الى نفس الاقتناع اذا ما القينا نظرة على حالة الخزينة المغربية

تحليل ميزانية 1964

ا) ميزانية التسيير

تقديرات المداخيل بما فيها من اعتمادات ملغاة تبلغ ٢١٤٣ — ١٨٧٩ مليون درهم

وتقديرات الزيادة على تقديرات ميزانية سنة ١٩٦٣ تتكون من

— الضرائب المباشرة (مع تخصيص جزء من مبالغ الاستثمار والمراقبة الجبائية) ٢٠م — د

— من الجمارك (الديوانة) ١٠م — د

— الضرائب غير المباشرة والضريبة التجارية ٧٥م — د

— ايرادات يتوقع الحصول عليها : ١٢٧ م. د. أى :

— من المكتب الوطنى للفوسفاط	١٠٠م — د
— والزيادة فى سعر التبغ	٢٠م — د
— غيرهـا	٧م — د
— الاعتمادات الملغاة	٨٠م — د

تحليل هذه التقديرات الخاصة بالزيادة :

• لقد قدرت ميزانية سنة ١٩٦٤ بـ ٢٠م — د الزيادة على الضرائب المباشرة ، لنفرض ان هذا المبلغ معقول ، وان ظهر لنا ان فائض القيمة المقدر بـ ١٠م د . والمتحصل من تشديد المراقبة على الضرائب فيه كثير من المبالغة .

• اما الزيادة المؤمل الحصول عليها من الجمارك سوف تتلاشى من جراء التخفيض الملموس على الصادرات من خاصات المعادن . والزيادة من الواردات المعفاة من دفع الرسوم الجمركية عليها (قطع غيار السيارات ، وعجلات السيارات المطاطية ... الخ)

• لا اعتراض لنا على الزيادة المترقبة فى الضرائب غير المباشرة

• أما فيما يتعلق بالزيادة المؤمل الحصول عليها من المكتب الوطنى للفوسفاط وتخصيص ارباحه الى ميزانية التسيير بدلا من تخصيصها لميزانية التجهيز ، فان هذا ضرب من المحال لسبب واحد هو أن مكتب الفوسفاط مدين بمبلغ ١٣٠م د. على السنوات المالية السابقة ، ومن تم ، فانه من المتعذر عملا مطالبته بدفع مبلغ ٢٣٠ م د. فى دفعة واحدة ، وحتى اذا فرضنا انه سيتوقف خلال سنة ١٩٦٤ المالية عن القيام بالتمويل الذاتى .

اذن لا يسعنا التسليم الا بامكانية الزيادة المنتظرة من ارتفاع سعر التبغ وغيره اى : ٢٧م.د.

• أما الاعتمادات الملغاة ، اننا نلاحظ فى مشروع الميزانية ان عددا كبيرا من الوظائف الشاغرة فى السنة المالية الماضية قد الغيت .

يستفاد من كلمة تقديم مشروع الميزانية :

• انه تمكن من التقليل من المصاريف ، وذلك بتخفيض عدد الموظفين والمستخدمين من جميع الوزارات ما عدا الوزارات التى لها الاسبقية . وذلك بنسبة ٥٪ هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يكون هذا التقليل من المصاريف الالى والتلقائى مما يخصص لبعض الفروع .

• والى جانب هذه المحاولات ، نجد تخفيضا بنسبة ٣،٢٥٪ فرض على جميع الاقسام الوزارية .

• ويقدر الاحصائيون مجموع هذه التخفيضات بما يقرب ١٠٤م.د بمعنى ان هذا المبلغ يفوق الاعتمادات الملغاة التى تم تحقيقها فى السنوات الماضية وتبلغ فى المتوسط ٨٠ م. د.

فمحاولة التقليل من المصاريف سوف تلغى الى درجة كبيرة الاعتمادات الملغاة المتوقعة فى نهاية سنة ١٩٦٤ ، لان وجود وظائف شاغرة فى ميزانيات الوزارات هى التى تمكن ايجاد بنسبة كبيرة الاعتمادات الملغاة .

ان الالغاءات المقررة فى مشروع الميزانية ومحاولات التقليل من المصاريف تبلغ اذن ١٠٤ م. د. فانه من الراجح ان تنكمش على نفسها

فالتخفيض سيكون على الاقل الثلثين بالنسبة لما كان عليه فى السلوات الماضية . فلنكتفى اذن بمبلغ ٣٠ م. د. كاعتمادات ملغاة .

ففى هذه الظروف ، انه من الممكن ان تزيد مداخيل السنة الحالية عن مداخل سنة ١٩٦٣ الحقيقة تبعا للزيادات المحتملة بما فى ذلك الاعتمادات الملغاة وتساوى فى مجموعها :

٢٠ + ٧٥ + ٢٧ + ٣٠ + = ١٥٢ م. د.

وهناك أيضا زيادة عادية فى المداخل من سنة لاخرى .

ويمكننا التسليم بهذه الزيادة العادية فى المداخل الناتجة من الزيادات التى سجلها الانتاج الداخلى ، وقد بلغت هذه الزيادة ما يقرب من ٣،٥ ٪ فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ (من ٨٢٠٠ مليون درهم الى ٩١٠٠ مليون درهم) اذن ينتظر ان تبلغ مداخل سنة ١٩٦٤ :

$$١٤٣٥ + \frac{١٤٣٥ \times ٣،٥}{١٠٠} + ١٥٢ = ١٦٣٧ \text{ م. — د.}$$

المصاريف

تبلغ تقديرات المصاريف لسنة ١٩٦٤ ، ٢١٤٣ م. د. فاذا طرحنا الاعتمادات الملغاة الراجحة لسنة ١٩٦٤ (٣٠م.د) نجد ان المصاريف الحقيقية تساوى ٢١١٣ م.د

يبلغ العجز المحتمل لميزانية التسيير لسنة ١٩٦٤ = ٤٧٦ م د

بمعنى ان عجز سنة ١٩٦٤ سيكون كبيرا جدا ، هذا بالرغم من الزيادة فى الضرائب المباشرة التى تشتمل على جزء من المقادير المخصصة للاستثمار ، وبالرغم من الزيادة فى سعر التبغ .

2) ميزانية التجهيز

ان الاشغال الضرورية المزمع تحقيقها والتى يقدمها مشروع ميزانية ١٩٦٤ كأقل ما يجب انجازه تتمثل فى مجرد الزيادة من الاعتمادات المخصصة لمختلف الاشغال وتتمثل ايضا فى المصاريف الضرورية ، وعليه ، ستبلغ اعتمادات الدفع لسنة ١٩٦٤ ٧٩٦،٧٥٦،٣٥٨ درهم .

ومقابل هذه المصاريف ، ينص مشروع الميزانية على الموارد التالية :

١) التقديرات

الموارد المؤكدة : ٣٩١٣٠،٠٠٠ درهم ، منها ٣م.د اعتمادات خاصة بالصلب

موارد القروض :

٢٥٠ م د كمساعدات اجنبية (١٥٠ م د من فرنسا و ١٠٠ م د من الولايات المتحدة

العجز المتوقع : ٥٠٧،٦٢٦،٣٥٨ م.د

٢) المداخل الراجحة

اننا لا نناقش الموارد المؤكدة ، هذا وان كانت الثلاث ملايين درهم المتوقعة من الاعتمادات المخصصة للصلب مشكوك فيها ، لان

هذه الاعتمادات تتكون مما يقتطع من ارباح شركة مناجم الريـــف هذه الارباح تافهة الم تكن منعدمة فى سنة ١٩٦٣ على اثر انخفاض الصادرات من هذا المعدن فى سنة ١٩٦٣

اما فيما يتعلق بموارد القروض يجب علينا ان نبدى ملاحظتين :

— لا يمكن ان نعتمد بالنسبة لسنة ١٩٦٤ الا على مساعـــدة قدرها ٨٠ مليون درهم جاءت بعد توزيع قامت به الحكومة المغربية ونقلته من السنة المالية ١٩٦٣ الى السنة المالية ١٩٦٤ ، وذلك لالغاء قـــروض الاداء .

وهذا قرار خطير لانه سيتسبب فى تفاقم عجز المالية لـــ ١٩٦٣ . وكذا وضع الخزينة .

هل الحكومة قادرة على الحصول على قروض اخرى اضافية ؟ اننا نشك فى ذلك —

واذا ما حصلت الحكومة على مساعدات فلن يكون ذلك نتيجـــة لمعجزة ، او كرم خالص من المانحين ، بل سيكون على حساب بعض التنازلات التى تكلف الاقتصاد الوطنى ثمنا غاليا ، وستكون كذلـــك على حساب الحقوق الاساسية لطبقة الفلاحين الذيـــن لهـــم حـــق استرجاع الاراضى المغتصبة .

— **اما فيما يرجع للمساعدة الامريكية** ، فاننا نعلم النقص الذى فرضه مجلس الشيوخ الامريكى على قيمة القروض ، وخصوصـــا قروض المساعدة الخارجية .

ويظهر ان الحكومة الامريكية ما تزال تنتظر نتائج البحث الذى يقوم به حاليا البنك الدولى للانشاء والتعمير حول الاقتصاد المغربى ، قبل ان تتخذ قرارا فى شان منح مساعدة للمغرب سواء فيما يرجـــع لتحديد قيمتها او مراقبة استعمالاتها الحقيقية .

ولكن الامور تسير بسرعة ، فقد قررت الحكومة الامريكيـــة اخيرا حذف مساعدتها للمغرب ، بحيث ان المداخيل المحتملة لميزانية التجهيز ستبلغ فى حدها الاقصى :

٣٩.١٣٠.٠٠٠ + ٨٢٧٠٠.٠٠٠ = ١٢٢ مليون درهم .

وفى هذه الظروف ، سيكون العجز المتوقع لميزانية التجهيز يفوق:

١٢٢ — ٧٩٧ = ٦٧٥ مليون درهم .

٣) عجز محتمل فى ميزانيـــة ١٩٦٤
ميزانية التسيير والتجهيز وهو ضخم

ان هذا العجز ضخم ويساوى بالنسبة لميزانيتى التسيير والتجهيز :

٦٧٥ + ٤٧٦ = ١١٥١ مليون درهم اى ان مجموع الميزانية يبلغ: ٢ ٩٤٠ مليون درهم ونسبة العجز ٤٠ فى المائة من مجموعها. وهذا العجز ستسدده خزينة الدولة.

ويجب الاشارة مرة اخـــرى الـــى اننا لسنا من انصار مفهوم اصبح متجاوزا وهو الداعى الى تحقيق توازن دقيق بين المصاريف والمداخيل فكل سياسة ديناميكية فى مجال الاقتصاد والمالية لا بد لها من تقبل بعض الفرق بين المداخيل والمصاريف . اى بعض العجز . وهذا

ما يسميه الانجليز « العجز المقبول » وهو مبدأ اصبح اليوم مقبو
بالاجماع ومجربا.

واذا كان بعض العجز مقبولا فانه لا يكون مبررا الا فى الحدو
التى تكون فيها موارد الخزينة موظفة فى قطاعات منتجة فليست الحال
كما هى بالنسبة للمخرب الذى ينفق باسراف مبذرا النقود والطاق
بل ان الامر يتعلق بقبول مبدأ وجود عجز فى الميزانية من اجل خلق
ثروة ستعمل بدورها على تغذية وتنمية مداخيل الدولة وموارد الخزين
على السواء .

ويكون الخطر عظيما اذا كانت الحكومات عاجزة عن تدبير حكي
وعن مراقبة المنجزات فى كل قطاعات الاقتصاد . وكذلك اذا كانت
الحكومات تستعمل وسائل الخزينة فقط. من اجل التبذير ونشر الفسا
والسماح بنقل اموال الطبقات الفقيرة الى الطبقات المحظوظة ومن
الطبيعى ان يؤول الامر الى التضخم عن طريق ارتفاع الاثمان وتدهور
ميزان الاداءات وتناقص احتياطيات العملات الاجنبية وهكذا ندخل فى
حلقة جهنمية : ارتفاع الاثمان ، تضخم تخفيض القيمة ، ثم ارتفاع
الاثمان الخ ..

واذن لكى نعود الى دراسة وسائل التوازن التى يظهر ان الحكوما
تعتمد عليها . سنكون مضطرين الى تحليل وضعية الخزينة والوسائل
الحقيقية التى تتوفر عليها لمواجهة العجز الراهن وكذا لمواجهة عجز
السنوات الفارطة قليلة وهذا سيجرنا كذلك الى تسجيل — ولو بسرعة —
عواقب هذا العجز لسنة ١٩٦٤ وتدابير الخزينة اليوم . ان دراسة
سريعة ومختصرة جدا لتطورها منذ ١٩٦٠ ستتيح لنا الوقوف على تطور
مواردها ووظائفها .

تطور وضعية الخزينة من سنة 1960 الى 1963

سنبدأ اولا بالقاء نظرة على اهمية الموارد وتطورها :

ا) الموارد

	٦٠/١٢/٣١	٦٣/١٠/٣١
الموارد (بملايين الفرنك)		
١) الودائع بالحوالات البريدية وبالاموال الخاصة	٢٤ ٧٠٩	٢١ ٣٢٠
٢) الودائع بالخزينة ولدى الجبايات	٢٣ ٩٩٧	٥٨ ٤٦٠
٣) الرهائن	٣ ٠٢٣	١٥ ٧٤٠
٤) سندات الخزينة	٢٢ ٣٦٢	٥٩ ٥٥٠
٥) ديون ذات آجال مختلفة وحسابات قرضية خاصة	٣٩ ٧١٣	٣٥٩ ٩٩٠
٦) اموال الميزانية وعمليات للتصفية	١٠ ٠٨٩	٥٩ ٩١٠
المجموع	١٢٢ ٨٩٣	٥٨١ ٢٤٠

تعليقات

— ارتفع مبلغ الودائع الممكن سحبها حاليا (١و٢) من :
٤٧ ٧٠٦ مليون فى سنة ١٩٦٠ الى
٧٩ ٧٨٠ مليون فى سنة ١٩٦٣

ـ يلاحظ ان الودائع ان كانت حدث بها نقصان بالحـــوالات البريدية والاموال الخاصة فانها ارتفعت كثيرا فى الخزينة وجبايات الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والصناديق الخ .. متحولة من ٢٣ الى ٥٨ مليارا من الفرنكات (بنسبة ٢ ونصف)

وهذا ناتج عن كون الدولة حولت أموال المكاتب والجماعـــات المحلية الى الخزينة العمومية .

كما ان سندات الخزينة العمومية تزايدت بنسبة ٢ ونصف مرتفعة من ٢٢ الى ٥٩ مليارا من الفرنكات .

اما اموال الميزانية المودعة بالخزينة ، فقد تضاعفت بمبلغ ٥٠ مليارا من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ اى خمس مرات .

2) الاستعمالات

	٦٠/١٢/٣١	٦٣/١٠/٣١
١) الاموال الموجودة تحت التصـــرف القيم الممكن تعبئتها	١٧ ٢١٦	٥ ٥٤٠
٢) التسبيقات والحسابات الخاصة الاقتراضية	٢٨ ٣٩٨	٥٣ ٧٥٠
٣) تمويلات لحساب الدولة وعمليات تحتاج الى تصفية	٦٦ ١٧٠	٤٧٨ ٢٥٠
٤) المصاريف المعدة للدفع والاموال المقدمة الخ..	١١ ١٠٩	٤٢ ٣٢٠
المجمـــوع	١٢٢ ٨٩٣	٥٧٩ ٨٦٠

تعليقـــــات

نلقى نظرة بالتتابع على الابواب الثلاثة التالية :

١) الدفعات لعدة مؤسسات
٢) التمويل لحساب الدولة
٣) الاموال الباقية رهن الاشارة

ا ـ الدفعات لعدة مؤسسات

اكثرها كانت دفعات لاجال مديدة او دفعات مجمدة جزئيا ، اى غير قابلة للتعبئة فى امد قصير . وقد ارتفعت من ٢٨ مليارا مـــن الفرنكات .

ب ـ التمويل لحساب الدولة

تضاعف هذا التمويل بصورة متضخمة فارتفع فيما بين سنتيى ١٩٦٠ و١٩٦٣ من ٦٦ مليارا الى ٤٧٨ مليارا من الفرنكات مضاعفا نفسه ٧ مرات . وهذه التمويلات غير قابلة لاسترجاع مصروفاتها فى امد قريب (اموال للتعزيز ، تمويل نفقات التجهيز ، الخصاصات فى الميزانية) .

ج ـ الاموال الباقية رهن الاشارة

حدث فيها نقصان كبير بحيث انخفضت من :
١٧ مليار فرنك فى ١٩٦٠ الى:
٥ر٥ مليار فرنك فى ١٩٦٣ .

الخلاصـــــــة

يستنتج مما تقدم ان حالة الخزينة سيئة جدا ، كما يتضح من الملاحظات التالية :

١) اذا كان مجموع الموارد يصل الى ٥٨٠ مليارا من الفرنكات، فانها تشمل فى هذا المبلغ **٢٥٠ مليارا من الفرنكات** ، كموارد اصلها ديون يجب تسديدها اما فى الحين واما فى اجل قريب .

٢) ان الخزينة ، لكى تواجه عند الحاجة تسديد هذه الديون سواء منها الراهنة الاداء او القريبة الامد ، لم تكن تتوفر فى ٣١ اكتوبر ١٩٦٣ الا على ٥ر٥ مليارات من الاموال الموضوعة رهن الاشارة والتى ليست كلها نقدا وعلى ٥٣ر٧ مليارا من التسبيقات المختلفة التى لن يواجه ردها ، بصفة عامة ، الا فى نطاق آجال طويلة . فيكون مجموع هذه الاموال ، اذن ٥٩ مليارا من الفرنكات .

٣) وعلى هذا يكون الفرق هو مبلغ ١٩٠ مليارا من الديون التى لا يمكن تسديدها لانها تدخل فى تغطية عجز الميزانية.

٤) ولكى تستطيع الخزينة تحمل اعبائها ، فانها :

— لم تستعمل فقط **الاموال الموضوعة رهن اشارتها**

— بل التجأت ايضا الى احتياطاتها ، مضاعفة ديونهـــــــا بطريقتين هما :

أ) اصدار سندات اضافية للخزينة

وقد تطور هذا الاصدار بالنسبة لسنة ١٩٦٠ على الشكل التالى:

فى ٦١/١٢/٣١ :	٢٧ ٤٢٠ ... درهم
فى ٦٢/١٢/٣١ :	١٩١ ٧٣٠ ... درهم
فى ٦٣/١٢/٣١ :	**٣١٥ ١٣٠ ... درهم**

وهكذا ، فان مبلغ السندات الرائجة قد ارتفع من :

٣٠٠ مليون درهم فى ١٩٦٠ الى :

٦١٥ مليون درهم فى ١٩٦٣

اى بزيادة تفوق الضعف (٣١٥ مليون درهم)

ب) اللجوء الى وسائل مؤسسة الاصدار للاوراق النقدية

ان الدفعات التى يقدمها البنك للخزينة يمكن الحصول عليها عن طريق الامكانيات التى يخولها الظهير التاسيسى لبنك المغرب .

وهكذا فان الفصل ٣٥ من ظهير ٣٠ يونيو ١٩٥٢ . الفقـــرة ٣ يقـــول :

« فى طوق البنك ان يقدم دفعات الى الدولة كتسهيلات للصندوق، فى حدود مبلغ لا يتجاوز عشر مداخيل الميزانية العادية المحصل عليها خلال السنة المنصرمة ، بشرط ان لا يتعدى امد هذه الدفعات ٢٤٠ يوما ، سواء اكانت متتابعة ام خلال السنة الادارية ».

وحيث ان الخزينة لم تلتجىء الى هذه الامكانيات فيما مضـــى، فانها استعملتها بصورة متضخمة وسريعة منذ سنة ١٩٦٣ .

وقد عرفت دفعات بنك المغرب للخزينة السير التالى :

فى ١٩٦٣/١٠/٣١ :	٩٩ ٩٩٦ ... درهم
فى ١٩٦٣/١٢/٣١ :	١٢٠ ... ... درهم

وبما ان مداخيل الميزانية العادية المتحصلة خلال السنة المـ
المنصرمة فى ١٩٦٢ ، ارتفعت الى ١٣٨ ١ مليون درهم ، فان دفعـ
بنك المغرب للخزينة تجاوزت حدها الاعلى المقرر فى القانون الذى يج
ان يكون :

$$\frac{1138}{10} = 114 \text{ مليون درهم}$$

وبما ان الخزينة استنفذت امكانياتها العادية ، فقد التجأت
آن واحد الى اصدار سندات اضافية والى تسبيقات كبرى من مؤسـ
الاصدار النقدية ، وذلك ناتج عن كون المصاريف تزداد بصورة متفاحشـ
بينما المداخيل لا تتبعها فى هذه الزيادة . وكيف يتسنى فى مثل هـ
الظروف للخزينة ان تغطى العجز المحتمل فى ميزانية ١٩٦٤ اى مبلـ
يفـــوق :

١٥٠ ١ مليون درهم ؟

يوضح تقرير لجنة المالية ان الخزينة ستستعمل وسيلتين :

١) اصدار اضافى لسندات الخزينة التى سيطلب من الابنـ
ان تشتريها بحيث ستعبىء ٣٠ فى المائة بدلا من ٢٠ فى المائة من ودائعهـ

ويتوقع بهذه الصورة امكانية تعبئة ١٦٠ مليون درهم لحاجيـ
الخزينـــة .

ومن الواجب ان نلاحظ هنا ان الابناك اذا اجبرت على المساهـ
بمبلغ ٣٠ فى المائة من ودائعها لتغذية مالية الدولة فمن المتوقـ

بالضرورة ان تلتجىء الى مؤسسة الاصدار عن طريق اعادة الخصم
بحيث تستطيع ان تتوفر على الامكانيات الضرورية لايجاد القروض
للاقتصـــاد .

ومعنى هذا اننا فى مثل هذه الحال سنجد انفسنا بازاء تضخم
مالى مقنع ، اى ازاء دفعات تقدمها مؤسسة الاصدار النقدية عـن
طريق الابناك ، ولا يغيب عن الاذهان ما ينطوى تحت هذه الوسائل
الملتوية التى استعملت فى بعض البلاد وادت الى عواقب خطيرة ..

كما يمكن للخزينة ان تستعمل وسائل ملتوية اخرى والتى مـا
هى الا صور للتضخم المالى الحقيقى ، وذلك بان تطلب من مؤسسات
عمومية او شبيهة بالعمومية تابعة لها ان تكتتب لدى مؤسسة الاصدار
فى سندات عمومية قابلة للتعبئة . وبما ان هذه المؤسسات لهـا
حساباتها فى الخزينة ، فان امكانياتها النقدية المعبأة بهذه الصورة تمثل
وسائل جديدة موضوعة تحت تصرف الخزينة .

ولسنا ندرى هل تصرفات من هذا النوع اصبح العمل بها جاريا فى
المغرب ، واذا تطرقنا الى ذكرها فانما لكى نلفت الانظـار الى تلـك
الوسائل المضرة بكل تسيير سليم للاموال العمومية وفى نفس الوقت
بقيمة النقد .

٢) كما ان الخزينة ستلتجىء من جهة اخرى الى الزيـادة فى
تسبيقات بنك المغرب ، وقد بلغت هذه التسبيقات فى تاريخ ٣١ دجنبر
١٩٦٣ مبلغ ١٢٠ مليون درهم .

واذا اعتبرنا ان المداخيل الحقيقية من المحتمل ان تكون قد بلغت
٤٣٥ ١ مليون درهم خلال سنة ١٩٦٣ ، فان التجاء الخزينة لتسبيقات

بنك المغرب يمكنها ان ترتفع الى الحد الاقصى المقرر فى القانون وهى ١٠ فى المائة من المداخيل الفعلية لسنة ١٩٦٣ اى :

١٤٥ مليـــون درهـــم .

وبما ان تلك التسبيقات قد ارتفعت فى ٣١ دجنبر ١٩٦٣ الى ٢٠ مليون درهم ، فان الرصيد الذى تستطيع الخزينة ان تعبئه لـــد مؤسسة الاصدار النقدية يصل الى مبلغ ٢٥ مليون درهم.

بحيـــث ان الاحتياطيات التى يمكن للخزينة ان تعبئها خلال الس الجارية لتغطية العجز فى الميزانية هـــى :

١٦٠+٢٥=١٨٥ مليـــون درهم.

حصيلة المغرب
خلال الاربع سنوات الاخيرة

ليتسنى لنا ادراك الحالة التى وصل اليها المغرب فى الوقت الراهن يجب علينا ان نرجع الى الوراء. الى سنة ١٩٦٠ ، التى تعتبر سنة ذات اهمية كبرى. ولا يمكننا ان نبرز اسباب ومدى التدهور الذى يعترى مالية المغرب وميزانيته **الا بعد الالمام بتفاصيل** السياسة الاقتصادية التى انتهجها المسؤولون فى الحكومة . ولهذا نقسم هذا البحث الى قسمين :

اولا : اربع سنوات من الحكم
ثانيا : نتائج سياسة : مشروع ميزانية ١٩٦٤ .

اربع سنوات من الحكم

لقد دخلنا اليوم فى السنة الخامسة منذ الشروع فى تنفيذ التصميم الخماسى الذى لا يزال يجرى به العمل ، ولم يصدر بعد اى قانون ينص على الغائه .

لقد كان التصميم الخماسي بمثابة تحول شامل في حياة المغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اذ وجدت في سنة ١٩٦٠ من الدلائل والعوامل المواتية ما ينعش الامل ويبشر بقدوم عهد البناء والتنمية . ولكن سرعان ما تلاشى هذا الامل وحلت محله خيبة ما بعدها خيبة . فلم تحل سنة ١٩٦٤ حتى وجدنا انفسنا امام حقائق مرة عن سوء الاوضاع وعن التدهور الاقتصادي والمالي لم يسبق لها مثيل في المغرب المستقل .

ا) المشروعات المرسومة في أوائل 1960

لقد تجمعت في اوائل هذه السنة من العوامل والعناصر المواتية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية على اسس متينة سليمة . وقد تبنى الشعب المغربي بالاجماع هذه العملية ، ونقطة الانطلاق تمثلت في الشروع في التصميم الخماسي الذي استغرق تهيئه سنتين كاملتين واصبح آخر الامر قانونا ملزم الاحترام وذلك بصدور ظهير شريف ينص على تنفيذه في المواعيد المحددة وقد ساهم في رسم معالم وخطوط هذا التصميم جميع القوات الحية في المجتمع المغربي من هيئات سياسية واجتماعية ونقابية بمساعدة مختلف المصالح الفنية الادارية .

فما هي الغايات التي كان يستهدفها هذا التصميم ؟

ان الحقيقة تقتضي ان نقول بان التصميم كان عملا مبنيا على الحقائق الملموسة ومن ثم كانت الغاية المنتظرة من تحقيق غايات

واقعية متواضعة لا تستهدف المستحيل ، فمثلا لم يحدد التصميم الا زيادة بنسبة ٤ر٧ في المائة سنويا في كمية استهلاك الجماهير الشعبية ولكن هذه النسبة تأخذ بعين الاعتبار زيادة السكان ، كما ان المستوى المعيشي الفردي لا يزيد — عند الانتهاء من تحقيق التصميم — الا بنسبة ٢ في المائة في السنة . غير ان اهمية التصميم تكمن في الاصلاحات الضرورية التي نص عليها. وهي :

— تكوين الاطارات الكافية والفنيين وذلك عن طريق التوسع في نشر المعرفة .

— الاخذ بالاصلاحات الجذرية الضرورية لارساء التنمية الاقتصادية على اسس سليمة. ومن هذه الاصلاحات :

— الاصلاح الزراعي الذي يرمي الى توزيع الاراضي المزروعة على الفلاحين المغاربة دون الاجانب .

— انشاء وحدات ادارية ، والمكتب العقاري والمكتب الوطني للري .

— واعادة تنظيم السلف الزراعي بقصد تقديمه الى الفلاحين الخ ...

— والهدف الثالث كان يرمي الى انشاء صناعة اساسية (ثقيلة) تكون الدولة المحرك الاساسي فيها وقد كان من شانه ان يغير تغييرا شاملا اساليب الانتاج في المغرب ، ويخرجه من تخلفه الاقتصادي — واخيرا كان الهدف الرابع يرمي الى الاخذ باصلاحات دواليب الدولة وذلك بارساء هياكل مؤسسات جديدة تساهم الجماهير بمديد المساعدة في العمل داخل التصميم .

تلك كانت هى الاهداف التى كان المغرب مستعدا لاخراجها من الملفات وادخالها فى عالم المنجزات. وقد بدات فعلا عمليات التنفيذ فى اوائل سنة ١٩٦٠ بحماس وجد فى المجالين الصناعى والفلاحى .

أولا : الصنـــــاعـــة

ففيما يتعلق بالتصنيع ، فقد انتهت الدراسات الخاصة بكبريات مشارع الصناعات الجوهرية فى اواخر سنة ١٩٥٩ وبدا التنفيذ فى أوائل ١٩٦٠ . وعليه فقد اعلن عن المناقصة الدولية فيما يتعلق بانشاء المركب الكيماوى فى ابريل ١٩٦٠ وذلك بعد الانتهاء من الدراســـات الاولية فوصلت الاقتراحات المعرضة من مختلف الدول فى شهر ديسمبر من نفس السنة، وبعد دراسة هذه العروض فى فترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ، كان من الممكن ان يشرع فى عمليات بناء المعامل فى شهر يناير ١٩٦١ لتنتهى هذه العمليات بعد عام. وقد كان من المقرر ان تشرع هذه المعامل فى الانتاج فى اوائل سنة ١٩٦٣ .

فما هى اهمية مركب اسفى الكيماوى بالنسبة للمغرب ؟

— لقد كانت هذه اول مرة قرر فيها المغرب انشاء معامـــل لصناعة الكيماوية فى ارضه . ومن انتاج هذه الصناعة حامض الكبريت تكون كمية الانتاج فى اولى المراحل ... ٤٠٠ طن اى ما يعادل ٢٥ فى المائة الانتاج الفرنسى لهذا الحامض وكذا حامض الفوسفور بكميـــة ... ١٥٠ طن ويتعين الاشارة الى ان الانتاج الفرنسى من هـــذا الحامض لا يتعدى ببضعة آلاف طن .

واخيرا كان من المقرر ان يشمل مركب آسفى الكيماوى انتاج مادة لامونياك وتعتبر هذه المواد الثلاث الرئيسية ضرورية لجميـــع الصناعات العصرية.

— وزيادة على صناعات الحوامض هذه يجدر الاشارة الى ان الدولة قد قررت اقامة الصناعة الكيماوية الفوسفاط ، وصناعـــة الفوسفاط الممتاز الثلاثى ، وصناعة فوسفاط لامونيوم ويكفى أن نعلم بان الانتاج الفرنسى من هذه المادة الاخيرة يقدر ببضعة آلاف طـــن ولمعرفة الاهمية العظمى التى تتمثل فى اقامة هذه الصناعات فى بلادنا، ولاسيما انه كان من المقرر ان تنتج المعامل فى آسفى ... ١٠٠ طن منها اى ما يعادل ربع الانتاج الامريكى.

— والى جانب هذه اصناعات الكيماوية الرئيسية كان مـــن المقرر ان تشيد صناعة الفولاذ بالناضور . فبعد اجراءات عـــرض الاثمان والوصول الى اتفاق نهائى فى هذا الصدد حددت المواعيد، وكان من شأن هذه الصناعة ان تبدأ فى انتاج ... ١٦٠ طن من الفـــولاذ خلال سنة ١٩٦٤ غير ان عروض الاثمان التى وصلت من مختلـــف الشركات الاجنبية لا زالت فى ملفاتها تنتظر منذ ثلاث سنوات مـــن عساه سيهتم بها ويقوم بدراستها ، وتتراوح هذه العروض من ٣٤ مليار فرنك الى ٩٢ مليار فرنك كتكاليف تشييد هذه الصناعة الفولاذية.

اما الصناعة الثالثة التى تقرر انشاءها ، فهى الصناعـــة الميكانيكية وذلك على اثر انشاء مشارع مختلفة ترمى الى التوسع فى المعامل الموجودة آنذاك فى المغرب. مثلا معامل انتاج عربات النقل والجرارات (التراكتورات) والسيارات ومعامل الميكانيكية العامـــة فمعمل « طارق » مثلا لم يكن المقصود منه انتاج الجرارات فحسب بل كان مقرر ادماج المجموعات الميكانيكية على اختلاف انواعها فـــى منتوجاتها . وقد بدا فعلا انتاج الجرارات فى هذا المعمل فى شهر مايو

١٩٦٠ بعد ما تم انشاء الشركة فى شهر فبراير من نفس السنة على أن يشمل هذا الانتاج ٩٠ فى المائة الجرارات فى المعمل فى آخر سنة ١٩٦١ كما تنص الاتفاقيات على ان يكون انتاج عربات الشحن بنسبة ٧٠ فى المائة على الاقل بعد ٥ سنوات . وهكذا انتهى الامر بارباب الصناعة ان وافقوا على فكرة الانتاج المحلى بدلا من فكرة تركيب العربات فقط .

وهناك قطاع حيوى آخر ، من الاهمية بمكان بالنسبة الينا ويمثل فى اقامة صناعة للسكر ، وقد بدا العمل فى انجاز هذا المشروع فى سنة ١٩٦٠ والغاية من تشييد هذه الصناعة لا تخفى على احد ، كلنا نعلم الاهمية القصوى للسكر فى تغذية الجماهير الشعبية ومن ثم اصبح امر انشاء صناعة لهذه المادة معتمدة فى ذلك على الانتاج الزراعى من الشمندر من الاهمية بمكان لاقتصادياتنا نظرا لضخامة العملات التى ندفعها فى الخارج مقابل استيراد حاجياتنا من السكر هذا ولا سيما بان زراعة الشمندر فى المغرب اعطت نتائج ايجابية .

والى جانب الصناعات السابقة الذكر اقيمت صناعات اخرى منهـــا :

١) معمل التكرير للبترول بالمحمدية وشرع العمل فى بنائه فى شهر يونيو سنة ١٩٦٠.

٢) ومعمل النسيج بفاس ، وبدا العمل فى اقامته شهر مارس من نفس السنة .

٣) ومعمل لانتاج عجلات السيارات المطاطية بعين السبع بالدار البيضـــاء .

ومن جهة اخرى لم يفت المسؤولين فى حملة التصنيع هـــذه ضرورة ادخال اصلاحاتها على مختلف الصناعات التى كانـــت موجودة آنذاك فى المغرب فقد فكروا فى اقامتها من عثرتها وفى مديد المساعدة اليها.

وذلك بتنظيمها وتنظيفها جديا بقصد اشراكها فى عمليات تشييد الصناعات والمعامل الجديدة ، وقد تم ذلك بواسطة الشركـــة المغربية للدراسات والتناسق الصناعى التى كان الهدف من انتاجهـا هذا العمل على اشراك الصناعات المغربية الموجودة فى عمليـــة التنمية الاقتصادية (وعند الاقتضاء بمساعدتها على التوسيع).

ومما يجدر الاشارة اليه فى هذه الجملة البناءة هذا ان بعـض الشركات الاجنبية بدات تقدم اقتراحات ترمى الى اشراكها فى تشييد المعامل والمصانع التى يتطلبها انجاز المشارع الكبرى ، او انشاء معامل ايضافية وذلك باتفاق مع الدولة المغربية بواسطة مكتب الابحـــاث والمساهمات الصناعية . فمثلا توصل المغرب باقتراحات تتعلق بانشاء معامل ملحقة بالمصانع التى نص عليها التصميم الخماسى فى اطار كل من مركب آسفى الكيماوى ومركب الناضور الفولاذى .

وقد اقيم المعرض الدولى للدار البيضاء فى سنة ١٩٦٠ تحت شعار التنمية الاقتصادية فالدولة التى شاركت فى المعرض لم تقتصر منتوجاتها المعروضة عن بضائع الاستهلاك بل اعطت اهميـــة عظمى لوسائل التجهيز .

وقد جاء فى خطاب زميلنا السيد عبد الرحيم بوعبيد وزيـــر الاقتصاد الوطنى ما يالى :

يجب ان تشكل سنة ١٩٦٠ مرحلة مهمة فى تاريخ المغرب الاقتصادى لاننا نريد ان نجعل من هذه السنة نقطة الانطلاق لتصنيع بلادنا ، كما نريد ان يكون هذا التصنيع مطابقا لمواردنا آخذين بعين الاعتبار حاجياتنا الحاضرة والمقبلة شان موارد المغرب وثرواته ان تلعب دورا كبيرا فى التنمية الاقتصادية .

وقد استطرد الزميل بوعبيد يقول :

ان مهمة مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية واسعة النطاق وهى تتلخص فى السهر على انجاز وتسيير الصناعات الاساسية والصناعات التحويلية المترتبة عنها ، وذلك لتمكين المغرب من مجموعات صناعية متناسقة ، فقد بدا العمل فعلا فى بعض الصناعات : صناعة تكرير البترول وانتاج عربات الشحن والجرارات وعجلات السيارات والتوسيع فى انتاج النسيج ، وادخال عمليات التصنيع فى الفوسفاط وانشاء صناعة وطنية للسكر .

وبمناسبة حفلة انتهاء المعرض الدولى للدار البيضاء صرح ولى العهد الامير مولاى الحسن بخطاب جاء فيه على الخصوص :

« اننى اعبر اليوم عن اعتراف المغرب وعن فرحة ابنائه لرؤية هذا المغرب يشق طريقه على منوال العالم العصرى ، حقا ان هذا عمل صعب غير اننا نعبر عن عواطفنا بالكلمات ولا يسعنى الا ان اقول لكم مدى الايمان والثقة اللذين يغمران قلبنا سواء بمناسبة هذا المعرض، او بمناسبة المعارض التى سبقته ، **فان هذه السنة تعتبر فى الميدان الاقتصادى فى سنة تحرير المغرب الاقتصادى .**

ان النتيجة الايجابية التى يتعين على استخلاصها والتى يستخلصها جميع المغاربة وجميع الاصدقاء تتمثل فى ان المغرب برهن على قدرته ان يستجيب فى كل مرة نطق فيها بكلمة التحرير وذلك بالرغم من مرور اربع سنوات على استرجاع استقلاله ، واكثر من اربعين سنة من الكفاح التحريرى .

وقد اختتم ولى العهد خطابه مشيرا الى ان سنة ١٩٦٠ تشكل سنة تجهيز المغرب وسنة تحريره اذ اصبح من البديهى ان يكلل التصميم الخماسى بالنجاح ، كما كتب المستشار الاقتصادى فى سفارة فرنسا بالمغرب فى مجلة المعرض ما يلى : « لا امل لكم ان لم تعملوا على انتاج داخل بلادكم كل المنتوجات التى تحتاجون اليها وتستوردونها بمعنى انه يتعين على المغرب ان يستبدل المنتوجات المستوردة بالمنتوجات المصنوعة محليا .

ثانيا : الفلاحة

ان نسبة تنمية الفلاحة التى نص عليها التصميم هى نسبة ضئيلة اذ لم تتجاوز ٣ر٥ فى المائة وهذا للاخذ بعين الاعتبار نتائج تغيير للاوضاع العتيقة فى هذا القطاع المترتب عن الاخذ بالاصلاح الزراعى وقد تقرر ادخال الوسائل الفنية العصرية فى الفلاحة بقصد الزيادة فى الانتاج ، وبالخصوص عملية الحرث انيط بها استصلاح ٧٠٠ ٠٠٠ هكتار فى السنة ، وبما ان العمليات تتجدد كل ثلاث سنوات على الحقول فان التصميم نص بان عملية الحرث سوف تكون قد حرثت فى السنة الاخيرة فى التصميم اى سنة ١٩٦٤ ما يقرب من مليونى هكتار .

كما نص التصميم على تعبئة اليد العاملة المتوفرة هذه التعبئة التى اطلق عليها بعد ذلك بالانعاش الوطنى ، وتقوم هذه اليد العاملة العاطلة باشغال استصلاح الاراضى ، وتطهيرها ، واقامة قنوات للرى الخ ..

وكان من المتوقع ان تشمل هذه الاشغال مساحة تقدر بـ ٢٥٠ ٠٠٠ هكتار خلال فترة الخمس سنوات اى مدة التصميم ، ومن اجل التوسيع فى عمليات الرى انشىء فى اواخر سنة ١٩٦٠ المكتب الوطنى للرى .

ثالثا : المالية

من الواضح ان التصميم لم يكن ليتحقق الا اذا كان وضع الميزانية والمالية والنقد للبلاد سليما.

ان الارتفاع العام لنفقات الميزانية خلال السنوات السابقة سواء نتيجة لانشاء مؤسسات السيادة الجيش والشرطة والديبلوماسية الخ. او بسبب توسع البرنامج الاجتماعى (التعليم والصحة) ، او نتيجة لتوحيد البلاد .. هذا الارتفاع بدا ينقص وانحصرت نفقات الميزانية فى ١٤٨٠ مليون درهم للتسيير مع عجز متوقع يساوى ١٠٠ مليون درهم سددتها الخزينة (نقصت ديون البنوك على الخزينة بنسبة ٥ فى المئة من سنة ١٩٥٨ الى ١٩٦٠ وزادت مداخيل الميزانية بكيفية ملحوظة سنة بعد سنة).

وكان يجب ايضا لضمان تمويل التصميم — الاحتفاظ بالتوفير الوطنى وادماجه فى الاستثمارات الوطنية ، وقد سبق ان اتخذت

الخصوص — الحد من خروج رؤوس الاموال والتوظيفات الخارجية .

الخصوص — الحد من خراج رؤوس الاموال والتوظيفات الخارجية.

وخلق مؤسسات تجمع رؤوس اموال ضخمة وتوسيع توفير المؤسسات مراقبة نقل النقود المفروضة سنة ١٩٥٩ حددت خروج رؤوس الاموال وقد نتج عن ذلك الزيادة فى امكانيات التغذية الموضوعة فى خدمة التصميم وكذلك الودائع البنكية وارتفعت من ١٤٠ مليار سنة ١٩٥٩ الى ١٧١ مليار سنة ١٩٦٠ بالاضافة الى ذلك نصت قوانين صدرت سنتى ١٩٥٨ — ١٩٥٩ على استثمار اكبر جزء من الاحتياطات القانونية لشركات التأمين بالمغرب .

الا ان احتياطات شركات التأمين ارتفعت من ٢٢ر٤ مليار فرنك سنة ١٩٥٥ الى ٤٤ر٣ مليار سنة ١٩٦٠ وكانت هذه القرارات المتخذة تخصص اكبر جزء من هذه الموارد لتحويل التصميم والاكتتاب فى القروض والاسهم العامة .

صندوق الايداع والتدبير الذى انشأ فى سنة ١٩٥٩ حددت مهمته فى تلقى الادخار وتجميعه ، فهو يتلقى مبالغ الرهائن ، وصناديق استقاعد وصندوق الادخار الخ ..

البنك الوطنى للتنمية الاقتصادية : انشأ سنة ١٩٥٩ لمنح قروض التجهيز للمشاريع الصناعية ، وقد توجب تشريع قرض طويل الامد لتمويل التصميم .

بنك التجارة الخارجية : انشأ سنة ١٩٥٩ لمنح قروض للتجارة الخارجية واخيرا بلغت قيمة احتياطات المغرب من العملات الاجنبية فى سنة ١٩٦٠ الحد الاقصى الذى لم تبلغه منذ

الاستقلال ، وذلك بدون اى مساعدة مالية من فرنسا منذ سنة ١٩٥٧ وعليه ان الحالة عند بداية تطبيق التصميم ، كانت فى ظروف حسنة لتمويله .

وبلغت كثرة الامكانيات النقدية حد اجعل الحكومة ترفض اخذ قروض طويلة المدى من الاجانب : مثلما حدث بالنسبة لتمويل معمل تكرير البترول بالمحمدية ، وصنع النسيج بفاس .

وكذلك فان المصالح الاقتصادية عند تحليلها للوضع الاقتصادى بالبلاد سنة ١٩٦٠ سجلت نجاحا ملموسا .. ولكنها اشارت ايضا الى علامات التحفظ والقلق . وقد كتبت هذه الوثيقة فى الثلاثة اشهر الاولى لسنة ١٩٦١ .

واليكم مقتطفات ماخوذة من وثيقة وزارة الاقتصاد الوطنى المعنونة فى الوضع الاقتصادى للمغرب فى سنة ١٩٦٠ التى نشرتها مصلحة التصميم :

بالامكان اصدار حكم اولى وعام ، على الوضع الاقتصادى بالمغرب فى سنة ١٩٦٠ ، وذلك بدراسة التطور الحديث لعناصر الانتاج الوطنى المعدودة ان مثل هذه الدراسة ستثبت لنا تحسنا اقتصاديا محققا من سنة ١٩٥٩ الى ١٩٦٠ . وقد زاد الدخل القومى بنسبة ١١ فى المائة فاصبح ٧٨٠ مليارا بدلا من ٧٠٠ مليار . وزاد الانتاج الداخلى العام لسنة ١٩٥٨ ، بنسبة ٥ر٣ فى المائة فاصبح مجموع قيمته ٧٤٤ مليار فرنك بدلا من ٧١٩ مليار فرنك وزادت الاستثمارات ، فاصبحت ٩٢ مليارا من الفرنك بدلا من ٧٦ مليارا ، اى انها زادت بنسبة ٢١ فى المائة ..

وكان النشاط الصناعى على الخصوص مرضيا فى سنة ١٩٦٠ فقد بلغ الرقم الاستدلالى العام للانتاج الصناعى الذى كان اساسه ١٠٠ بلغ ١١٠ ، بعدما ظل متوقفا عند ١٠٠ طيلة ١٩٥٩ وهذا التقدم بنسبة ١٠ فى المائة ، اذا قورن بانتاج سنة ١٩٥٨ (وهى سنة احسن من سنة ١٩٥٩) ، يسجل على الخصوص بان التفاوت جاء نتيجة لزيادة الانتاج المعدنى بنسبة ١٤ فى المائة ، والصناعات التحويلية بنسبة ٨ فى المائة ، واستهلاك الطاقة بنسبة ٢ فى المائة . لقد كانت الافاق الصناعية فى بداية ١٩٦١ حسنة وفى الميدان النقدى سجلت سنة ١٩٦٠ — التى استفادت من مراقبة التحويل المطبقة فى ١٩٥٩ ، سجلت زيادة فى الامكانيات النقدية ، وخصوصا فى ودائع البنوك الخاصة . والمورد الاساسى لهذه الزيادة يتمثل فى تضاعف الممتلكات الخارجية التى بلغت مستوى هاما عند نهاية ١٩٦٠ ، وكذلك فى القروض التى قدمت للاقتصاد . اذن ، فان الوضع النقدى يعبر عن وفرة الامكانيات النقدية للبلاد .

وهكذا نرى انه فى منتصف ١٩٦٠ كانت توجد حظوظ كبيرة لتحقيق التصميم .

2) النتيجة في سنة 1964

كيف يبدو الوضع بعد اربع سنوات ؟

انه يتسم بتدهور فظيع : فالمشاريع الكيماوية الكبرى، ومشاريع الصلب ، والميكانيك ، والصناعة الاساسية كلها اما وقعت تصفيتها او هى فى الطريق الى ذلك .

فمثال المشاريع المجمدة ، مشروع طارق الذى اغلق رغم ان الجرارات بدات تصنع ، وكان هو اول مصنع لصنع جرارات الحرث فى افريقيا كلها. وتوجد بافريقيا الجنوبية معامل لتركيب الجرارات لا لصنعها.

وايضا فان المركب الكيماوى لاسفى قد خلق فضيحة ستتلوها اخرى ، لان هذا المركب من واجبه انشاء مصانع اخرى ، وهو الان عاجز عن ذلك . لماذا ؟

لانه لم يعد يعطى ربحا مثل المصانع الامريكية .

وان الاستثمرات التى اعلنت الحكومة فى نهاية ١٩٦٢ . انها تبلغ ١٢ مليارا من الفرنك قد اعلن اليوم انها تتجاوز ٢٠ مليارا لنفس المنشآت .

وليس عجيبا ان تخصص الحكومة مساعدات مباشرة او غير مباشرة لتمكن المركب الكيماوى لاسفى من السير وتسويقه .

اما مركب الصلب لمدينة الناضور ، فقد ضرب بالعروض التى قدمت حوله فى شهر نوفمبر عرض الحائط واصبح مجرد مشروع لاقامة مصانع الصلب والمصفحات اعتمادا على كميات هائلة من الخردة (الحديد المستعمل) ، فى حين ان مناجم الحديد بالمغرب غنية

وهذا هو تقدير الموارد الوطنية كما يفهمه الحكم .

وبصفة عامة فان تنفيذ التصميم قد انحرف فى جميع الميادين كما يتضح من تحليل الانتاج الوطنى ، والتجارة الخارجية ، والاستثمارات وتعبئة الادخار وتدبير الشؤون العامة ومن الوضع المالى والنقدى .

١) الانتاج الوطنى

ان الانتاج الداخلى يبلغ — بالنسبة لسنة ١٩٦٠ — رقما استدلاليا يساوى ١١١ فى ١٩٦٣ ، اى انه اصبح يقدر بـ ٩١٠ مليار فرنك بدلا من ٨٢٠ مليار ، جسبما ذكرته وزارة الاقتصاد والمالية فى لجنة الاقتصاد الوطنى اثناء مناقشة ميزانية ١٩٦٤ .

فى حين ان التصميم نص على زيادة تساوى ١١٩ر١ خلال سنة ١٩٦٣ وذلك لرفع مستوى الحياة بنسبة ٢ فى المائة سنويا لكل مواطن وقد زاد عدد السكان بنسبة ٣ر٢٥ فى المائة سنويا منذ ١٩٦٠ ، اى ما يعادل ١٠ فى المائة سنة ١٩٦٣ .

فاذا ما اكدت الاحصائيات ارقام سنة ١٩٦٣ بصفة نهائية فسيكون معنى ذلك ان الانتاج الداخلى العام لكل مواطن لم يزد منذ ١٩٦٠ .

والواقع ان الفلاحة فى هذا الانتاج الداخلى ظلت متجمدة .. رغم ان التصميم لا يتنبأ الا بزيادة نسبة ٥ر٣ فى المائة فان هذه الزيادة اصبحت ، حاليا ، مستحيلة . بل ان الوضع يبعث على القلق كلما كان المحصول ضعيفا مثلما كان عليه الامر سنة ١٩٦١ . كما ان عملية الحرث اختفت عمليا (٨٠ ٠٠٠ هكتار سنة ١٩٦٢) ، مع انها رفعت محصولات الاراضى التى طبقت فيها بنسبة ٤٠ فى المائة اى انها تساعد على تحقيق الزيادة المنتظرة فى الانتاج الفلاحى.

يظهر ان الانتاج الداخلى تقدم خلال سنة ١٩٦٣ اكثر من معدل السنتين السالفتين . ولكن ذلك يرجع الى اسباب خاصة : المحصول

الجيد من جهة ، وانتاج معمل سمير للتكرير ، وانشاء معمل سكر وادى بهت ، من جهة اخرى . وكذلك فى الصناعة ، فان الزيادة — فى معظمها — ترجع الى القرارات المتخذة ابتداء من ١٩٥٨ ، والتى شرع فى تطبيقها سنة ١٩٦٠ .

2) التجارة الخارجية

ان التصميم الخماسى ينص على ان توسيع الصناعات المحلية سيكون على حساب استيراد المنتوجات وكان هذا ركنا اساسيا للتصميم . الا انه خلال ١٩٦١ و١٩٦٢ ، لم يلاحظ اى نقص فى استيراد مواد الاستهلاك ، بل على العكس ، لوحظت زيادة فى الاستيرادات.

ففى سنة استوردت مواد الاستهلاك تزيد قيمتها عن ١٠ ملايير فرنك اضافية بالنسبة للسنة الفارطة .. ولوحظ نقص فى استيراد مواد التجهيز .. بحيث ارتفعت اثمان المواد المستهلكة خصوصا النسيج . وهذا حدث فى سنة كان محصولها رديئا ، بمعنى ان القوة الشرائية كانت منخفضة .

وهكذا ، فان الانتاج الوطنى للنسيج لم يحتفظ فى ١٩٦١ بالسوق التى كانت له خلال ١٩٦٠ . وعندما تبدأ صناعات وطنية تعمل لمصلحة الاستيراد ، وتنتج اقل من قدرتها ، فان ذلك اشعار واضح بفاحش التخلف .

ونفس الملاحظة بالنسبة لسنة ١٩٦٢ ، فان شراء مواد التجهيز الصناعى قد انخفض فى المجموع كموارد فى التقرير السنوى لبنك المغرب سنة ١٩٦٣ . واستيراد مواد التجهيز انخفض بالنسبة

لاستيراد مواد الاستهلاك ١٢ فى المائة لمواد التجهيز الصناعى ، مقابل ٥٠ فى المائة من مجموع المشتريات لمواد الاستهلاك ، فى سنة ١٩٦٢ .

3) الاستثمارات

ان الاستثمارات خلال ١٩٦١ و١٩٦٢ قد ارتفع معدلها السنوى الى ٩٩ مليار فرنك . الا ان تنبؤات التصميم تنص على ١٢١٫٩ مليار لسنة ١٩٦١ و ١٥٢٫٧ مليار لسنة ١٩٦٢ . فالزيادة المتوقعة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢ هى ٦١ مليارا .. فى حين ان زيادة الاستثمارات لم تتجاوز ١٢ فى المائة خلال ١٩٦٢ (٧١ مليارات بدلا من ٦١ مليار) . والامر يتعلق بكل الاستثمارات سواء فى الادوات او الاشغال العمومية او العمارات .

واذا ما اخذنا الاستثمارات الاساسية ، اى استثمارات الادوات او التجهيز الصناعى والفلاحى ، فان منجزات ١٩٦٢ (٣٦٫٧ مليار فرنك لا تعطى اكثر من ٣ فى المائة من الزيادة)

يضاف الى ذلك ان هذه الاستثمارات خاصة، بمعنى ان استعمال الالات الاولى غير مضاف .

وبعبارة اخرى ، فان الاستثمارات ، خلال ١٩٦١ و١٩٦٢ ، كما تتجلى فى الادوات المنجزة لم تغط نفقات الاستعمال . وهذا يعنى ان قدرة الانتاج بالمغرب قد تدهورت .. فاصبح المغرب سنة ١٩٦٢ اكثر تخلفا مما كان عليه سنة ١٩٦٠ . وهو يسير نحو تخلف مطلق.

وكيف مولت هذه الاستثمارات ؟؟

بالنسبة لسنة ١٩٦١ و١٩٦٢ ، انخفضت قيمة الادخار المحلى بنسبة ٢٠ فى المائة

كما ان رصيدنا من العملات الخارجية ، نقص لاول مرة بعد الاستقلال .

فى سنة ١٩٦٠ كانت قيمة الادخار الوطنى (التوفير) تساوى ١٦ مليارا . وفى ١٩٦١ صارت ٨٠ مليارا فقط . **بل الامر اخطر من ذلك :** لان فائدة الادخار ، اى علاقته بالانتاج الوطنى التى كانت تبلغ ١٣ فى المائة (ما بين ١٩٥٢ و١٩٦٠) واقل من ١٠ فى المائة سنة ١٩٦١، انخفضت باكثر من ٣ فى المائة . اما العملات الخارجية فقد نقصت — لاول مرة منذ ١٩٥٦ — **نقصا كبيرا يساوى ٢٦ مليار فرنك** ، اذ كانت قيمتها ١٢٧ ، فاصبحت ١٠٠٫٣ **مليار . ذلك ان رصيدنا** من العملات الخارجية لم تعبأ لاستثمارات منتجة ، بل استغلت فى استيراد مواد الاستهلاك . وبدون شك يجب ذكر المحصول السيء لسنة ١٩٦١ . الا اننا اذا اخذنا سنة ١٩٥٧ التى كان محصولها اكثر سوءا ، فاننا نجد المغرب قد زاد فى عملاته الخارجية بقيمة ٤٢ مليارا. وقد استمر الانخفاض فى ١٩٦٢ و١٩٦٣ لان ارقام العملات الخارجية تبلغ ٧٧٫٥ مليار فرنك فى سبتمبر ١٩٦٣ ، فيكون انخفاض العملات الخارجية بالنسبة الى ١٩٦٠ ، يساوى ٥٠ مليار فرنك .

4) الانعـــاش الوطـــنى

بدا الانعاش الوطنى فى ١٩٦١ للقضاء على البطالة سواء فى المدن او البادية .

وقد قال السيد اكديرة فى خطاب القاه يوم ٢٨ مايو ١٩٦١ :

« هذه التعبئة الضرورية يجب ان تترجم الى **تشغيل جميـــع** الجماهير العاطلة او المشغلة تشغيلا ناقصا . وليس ذلك فى اطار

برنامج مقتصر على مواجهة بطالة جزئية ناتجة عن جفاف عرض ، بل فى اطار برنامج وطنى مدروس بعناية » .

وان التعبئة الحكومية الواسعة التى رافقت بداية الانعـــاش الوطنى ، تحمل على الاعتقاد بان الحكومة تنوى فى هذا المجال، تحقيق اهداف التصميم الخماسى لـــ ١٩٦٠—١٩٦٤ .

وكان معقولا ان يعتقد ذلك لان مشروع **الانعاش الوطنى** ارفـــق بمشاركة الدولة (ظهير ١٥ يوليوز ١٩٦١ ، البند الاول) فى تنسيق وتحقيق التشغيل التام لسكان البادية لترقية قيمة الاراضى الوطنية.

١) محتويات التصميم الخماسى ١٩٦٠ ــ ١٩٦٤

١ — بين تحضير التصميم فى ١٩٥٩ ١٩٦٠ ، انه اعتبارا للزيادة الديموغرافية بنسبة ٣ فى المائة ، وسوء توظيف السكـــان الناشطين .. فان قوة العمل الموجودة عظيمة يمكنها ان تبلغ فى سنة ١٩٦٥ : ... ٨٠٠ ٢ شخص اى بزيادة ... ٧١٠ شخص عـــن عدد سنة ١٩٦٠ .

غير ان الاعمال التى نص التصميم الخماسى على ايجادها اذا ما تحقق ، لن تسمح الا بتعبئة حد اقصى يبلغ ... ٤٠٠ شخص فى اعمال دائمة طيلة فترة تطبيق التصميم، واذن فسيبقى عدد ... ٤٠٠ ٢ شخص بدون عمل خلال سنة ١٩٦٥ .

ومن اجـــل ذلك :

دعا التصميم الخماسى ١٩٦٠ ١٩٦٤ (من ٤٨) الى : « **تعبئة مدخر ــ العمل** الذى يجب ان يحقق بواسطة برامج اقتصادية منتجة تستعمل طاقة العمل غير المستغل .

٢) تنفيذ التصميم الخماسى كمادة للتشغيل

ان التصميم لم يطبق فى القطاع العصرى (الصناعات والمصالح) مما جعـــل :

مجموع الوظائف المستخدمة خلال السنوات الاخيرة لم يبلـغ ... ١٠ سنويا ، اى ... ٥٠ لمرحلة التصميم .

ونتيجـة ذلك :

بقى ... ٧٥٠ ٢ شخص بدون عمل ، وتوجب البحث لهـم عن عمل منذ سنة ١٩٦٠ .

فما هى الحدود التى استطاع الانعاش الوطنى فى اطارها ان يحقق مواجهة بطالة هذه الجماهير المستعدة للعمل ؟؟

ان منجزات الانعاش الوطنى ــ كما اعلنتها الحكومة هى كما يلى:

١٩٦١ــ١٩٦٢ : ١٤ مليون يوم عمل

١٩٦٢ــ١٩٦٣ : ١٠ ملايين يوم عمل (اى ان الانجاز كان بنسبة ٤٠ فى المائة)

١٩٦٣ــ١٩٦٤ : ١٥ مليون يوم عمل ، فاذا فرضنا ان معجزة ستقع ، وان المنجزات ستبلغ هذه السنة ٦٠ فى المائة من مجموع البرنامج (اى ضعف ما نجز فى السنة الفارطة) فان المنجزات ستبلغ ٩ ملايين يوم عمل .

نهاية ١٩٦٤ : اذا افترضنا ان نفس السرعة ستبقى خلال ٦ اشهر الاخيرة لسنة ١٩٦٤ ، فان **المنجزات ستبلـغ ٥ ملاييـــن يـــوم** عمل .

وعلى العموم فان الانعاش الوطنى خلال الثلاث سنوات ونصف الاخيرة من بداية التصميم الخماسى يكون قد عبأ :

١٤ + ١٠ + ٩ + ٥ = ٣٨ مليون يوم عمل

الخلاصـــــــــــة

ينحصر عدد الاشخاص الصالحين للعمل منذ ١٩٦٠ ، ومع اعتبار الزيادة الديموغرافية فى :

... ٣٥٠ ١١ شخصا فى كل سنة

اى : ... ٣٥٠ ١١ × ٢٠٠ = ... ٠٠٠ ٧٠٠ ٢٢ يوم عمل

واذن فان الانعاش الوطنى قد عبأ خلال فترة التصميم :

٣٨ مليون موزعة على ٢٧٠ ٢ مليون ، تعطى : ٥ر١ فى المائة من مجموع العمل الموجود .

بهذا المعدل ومع افتراض ان عدد سكان المغرب سيبقى محصورا فى الرقم الذى سيبلغه هذه السنة ، وهو ... ٨٠٠ ١٢ شخص فيجب للقضاء على البطالة ونقص التشغيل بالمغرب :

$$\frac{٣ر٥ \times ١٠٠}{١ر٥} = ٢٣٣ \text{ سنة}$$

ان الانعاش الوطنى يعنى كل شىء ، ماعدا ان يكون هو مـا حدده ــ مرة اخرى ــ السيد المديرة عند اجتماع المجلس الاعلـى للتصميم فى بداية ١٩٦٣ :

« وهذا هو ما يجعل تعبئة الجماهير ، والعمل الشامل باعتباره طريقة للتوظيف الاضافى ووسيلة للترقية البشرية ، الوسيلة الوحيدة التى تتيح توسعا منسجما ودائما لمجموع المغاربة » .

٣) انعـــاش وطنى عجيب

لقد كان مردود الانعاش الوطنى جد منخفض بالنسبة للمردودات المحصل عليها عادة وباستمرار فى اوراش مماثلة .

أ) أعمال المصالح المكونة قبل الانعاش الوطنى :

ان المصالح الحكومية المختلفة : مصلحة المياه والغابات ، ووزارة الاشغال العمومية .. الخ. تضطلع منذ عشرات السنين باشغال استصلاح الاراضى وشق قنوات الرى ، والتشجير .. الخ .

وهكذا : اذا اخذنا مثال مصلحة المياه والغابات وحدها نجـد انها قد انجزت فى سنة ١٩٥٩ الاعمال الاتية :

٩٥٨ ٢ هكتار : لمقاومة ضياع المياه ، ولتقويم الثروات
٤٥٩ ٦ هكتار : لغرس اشجار الفواكه ، والغابات .. الخ.
١٠٠ ١ هكتار : لاعادة غرس الكروم فى الريف
٥٠٠ ١ هكتار : اعمال لتثبيت الكثبان

ونفس المصلحة انجزت فى سنة ١٩٦٠ :

٥١٥ ٧ هكتار : لغرس الغابات والفواكه

اى ما يعادل ١ ٠٠٠ هكتار مضاف الى سنة ١٩٥٩

— وبالاضافة الى اعمال اخرى (مثل مقاومة ضياع المياه ، وتثبيت الكثبان) قامت بغرس عدد كبير من اشجار الفواكه

— وتنظيم اسبوع الشجرة
— ١١٤ ٧٣٤ شجرة زيتون

٤٧ ٦٦٦ شجرة اللوز
٣ ٩٣٠ شجرة تين
١ ٥٣٠ ٦٣٢ بذرة للغابات
٢ ١٩٧ ١٨٩ شجرة وبذرة للغابات باسم اسبوع الشجرة

اى ان المجموع هو :

٣ ٨٩٤ ١٥١ شجرة غرست خلال سنة ١٩٦٠.

ب — انخفاض قيمة اعمال الانعاش الوطنى :

من المعلوم انه منذ ١٩٦٢ ، انقسمت برامج الانعاش الوطنى الى قسمين متميزين :

— القسم الاول يندمج مع البرنامج العادى لكل مصلحة تقنية
— والقسم الثانى ينجزه الانعاش الوطنى

والقسم الاول يحتل مكانة اساسية : فنجد ان ٦٥ فى المائة من اعمال برنامج ١٩٦٣ قد انجزها القسم الاول .

الا ان مردودات الانعاش الوطنى ، جد منخفضة فقد قدرها تقرير المجلس الاعلى للانعاش الوطنى (٢ مارس ١٩٦٢) بـ ٣/٢ الى ٤/١ المردودات العادية .

— وقد كتب مدير المياه والغابات بعد اختبار دقيق قام به فى ورش باحدى الغابات كانت مستغلة لحفر الغرس .. كتب فـــى مذكرة بتاريخ ١٣ يناير ١٩٦٢ :

لقد لوحظ فى نفس المنطقة — (قرفلة) — وفى نفس المدة (من ١٠ الى ١٥ يوليوز ١٩٦١) ان مردود المياه والغابات فى اليوم يساوى

٦ مرات ونصف ، مردود الانعاش الوطنى ، وفى العمل الكلى يكون المردود اكثر تسع مرات »

لدرجة ان المصالح التقنية اصبحت ملزمة من طرف الحكومة منذ ١٩٦٣ ، بتعويض جزء هام من اعمالها باعمال التعاون الوطنى ، فنتج عن ذلك تدهور خطير لفعاليتها .

ج — الانعاش الوطنى يحقق اخيرا عددا جد ضعيف من الوظائف الدائمة والمنتجة :

وهى تقدر بـ ١ ٧٥٠ فى السنة الاولى ومن اجل ذلك ، انفق ٦٣ مليون درهم ، مما يجعل كل وظيفة تنشأ ، تساوى ٣ ٦٠٠ ٠٠٠ فرنك ، فى حين ان الوظيف الصناعى يتطلب ما بين مليون ومليونين فرنك كراس مال موظف ، ما عدا فى الصناعات ذات التقنيات الهائلة حيث يصبح التشغيل اغلى .

واذا تحدثنا الان عن الانتاج الناجم من توظيفات دائمة اوجدها الانعاش الوطنى فى مجال الفلاحة ، فان التشغيل المحقق يساوى فى التوظيف ١٣ مرة اكثر من التشغيل الذى توجده الصناعة للحصول على انتاج له نفس القيمة .

وحسب المنشورات الرسمية ، نجد ان المبلغ المضاف فى الفلاحة يساوى ٢٦٥ مليار فرنك خلال سنة ١٩٦٠ مع يد عاملة تساوى ٣ ٢٨٠ ٠٠٠

ولما كانت هذه اليد تشكو قلة التشغيل بنسبة ٦٠ فى المائة ، فاننا لن نثبت سوى ١ ٣١٠ ٠٠٠ شخص من اليد العاملة ، النشيطة

المنتجة فى ميدان الفلاحة . وهو رقم يجب ان يضاف اليه رقم التشغيل فى الصيد الذى يساوى ٨ ٠٠٠ شخص . وتصبح قيمة كل شخص عامل فى الفلاحة والصيد ، هى : ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك سنويا ، وهو رقم نثبته للتشغيل الذى اوجده الانعاش الوطنى فى مجال الفلاحة .

وفى مجال الصناعة والمعادن اضيف مبلغ ٢١٤ مليار فرنك فى ١٩٦٠ مع يد عاملة تساوى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص ، اى ما يعادل قيمة مضافة لكل شخص ، تساوى : ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك .

القيمة المضافة فى الفلاحة نتيجة لتنفيذ برنامج الانعاش الوطنى هى: ٢٠٠ ٠٠٠ × ١ ٧٥٠ = ٣٥٠ مليون فرنك .

واذن ، فقد توجبت تعبئة ٦٫٣ مليار فرنك للحصول على قيمة مضافة سنوية تساوى ٣٥٠ مليون فرنك فى حين ان الامر بالنسبة للصناعة لا يتطلب توظيف اكثر من ٥٠٠ مليون فرنك للحصول على نفس القيمة المضافة ، اى بنسبة ١ الى ١٣ .

ولكن المغرب فى الوقت الراهن هو بلد المتناقضات ، وهذا ما يبيح للسيد بركاش المندوب العام للانعاش الوطنى ان يؤكد اثناء الاجتماع الاخير للمجلس الاعلى للانعاش الوطنى (فبراير ١٩٦٣) :

« ان التجربة قد برهنت — وتبرهن لنا كل يوم — بان الانعاش الوطنى ليس صالحا فقط ، بل انه اداة للتوسع . انه فى الظروف الراهنة احدى الادوات الاساسية للتوسع الاقتصادى »

واذن ، هذا هو نوع «التوسع» الذى تحققه للمغرب السياسة التى تطبقها الحكومة الحالية منذ ٤ سنوات .

5) تدبير الشؤون العامة

وهكذا فان الحكومة عندما اعلنت تنفيذ التصميم فى قطاع مدخر العمل ، ورفضت تحقيق هذه التعبئة فى الاطار الذى نص عليه التصميم — مثل تحقيق الاصلاح الزراعى — فانها اقدمت على تبذير فاحش للحماس ، وللعمل ، ولنتود شعبنا . ولكن التبذير ظاهرة عامة . اذ انه يتجلى فى الحقوق والمصالح الاساسية للدولة والشعب كما يتجلى ذلك حتى فى اصغر ذلك حتى ادارة .

ان تدبير الشؤون العامة منذ ٤ سنوات يعتمد على تهاون غير مشرف وغير مقبول مثلما هو الحال فى مشاريع المصالح العمومية — انطاقة الكهربائية والسكك الحديدية وكما يظهر فى عقم نشاط الدولة وعدم فعاليتها ، وكذا الامر فى المؤسسات الاقتصادية .

١) استرجاع مصالح الطاقة والسكك الحديدية

لقد فاوضت الحكومة منذ نوفمبر ١٩٦٢ بنك باريس والاراضى المنخفضة لتاميم السكك الحديدية والطاقة الكهربائية ، وقد عرفت هذه المفاوضة خط سير من المفيد قرنه بالوضع العام للمغرب خلال نفس الفترة :

— توقيع بروتوكول موقت فى فبراير ١٩٦٣
— توقيع اتفاق نهائى يوم ٣٠ ابريل ١٩٦٣
— تعديل هذا الاتفاق حسب ظهير مؤرخ بـ ٥ غشت ١٩٦٣

فما هى فوائد هذا الاتفاق ؟؟
ذلك ما سنحلله الان

١) موضوع التاميم :

تجب الاشارة اولا الى ان التاميم لم يشمل جميع الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية المغربية .

— فمن جهة ، بقى كل ما له علاقة بتوزيع الطاقة الكهربائية فى ايدى بنك باريس ، ولم يدخل فى الاتفاق . وهذا هو وضع الشركة الشريفية للطاقة (س.م.د) الخ..

— ومن جهة اخرى، هناك نسبة جد هامة من السكك الحديدية المغربية غير مشمولة فى الجزء المستعاد :

الخط الواصل بين بوعرفة والقنادسة.
والخط بين فاس — مكناس سيدى قاسم — طنجة

ومجموع توزيع الطاقة ما زال غير تابع لنا ولو بعد توقيع الاتفاق. وكذلك الخط المركزى للسكك الحديدية بين فاس وطنجة اى ٣١٥ كلم.

ان الشبكة المستعادة يبلغ طولها ١٠٩٢ كلم.

٢) تكاليف التاميم :

ان تكاليف التاميم من الناحية الاقتصادية والمالية يمكن تقسيمها الى عنصرين :

أ — التعويضات المقدمة :

تنص اتفاقيات ٣٠ ابريل ١٩٦٣ على تعويضات :

— عن الطاقة الكهربائية : تساوى ٥٠٫٦ مليون درهم :

— التنازل عن الديون المسجلة فى حق الشركة فى شكل ممتلكات خاصة تبلغ قيمتها ازيد من ١٣ مليون درهم ، اى ما يضاهى فى المجموع ٦٤ مليون درهم .

وتجب الاشارة الى ان القيمة البورصية للشركة ، بما فى ذلك ممتلكاتها الخاصة كانت قبيل المفاوضات لا تتعدى ٢٠ مليون درهم

— عن السكك الحديدية :

اعطى تعويض يساوى ١٠ ملايين درهم بالاضافة الى تحمل الدولة المغربية لمجموع متطلبات السكك الحديدية من الطاقة الكهربائية . وقد ادت الحكومة هذه المصاريف ، اى ما يعادل ٣٤ فى المائة من قيمة شركة الطاقة و الكهرباء المغربية .

وبما ان هذه الشركة كانت تساوى ٦٤ مليون درهم على الاقل ، عند استرجاعها ، فان تعويضا اضافيا قد اعطى لاسترجاع السكك الحديدية ، ويساوى ٦٤×٣٤ = ٢١ر٧ مليون درهم

واخيرا فان الاتفاق نص على ان تتنازل الدولة للشركتين على ما بذمتها فى شكل ممتلكات خاصة ، وقيمتها تزيد عن :

٤٢ مليون درهم + ٢ر٥٥ مليون درهم = ٦ر٧٥ مليون درهم

وهكذا يرتفع مجموع قيمة التعويض عن السكك الحديدية الى :

١٠+٢١ر٧+٦ر٧٥=٣٨ر٥ مليون درهم.

وتجب الاشارة الى ان القيمة البورصية للشركتين بما فى ذلك املاكهما الخاصة ، كانت تساوى قبيل المفاوضات : ٤ر٥ مليون درهم.

واذا اردنا ان نلخص مجموع هذه التعويضات فانها تكون كما يلى تعويضات ممنوحة :

— ٦٤ مليون درهم للطاقة الكهربائية التى لم تكن تساوى فى البورصة ٢٠ مليون درهم .

— ٣٨ر٥ مليون درهم للسكك الحديدية التى لم تكن تساوى فى البورصة اكثر من : ٤ر٥ مليون درهم .

اى فى المجموع :

١٠٢ر٥ مليون درهم اعطيت عما لا يساوى فى البورصة سوى ٢٤ر٥ مليون درهم.

وعلاوة على دفع هذه التعويضات ، فان المغرب قد تحمل عبء ارث ضخم .

ب — الارث :

ان الارث ضخم ، وهو يتكون من الديون ومن سعر الكيلوات .

— الديون :

ان الاتفاقيات الموقعة يوم ٣٠ ابريل ١٩٦٣ تعزو للمغرب وتحمله مجموع ديون السكك الحديدية وشركة الطاقة الكهربائية التى خلفها بنك باريس ومبلغها : ٣٥٠ مليون درهم قد يقول البعض بان هذه الديون ناتجة عن سلف مضمون من الدولة المغربية ، وفى جميع الحالات سيتحتم عليها ان ترثها . وهذه الملاحظات ليست صحيحة الا فى الظاهر : لان الضمان اعطى للذين اقترضوا ولم يعط لبنك باريس المسؤول عن السكك الحديدية والطاقة ، بحيث ان الحكومة المغربية اذا كانت مضطرة الى تعويض المقترضين ، فانها تحتفظ بحق

مطالبة بنك باريس باداء تلك التعويضات اذا كان هو المخطىء .
وسنتحدث عن هذه النقطة بعد قليل .

ـ الكيلوات يساوى ١٠ فرنك عند الانتاج :

ولكن الارث لا يقتصر على الديون الضخمة .. بل يتجلى ايضا فى ارتفاع سعر الكيلوات ارتفاعا كبيرا يضع صعوبات امام التصنيع والتوسع الاقتصادى للمغرب . فالكيلوات الواحد يساوى ١٠ فرنك عند الانتاج ، وازيد من اربعين فرنك عند التوزيع (حتى فى ضواحى المدن الكبرى) .

وهو سعر من بين الاسعار المرتفعة فى العالم :

ففى اوروبا مثلا يساوى السعر المتوسط للكيلوات : ٦ فرنك (انظر مجلة الطاقة يناير ١٩٦٣) . وتدخل فى هذا السعر استهلاكات رؤوس الاموال الموظفة اى رؤوس الاموال المعباة لانتاج هذه الطاقة. وتجب الاشارة الى ظرف يزيد فى تفاقم العواقب : ذلك ان الحكومة المغربية قد ساهمت بواسطة مساعدات ماخوذة من الميزانية ، بما يقرب من نصف الاموال الموظفة .. مما يحتم ان يكون الكيلوات ارخص فى المغرب منه فى اوروبا نتيجة لهذه المساعدات الحكومية .

لقد كان من الواجب ان يباع الكيلوات اقل من ١٠ فرنك ، اى بما يقل عن ٤ فرنكات بما فى ذلك استهلاك راس المال .

وبهذه المناسبة ، نورد نتائج دراسة ظهرت فى شهر ديسمبر ١٩٦ تحت اشراف البعثة الاقتصادية الامريكية بالمغرب ، والتى كانت تحمل عنوان : استراتيجية اقتصادية للمغرب :

(من الواضح ان سعر الكهرباء بالمغرب جد مرتفع ، فبما ان الدولة قد ساهمت بـ ٤٥ فى المئة من نفقات بناء مراكز واجهزة الطاقة الكهربائية بالمغرب) فان لها الحق فى ان تتوقع انخفاض اسعار الشركة . ولكن الامر — ويا للاسف — ليس كذلك) ولذلك فان هذا الغلاء للكيلوات ليس له ما يبرره على الاطلاق من الناحية الاقتصادية.

واليكم ارث اتفاقيات ٣٠ ابريل ١٩٦٣ :

— ديون تساوى ٣٥٠ مليون درهم

— سعر مرتفع للكيلوات ، يعرقل التصنيع ، وقد دفع المغرب فى الجملة — سواء نقدا او بتنازله عن حقوقه — مبلغا هاما لاسترجاع الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية ، يساوى : ٥ر١٠٢ مليون درهم.

وقد دفع هذا المبلغ ليرث :

— ديونا قيمتها ٣٥٠ مليون درهم
— وسعرا مرتفعا للكيلوات هو ١٠ فرنك للانتاج .

واشير الى انه ، اذا كانت الدولة قد مولت ٤٥ فى المائة من توظيفات شركة الطاقة الكهربائية المغربية ومولت جزءا كبيرا من بنايات السكك الحديدية ، فان الشركة لم تعط الا راس مال يبلغ ٣ ملايين درهم ، لتمويل توظيفات تتجاوز ٣٠ مليار فرنك .

---

١) — سنورد فى الملحق (١) الاقتراح الذى تقدم به فريقنا البرلمانى لاستنكار هذه الاتفاقيات ، والمطالبة بالتفاوض لعقد اتفاقيات جديدة تحترم المصالح الوطنية .

٢) تسيير الاجهزة الاقتصادية فى عهد الحكم الحالى

ان المؤسسات الفلاحية والصناعية العمومية تعانى خصاصا فى ميزانيتها ولذلك ، فهى تطالب من الدولة مساعدات سواء لتسييرها او لتجهيزها .

ومجموع المساعدات التى يطالب بها كل من المكتب الوطنى للتجديد القروى والمكتب الوطنى للرى والمعهد الوطنى للاصلاح الفلاحى ومكتب الابحاث والمساهمات المعدنية ومكتب الدراسات والمساهمات الصناعية تبلغ رقما عظيما يتجاوز ٥٦٠ مليون درهم .

والجدير بالذكر ان هناك مؤسسة استطاعت فى السنوات الاولى للاستقلال ان تقوم بتوظيفات واسعة لرؤوس الاموال من مالها الخاص باستثناء مساعدة قدرها ٥ر٢٣ مليون درهم اخذتها من الدولة لشراء آلة للتنقيب عن المعادن فى جوف الارض) الا انها بدات منذ سنوات قليلة تلجا بصورة متزايدة الى المساعدات الضخمة من الدولة . وهذه المؤسسة هى مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية التى استلمت المساعدات التالية :

١٩٦١ : ٦ر٧ مليون درهم + ٥ر٠ مليون درهم من اموال صندوق الصلب

١٩٦٢ : ٩ ملايين درهم + ١ر٦ مليون درهم من اموال صندوق الصلب

١٩٦٢ : ١٠ ملايين درهم

١٩٦٤ : ٢١ مليون درهم

واذا علمنا ان مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية ينجز اشغالا اما بصفته مقاولا او مساهما يسترد لنفسه ارباحا وانه منذ سنة ١٩٥٩ وسع قسمه للتنقيب عن البترول وان عمليات التنقيب عن هذه المادة لا تدر ارباحا طائلة تبين لنا ان المكتب المذكور كان فى وسعه ان يقوم بتمويل نفسه بصورة اسهل مما كان فى الماضى .

ولكن المكتب ، فى الواقع انغمر فى طريق السهولة والتبذير منذ سنة ١٩٦١ وهذا ما توضحه الملاحظات التالية :

— لقد ارتفع عدد الموظفين من ٥٥٠ فى ١٩٥٩ الى ٢٢٧ ١ فى ١٩٦٣ ، بحيث تضاعف عددهم ، ومثل هذا التضخم فى عدد الموظفين لم يكن ضروريا اذ ان نشاط المكتب لم يتسع بصورة ملموسة الا فى ميدان التنقيب عن البترول وهو ميدان لا يتطلب مثل هذه الزيادة .

— والزيادة المذكورة كانت تعنى بالخصوص الموظفين الاداريين اما عدد العمال الموصوفين فقد ارتفع من ٦٩٦ الى ٨٤٢ فيما بين ١٩٦١ و١٩٦٣ ، اى بزيادة ٢٠ فى المائة بحيث ان بقية الموظفين ارتفع عددهم فى نفس المدة من ١٧٨ الى ٣٠٥ اى بزيادة ٧٨ فى المائة.

زد على هذا ان التضخم فى عدد الموظفين الاداريين يرافقه تضخم اكبر فى الاجور .

— وقد انتقلت مصاريف الاجور من ٥ ملايين درهم فى السنة ١٩٥٩ الى ١٦ مليون درهم فى ١٩٦٤ اى بزيادة ٣٠٠ فى المائة ، فى حين ان عدد الموظفين فى المدة نفسها لم يرتفع الا بالضعف ، وهكذا فان مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية يقدم كاجرة متوسطة لكل

مستخدم من العامل البسيط الى المدير ما قدره ... ١٢ درهم فى السنة ، الا ان مقادير الاجور تختلف بين فريقين : فريق العمال والمسيرين الذين يتقاضى كل واحد منهم اجرة متوسطة قدرها ... ٥٠ فرنك فى الشهر ، وفريق الاطار الاعلى ويشمل ٨٥ موظفا يتقاضون اجرة متوسطة تبلغ بالنسبة لكل واحد منهم ... ٣٦٠ فرنك فى الشهر ونتيجة هذا الوضع واضحة، ذلك ان المؤسسة العمومية من هذا النوع تخصص معظم نشاطها فى البحث والتنقيب عن البترول لا ينبغى ان تتجاوز عادة نفقاتها من اجل الموظفين ١٥ فى المائة من مجموع مصاريف اشغالها ، و لكن نفقات مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية من اجل الموظفين تفوق ٥٦ فى المائة من مجموع مصاريف اشغالها فى سنة ١٩٦٢

— ويلاحظ اخيرا انه فى تاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١ يوجد بالنسبة لكل ثلاثة عمال ومسير اكثر من موظف ادارى ومصلحة ادارية .

ومن هذا العوز يتبين مدى الاسراف الذى تبلغه ادارة فى تسييرها حينما تبذر اموال الشعب لصالح جماعة من المستخدمين والموظفين السامين .

ومع ذلك فان مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية ، اذا قورن بمكتب الدراسات والمساهمات الصناعية ، يظهر كمثال للاعتدال وتحقيق الفوائد .

فان تسيير مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية يعطى مثالا عن اللامسؤولية فى تبذير اموال الدولة وتخييب آمال الامة فى النمو الصناعى .

وسنقدم فيما يلى هذه المعلومات التى تنطق عن نفسها بنفسها.

— منشآت المكتب الاخيرة كانت فى بداية ١٩٦٤ هى :

شركات : لاسامير ، والسوملكا ، وجنرال تاير ، والكوفيتيكس، وبيرليى المغرب ، وكلها منشآت ترجع ما قبل ١٩٦١ .

بل ان قائمتها اقصر مما كانت عليه منذ ٣ سنوات ، بحيث لم يبق فى ضمنها منشآت لاسيتيم ، وطارق ، ومافيتيكس .

وما زال المكتب يقدم كل سنة بدون كلل ولا فتور قائمة مدهشة من المشاريع ينتقل البعض منها فى الورق لا فى الواقع ، من الناضور الى القنيطرة الى الناضور الى النواصر (مشروع الحديد والصلب) ومن مكناس الى جرسيف (مشروع الكاور والصودا) ومن الدار البيضاء الى الحسيمة ومن الحسيمة الى طنجة (مشروع الاوراش البحرية) ... ريثما تعين لها اماكن اخرى .

— كما ان مصاريف الاسفار والاشهار التى يتطلبها المكتب تمثل نفقات باهظة بالنسبة للدولة وللشعب : وقد تلقى المكتب كتسبيقات ومساعدات من الدولة ما قدره ٥٦ مليون درهم منها **١٤ر٧٥ مليون من اجل التسيير و ٤١،٢٠٠ مليون من اجل التجهيز .**

— ولكن اهم هذه المصروفات قد وقع تنفيذها وتسديدها منذ ١٩٦١ ، بينما لم تظهر للوجود منذ اربع سنوات اى منشاة صناعية جديدة .

— مصروفات التسيير لسنوات ١٩٥٨ — ١٩٥٩ — ١٩٦٠ : ٤ ملايين درهم يدخل فى ضمنها الدراسات الخاصة بالمشاريع .

— مصروفات التسيير فيما بين ١٩٦١ — ١٩٦٣ : ١٠٫٧٥ ملايين درهم بدون حساب الدراسات المتعلقة بالمشروعات التي وقع اعادة النظر فيها .

— مصاريف الدراسات الى ١٩٦٠ : ٥٦٣ ٠٠٠ درهم منها ٤٤١ ٦٦٠ درهم تشديد التجارب الخاصة بتفطير فحم جرادة .

— المصاريف التى تطلبتها اعادة النظر فى المشروعات السابقة وغيرها : ٧ ٧٠٠ ٠٠٠ درهم منها اكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ درهم لدراسة **استخراج معدن الماغنيزى من البحر .**

— يمكن القول ان المكتب اراد ان يخلق لنفسه ابناء عزيزين عليه.

— فالمعمل النموذجي «لا ما فيتيكس» المنشأ بالشمال ابى المكتب الا ان يشتريه بديونه المترتبة عليه حتى لا يبقى مالكا لاقلية اسهمه . وبعد سنة اغلق المعمل ابوابه وورث المكتب ازيد من ١٣ مليون درهم من الديون ، ذلك كان هو مصير المعمل النموذجي .

— المركب الكيماوي لاسفي : انه يمثل ، على ما يقال ، معركة كبرى انتصر فيها الحكم ، معركة انتقلت فيها المصاريف من ١٢ الى ٢٠ مليار من الفرنكات .

فهل ارادت الدولة ان تقضي على مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية ؟ الواقع انها لو كانت تسعى لهذا الهدف . ما استطاعت ان تتجاوز ما فعلته ، ولهذا ، فان الوضع المالي للمكتب متدهور ، ولكنه ليس فقط وضع المكتب ، بل انه وضع المالية المغربية برمتها .

6) الحالة المالية في أوائل 1964

تمتاز الحالة بالزيادة المطردة من سنة الى اخرى فى عجز الميزانية ، ذلك العجز الذى لا يبرره اى توسع فى تجهيز المغرب ، حيث ان ميزانية التجهيز لا ينفذ الا جزء منها .

وان تفاحش العجز فى الميزانية ما هو الا دليل على ارتفاع مصاريف الدولة ، وهو ارتفاع يبين تبذير اموال الدولة تبذيرا لم يسبق له مثيل مما يؤدى بالخزينة الى العجز رغم الزيادات المباشرة والغير المباشرة التى تقع فى الضرائب ، كما ان تفاحش العجز يصحبه ذوبان اموالنا الخارجية التى لا تعبأ لفائدة قطاع الانتاج ، بل لفائدة الاستهلاك ، مما يضاعف مصاعبنا فى سبيل المحافظة على قيمة عملتنا وينقص من امكانيات التمويل .

وكل هذا يترتب عنه ارتفاع محسوس فى ثمن المعيشة من دون ان يرافقه ازدياد مماثل فى القيمة الشرائية .

١) عجز الميزانية

ارتفعت هذه الخصاصات سنة بعد سنة ، فاذا اعتبرنا ميزانيات التسيير وحدها التى يقع استهلاك اعتماداتها ، بخلاف ميزانية التجهيز ، فاننا نلاحظ ما يلى :

أ — فى ميزانية ١٩٦١ :

كانت المداخيل الفعلية (فيما بين التغطيات والاعتمادات الملغاة) هى ١ ١٤٤ مليون درهم . — وكانت المصروفات (فيما بين المقررات

والاعتمادات الملغاة) ٥٤٧ ١ مليون درهم . — اى عجز يبلغ فـــى ميزانية التسيير ٤٠٣ مليون درهم .

ب — فى ميزانية التسيير لسنة ١٩٦٢ :

— كانت المداخيل المقدرة ، بما فى ذلك الاعتمادات الملغاة ٦٠٦ ١ مليون درهم . ولم يدخل منها فى الحقيقة الا ١٢٢١ مليون درهم — وقد حددت المصاريف المقدرة بمبلغ ٨٢٣ ١ مليون درهم ويدخل فى حساب ذلك الاعتمادات الملغاة — وقد كانت **المصاريف الفعلية** هى : ٧٣٩ ١ مليون درهم . بحيث يكون العجز فى ميزانية التسيير لسنة ١٩٦٢ : **٥٢٨ مليون درهم ، لا ٢٢٧ مليون كما قدر ذلك فى الميزانية .**

ج — ميزانيـــة ١٩٦٣ :

— المصاريف المقدرة : **٦٨٣ ١ مليون** درهم.

المداخيل الفعلية ، على اساس المتحصل منها فى ٣٠ نونمبر ١٩٦٣: **٢٣٢ ١ مليون درهم ، يضاف اليها ما تحصـــل الى آخـــر السنـــة ،** باعتبار السنوات السابقة (وهى ١٠ فى المائة لشهر دجنبر) كما يضاف اليها مداخيل الاعتمادات الملغاة التى تحوم حول رقم ٨٠ مليون درهم، فيكون اذن مجموع المداخيل :

$$١٢٣٢ + \frac{١٠}{١٠٠} \times ١٢٣٢ + ٨٠ = ١٤٣٥$$ مليون درهم .

— اما تقديرات المصريف فقد كانت بالنسبة لتلك السنة : ٢٠٣٥ مليون درهم

فاذا اعتبرنا مقابل الاعتمادات الملغاة تكون المصاريف الفعلية هى: ١٩٥٥ مليون درهم

فيكون العجز الحقيقى فى ميزانيـــة التسيير لسنـــة ١٩٦٣ بالتقريب هـــو :

٥٢٠ مليـــون درهم

يستنتج مما سبق ان مجموع الخصاصات المتراكمة منذ ١٩٦١ يفوق ٤٤٠ ١ مليون درهم

واما ميزانية التجهيز التى تساهم المساعدات الاجنبية فى تمويل جزء منها ، فان معظمها **لا ينفذ**

وهكذا فاذا اقتصرنا على ميزانية ١٩٦٣، فانها لم ينفذ منها الا اقل من ٥٠ فى المائة لغاية ٣١ اكتوبر ١٩٦٣

يدل على ذلك ان الاعتمادات المقررة فى نطاق البرامج والمنفذة فى نطاق المنجزات كانت الى غاية ٣١ اكتوبر ١٩٦٣ كما يلى (بملايين الدراهيـــم) :

	المقـــررات التى لم تنجز	المنجزات الى ٦٣/١٠/٣١	النسبة المئوية
المجمـــــوع	٩٧١	٤٥٦	٪ ٤٧
منهـــــا :			
القصر الملكى ومصالحه	٧	٦٫٨٥٥	٩٧٫٩
الاقتصاد الوطنى والمالية	٦٣	٢٩	٤٧
التجارة والصناعة والمعادن	١٧	١٫٨	١٠
الفلاحـــة	٢٨٣	١٦٦	٥٩
الدفاع الوطنـــى	٢٦	٦٫٧	٢٦

وبما ان ميزانية التجهيز تمول فى جوهرها بواسطة المساعدة الاجنبية ، فان عدم تنفيذ الميزانية يكون معناه ان جزءا كبيرا من هاته الموارد الخارجية تستعمل كاحدى وسائل الخزينة لتمويل ميزانيـــة التسييـــر .

وما هذه الا طريقة غير مباشرة لتمويل مصاريف التسيير للدولة بواسطة المساعدة الاجنبية .

٢) مصاعـــب الخزينـــة

هذه الزيادة وهذا التراكم الحاصل فى عجز الميزانية من سنـــة لاخرى مهماالا دليل على كون الدولة تريد ان تعيش فى مستوى فوق طاقتها يؤدى بها الى الى التبذير ولا يتناسب مع الوضع الاقتصادى الحقيقى فى البلاد .

يشهد على ذلك ان مصاريف التسيير للادارة تزايدت بقـــدر ٤٥ فى المائة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ ، مرتفعة من ٤٨٠ ١ مليون درهـــم الى ١٤٠ ٢ مليون درهم ، فى حين ان الانتاج الداخلى لم يتزايد فى نفس المدة الا بقدر ٢٣ فى المائة متحولا من ٢٠٠ ٨ مليون درهم الى ... ١٠ مليون درهم بالصرف الجارى .

ومعنى هذا ان مستوى مصاريف الدولة قد ارتفع مرتين اكثر من النشاط الانتاجى.

ولكى ترضى الخزينة رغبات الدولة ذات الثمن الباهظ ، فانهـــا قدمت كل امكانياتها وعبأت احتياطاتها وزادت فى ديونها ، بحيث ان الديون التى تراكمت عليها انتقلت من ٧٠ مليار فرنك فى ١٩٦٠ الـــى

١٨ مليارا فى شتنبر ١٩٦٠ ، ويدخل ضمن هذه الديون سندات الخزينة التى تقفز قفزات نحو الارتفاع .

وقد كانت الزيادة فى مبلغ هذه السندات على الشكل التالى :

كانت ... ٤٢٠ ٢٧ درهم فى تاريخ ١٩٦١/١٢/٣١
ثم انتقلت الى ... ٧٣٠ ١٩١ درهم فى تاريخ ١٩٦٢/١٢/٣١
ثم صارت ... ١٣٠ ٣١٥ درهم فى تاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١

وان اسراف الدولة يضع الخزينة فى حالة جد صعبة :

ففى تاريخ ٣١ اكتوبر ١٩٦٣ لم تستطع الخزينة ان تعبىء الا ٦٠ مليارا من الفرنكات لتواجه تسديد الديون الواجب اداؤها فـــى الحين او القريبة الامد والتى يرتفع مجموعها الى ٢٥٠ مليار فرنك .

بحيث ان استطاعتها لتسديد الديون بالنقد الحاضر لا يتجاوز نسبة ٢٥ فى المائة .

كما ان اموالنا الخارجية تذوب من سنة الى اخرى وميزانيتنا للاداءات يعانى تناقصا فى رصيده باطراد ، وقد اشير الى ذلك فى تقرير لجنة المالية . والارقام التالية تعطى بيانا عن الوضـــع :

١٩٦٠/١٢/٣١ : ٨٥٩ مليونا من الدراهيم
١٩٦١/١٢/٣١ : ٧١٧ مليونا من الدراهيم
١٩٦٢/١٢/٣١ : ٦٥١ مليونا من الدراهيم
يونيو ١٩٦٣ : ٥٧٤ مليونا
اكتوبر ١٩٦٣ : ٤٤٠ مليونا
نوفمبر ١٩٦٣ : ٣٦١

نتائج السياسة المالية :

ان النتائج التى توصلت اليها هاته السياسة هى ما كان متوقعا : ارتفاع الاثمان فى الداخل ، وانخفاض قيمة عملتنا فى الخارج مع تدهور القوة الشرائية .

وقد قدرت مصالح وزارة الاقتصاد ان مقياس الاستهلاك سينخفض بنسبة ١٠ فى المائة من ١٩٦٠ ، الى ١٩٦٥ ، فى حين ان التصميم كان يقدر ان مستوى الحياة سيرتفع بنسبة ٢ فى المائة فى كل سنة .

7) الاسباب الحقيقية لهذا التدهور

فبالاضافة الى سياسة السهولة التى انتهجتها الدولة فى الميزانية منذ سنة ١٩٦١ قررت الحكومة ابتداء من اواخر سنة ١٩٦٠ الا تقوم بتنفيذ الاصلاحات الهيكلية التى نص عليها التصميم الخماسى.

واذا لاحظنا اليوم فشل هذا التصميم ، فان هذا الفشل يرجع الى رفض المسؤولين تبنى الاختيارات الجوهرية المنصوص عليها فى التصميم ، والتى كان الغرض منها تحرير اقتصادنا وتنميته :

فما هى اذن اهداف التصميم ؟ وما هى الاختيارات التى نص عليها بقصد تحرير الاقتصاد وتنميته ؟ وما هى الاسباب الحقيقية لرفض تبنيها من طرف المسؤولين هذا ما سنبحثه بالتوالى :

١ ـ اهداف متواضعة :

لا يجهل احد ان الاهداف التى حددها التصميم كانت اهدافا متواضعة اذ لم تتجاوز نسبة الزيادة ٦ر٢ فى المائة وذلك بالرغم من ضعف الانتاج الداخلى ، وفى الزراعة ٥ر٣ فى المائة حقا ان عملية الحرث حققت زيادة فى المحاصيل الزراعية تبلغ نسبة ٤٠ فى المئة غير ان التصميم اراد تحديد زيادة اقل من ذلك كما ان نسبة الزيادة فى الانتاج الصناعى تم تحديدها بـ ١٠ فى المئة وذلك بالرغم من الاخذ بكبريات المشاريع التى تقلب راسا على عقب الاوضاع الصناعية فى المغرب وعلى النقيض من ذلك نلاحظ ان نسبة الزيادة فى الاستثمارات كانت مهمة ، اذ حددت بـ ٢٣ فى المائة وبالرغم من هذا كله لم تحدد نسبة ارتفاع مستوى المعيشة المتوقع الا بـ ٢ فى المائة .

وقد انشئت المؤسسات التى كان متوقعا ان يعهد اليها بالسهر على عمليات الانجاز مثل مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية فى القطاع الصناعى والمكتب الوطنى للرى فى القطاع الفلاحى، كما كان من المتوقع انشاء مكتب عقارى ، وادخال اصلاحات على التسليف الزراعى ليتسنى السير بالتنمية الزراعية قدما ، فالامكانيات الداخلية من موارد خامية مثل الفوسفاط والحديد الخ. تتوفر بكميات كبيرة ، كما ان الاستهلاك الداخلى متسع لمنتوجات هذه الصناعات الجديدة وبالخصوص منتوجات مركب الفولاذ باستثناء مركب آسفى الكيماوى.

كما تتوفر امكانيات التشغيل بالنسبة للانعاش الوطنى فقدرها التصميم بما يربو عن مليار من ايام الشغل .

وقد بين التصميم الخماسى وسائل تحويل هذه المشاريع ، فيكون هذا التحويل اما عينا بالنسبة للاصلاح الزراعى فيدفع للفلاح مقابل الجهد الذى ابذله فى خدمة الارض ، اما يكون هذا التحويل نقدا ويتحقق ذلك بما انشىء فى سنة ١٩٥٩ من مراقبة عن تحويل الاموال الى الخارج ، ويرجع لهذه المراقبة الفضل بالاحتفاظ بجزء عظيم من التوفير المالى الداخلى .

واخيرا يجب الا ننسى فى هذا الصدد بانه من الممكن تمويل المنجزات الصناعية بصفة جزئية وذلك عن طريق تسهيلات الدفع التى يحصل عليها المغنب من الشركات الاجنبية التى يشترى منها ادوات التجهيز فيكون التسديد جزئيا بمنتوجات هذه الصناعات الجديدة .

٢ — مدى الاصلاحات الهيكلية :

فاذا كانت هذه الاهداف الموضوعة تحت البحث متواضعة الشان وممكنة التحقيق ، يتعين علينا ان نعترف بان التصميم خصص للاصلاحات الهيكلية عناية قصوى ، فالغايتان الاساسيتان اللتان استهدفهما التصميم الخماسى تتمثلان فى :

اولا : الاخذ بالاساليب الكمينة بتحقيق استقلال المغرب الاقتصادى ، ويقول فى هذا الصدد نص التصميم الخماسى بالحرف الواحد :

« لقد برهنت التجاريب والخبرة بان التنمية الفعالة يتعذر تحقيقها فى البلاد التى تضل تابعة للخارج من حيث الفنيين ورؤوس الاموال والاسواق الخارجية لاستيعاب المنتوجات الوطنية »

ثانيا : ضرورة استفادة جميع النشاط الاقتصادى فى المغرب من النمو الاقتصادى ، اذ لا يمكن تحقيق تقدم ناجع فى البلاد ما دامت اغلبية السكان تعيش فى الاكتفاء الذاتى منكمشة على نفسها ، ولهذا نص التصميم على ادخال تعديلات هيكلية جذرية على النحو الذى سبق لنا بيانه فى اربع نواحى :

— تكوين الاطارات الوطنية
— الاخذ بالاصلاحات الهيكلية اللازمة قبل الشروع فى كل توسع اقتصادى
— التصنيع الاساسى كشرط للتحرير الاقتصادى
— واخيرا اصلاح الدولة

اولا : ان تكوين الاطارات الوطنية — والاهمية والتى خولها لهذا التكوين تصميم الخمس سنوات يجعل تنمية المغرب وتحريره الاقتصادى متوقف على مغربة الاطارات الفنية التقنية ، اذ يتعذر تحقيق هذه التنمية بشكل جدى على يدى الاطارات الاجنبية ، التى لا يعمل اليوم فى المصالح الادارية والمرافق الاقتصادية الا بصفة موقتة ،ويتعين الاستعاضة عنها واحلال محلها الاطارات الوطنية فى اسرع وقت ممكن ، وقد نص التصميم على تكوين هذه الاطارات تكوينا مستعجلا باتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

ثانيا : نص التصميم على الاخذ بالاصلاح الزراعى اذ قد تبين جليا بانه لا يمكن الاضطلاع باى تجديد جذرى بدون اصلاح زراعى فهذه الحقيقة كانت بديهية منذ سنة ١٩٥٩ وقد رسم التصميم الخطة

اللازمة اتخاذها لتحقيق هذا الاصلاح ، واسلوب استغلال الاراضى كما حدد الاراضى التى تسترجعها الدولة بقصد اعادة توزيعها على الفلاحيى ، واخيرا اخذ التصميم بمبدا تحديد الملكية الخاصة فى الزراعة، وتكوين مرافق ادارية جديدة فى الزراعة واعادة تنظيم التسليف الزراعى الذى كان يستغله فى عهد الحماية المعمرون الاجانب وكذا تعزيز مراكز الاشغال الزراعية بقصد تنمية عملية الحرث ، وانشاء المكتب الوطنى للرى والمكتب العقارى من اجل تحقيق وتنفيذ الاصلاح الزراعى .

ثالثا : يتمثل المجهود الثالث فى ارساء اسس الصناعات الاساسية وتوجيه ثروة بلادنا المعدنية توجيها جديدا يجعل حدا لتصدير هذه الثروة الى الخارج واستغلالها فى الداخل بتزويد الصناعات الاساسية بما تحتاج اليه من خامات .

وقد كان من شان هذه الاصلاحات فى القطاعين الزراعى والصناعى ان تترتب عليها تغييرات فى هيكل الاقتصاد المغربى فاذا كانت الفلاحة تحتل مكان الصدارة فى الانتاج المغربى وذلك بنسبة ٤ر٣٢ فى المائة من هذا الانتاج فانه كان من المتوقع ان تخفض هذه النسبة فى آخر سنة من التصميم الى ٦ر٢٨ فى المائة بينما ترتفع نسبة الانتاج الصناعى من ١ر٢٦ فى المائة (سنة ١٩٦٠) الى ٢ر٣١ فى المائة بمعنى ان الانتاج الصناعى يرتقى فى سنة ١٩٦٥ الى مكان الصدارة فى مجموع الانتاج الوطنى وهذا بالرغم من زيادة نسبة الانتاج الزراعى خلال فترة تنفيذ التصميم الخماسى .

ومن جهة اخرى نجد ان هذه التغييرات الجذرية فى الاوضاع تؤدى حتما الى تغييرات مماثلة فى هيكل التجارة الخارجية ، ولم

يهمل التصميم الاهتمام بهذا المرفق الحيوى من نشاطنا الاقتصادى ، اذ نص على الزيادة من استيراد الادوات المكانيكية والكهربائية بنسبة ١٠٠ فى المائة وآلات التجهيز بنسبة ٢٠٠ فى المئة ، كما على تخفيض الواردات من المنتوجات النسيجية والجلدية من ١٥ فى المائة الى ١١ فى المائة والمنتوجات الكيماوية ، والزيادة من تصدير منتوجات صناعتنا التحويلية التى كان من المتوقع ان ترتفع من ٢٤ مليار الى ٤٨ مليار فرنك وهذه الزيادة تخص قبل كل شىء المنتوجات المعتمدة على الفوسفاط.

رابعا : واخيرا نص التصميم على الاخذ بتغييرات جذرية فى هيكل الدولة لانه اصبح من المؤكد ان تحقيق التصميم يتطلب ويتوقف على تغيير الاوضاع فى الدولة ، ولهذا نص على التخفيض من ميزانية التسيير والزيادة فى ميزانية التجهيز ولكن العكس هو الذى حدث فى الفترة الممتدة بين ١٩٦١ و١٩٦٤ .

وكذلك نص التصميم على ان تساهم الجماهير الشعبية فى تحقيقه بتعبئة اليد العاملة المتوفرة .

وعليه يمكن القول بان هذه الاصلاحات لو قدر لها ان تدخل فى حيز التنفيذ لكان من شانها ان تقطع الصلة مع الاساليب البالية المتعفنة وتعزز المراقبة القائمة على نقل الاموال المتوفرة (المدخرة) باتباع سياسة التقشف المفروضة على الطبقة الموسرة والتى تتمتع بالامتيازات ، لان مدخول هذه الطبقة مرتفع ولا يطابق مستوى استهلاكها ، ويدخل فى هذه الطبقة ارباب الصناعة وملاك الاراضى، والموظفون ، والتجار ، فقد كان من الامكان الزامها بتوفير اموالها بدلا من اصرافها فى مشتريات الرفاهية او نقلها الى الخارج .

والان يجب علينا ان نتساءل عما اذا دخلت فعلا هذه الاصلاحات الجذرية فى حيز التنفيذ ، فى استطاعتنا ان نجيب على هذا السؤال بالنفى لاننا لم نلاحظ تطبيق اى اصلاح من الاصلاحات الهيكلية التى نص عليها التصميم الخماسى ، فلم تتبين اية حكومة منذ سنة ١٩٦١ لا الاصلاح الزراعى ولا الاصلاح التجارى ولا سياسة التقشف كما جاء فى فصول التصميم .

وقد جاء فى نشرة وزارة الاقتصاد الوطنى الحالة الاقتصادية فى المغرب خلال سنة ١٩٦٠ ما يلى : « يتبين من دراسة الحالة الاقتصادية فى سنة ١٩٦٠ بان تنمية الاقتصاد المغربى تتطلب ابدال مجهود عظيم، وتضحيات كبيرة وانجازات فى جميع الميادين ، وهذا لتكون هذه التنمية تنمية صحيحة ، كما يتطلب ذلك الاعتماد على الاساليب الجديدة وقطع الصلة بصفة شاملة ونهائية بالاساليب العتيقة التى كان يعمل بها فى السنوات الماضية فيجب على المغرب ان يوفر اكثر مما كان يوفر فى الماضى ، ويستثمر اكثر وان يضاعف مجهوده فى العمل وذلك بتشغيل اليد العاملة العاطلة او الشبيهة بالعاطلة كما يجب تغيير الاخلاق وتغيير السيرة لان انشاء المؤسسات لا يكفى ، فالاصلاحات الهيكلية التى نص عليها التصميم الخماسى ، اصبح تنفيذها واجبا مستعجلا نظرا لتزايد عدد السكان ، **فيجب اذن ادخال الاصلاحات الهيكلية فى حيز التنفيذ اذا اردنا تنفيذ التصميم** »

ولكن استصراخة الاغاثة هذه لم تصادف اى صدى من الاوساط المسؤولة فقد استمر الحديث عن التصميم فى سنة ١٩٦١ وفى سنة ١٩٦٢ وفى سنة ١٩٦٣ ، ولكن هذا الحديث لم يمنع المسؤولين من

تجاهل واهمال الاصلاحات الهيكلية التى لم يفرض عليهم التصميم اتخاذها ، فاستمروا فى رفض اتخاذها كما يتبين ذلك من مشروع الميزانية لسنة ١٩٦٤ الذى عرض مؤخرا على مجلس النواب .

فالسياسة التى انتهجت منذ شهر مايو ١٩٦٠ قد ادارت ظهرها الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب ، فاهملت مصالحه الحيوية ومستوى معيشته وابدرت فى نفقات الرفاهية وفى نقل الاموال الى الخارج ثمرات مجهودات الشعب المغربى ، واننا نلاحظ ان هذه السياسة لا زالت انتهاج منوالها فى سنة ١٩٦٤ ومما لا شك فيه ان هذه السياسة ستؤدى بنا حتما الى التدهور المالى والنقدى .

ولا يجهل المسؤولون هذه الحالة ، فانهم يعرفون حق المعرفة ولكن هذا لا يمنعهم من التمادى فى هذه السياسة بتقديمهم ميزانية لن تعمل الا على تفاقم هذه الحالة .

وهذا ما سنبحثه فى القسم الثانى من هذه الدراسة .

وقبل كل شىء ، نود الاشارة الى عدم تحقيق الحكم لوعوده المعطاة للفلاح ، وذلك بتخليه عن اصلاحات البنية المتفق عليها فى المجال الفلاحى .

ولكى ناخذ فكرة عن الاستعجال الشديد الذى يستدعى اصلاحات البنية فى الفلاحة كما تقتضى ذلك الوضعية البئيسة للفلاح ، وكذا ضرورة خلق سوق وطنية ، يكفى ان نستعرض اسس وضعية الفلاحة المغربية .

ان مجموع المساحة المحروثة فعليا فى كل سنة ، تتراوح ما بين ٥ ملايين ونصف هكتار . الا ان ١٣٠٠٠٠٠ هكتار تقريبا

تحرث او تغرس من طرف ستة آلاف مستغل اوروبى او من طرف ملاكين كبار مغاربة. وهى اراضى واقعة فى اغنى الاقاليم المغربية .

وفى المقابل ، يقتسم اكثر من ٨ ٠٠٠ ٠٠٠ بدوى الاربعة ملايين هكتار الباقية ، والواقعة فى مناطق تكون زراعتها خاضعة للحظ وتكون اراضيها قليلة العطاء (الحمرى) .. الخ — نظرا الى تمركز الملكيات الاقطاعية فى بعض الاقاليم ، فقد اثبتت دراسات لجنة التصميم الخماسى ، بان ٩٠ فى المائة من العائلات البدوية لا تتوفر الا على اقل من هكتارين — وينتج عن ذلك ان جزءا كبيرا من الدخل الفلاحى ياخذه القطاع العصرى وما يتبقى للفلاح المغربى يشترى به الكيلوات القليلة من السكر والشاى وبعض المنسوجات ، محتفظا بجزء هام من منتوجاته : كالحبوب والزيت والخضر ليعيش بها .

وقد اثبتت دراسة لمنظمة الامم المتحدة بعنوان : « بنية وتوسع بعض الاقطار الافريقية ١٩٥٨ » ، المعطيات الاتية اعتمادا على احصاءات رسمية لفترة ١٩٥١ — ١٩٥٥ :

— ١٥٠ مليار فرنك هو الدخل الخاص بـ ٨ ملايين مغربى بما فى ذلك مستهلكاتهم اى ٢٠ ٠٠٠ فرنك سنويا لكل فلاح ، هى قيمة دخله .

— ٥٣ مليار فرنك هى الدخل النقدى بـ ٨ ملايين فلاح مغربى اى اقل من ٧ ٠٠٠ فرنك سنويا ليوجه بها كل فلاح جميع النفقات بما فيها الضرائب .

وهذا ما جعل التصميم الخماسى يلح على تحقيق الاصلاح الزراعى باعتباره ضرورة مستعجلة خلال فترة التصميم .

ويشتمل الاصلاح الزراعى على استرجاع ملايين هكتارات اراضى الاستعمار التى نزعت من الفلاحين اثناء الحماية فى شكل رسمى او غير رسمى ، ثم اعادة توزيعها على عائلات الفلاحين بعد تجميعهم فى تعاونيات للانتاج .

وكل هذا كان يجب ان يتم فى سنة ١٩٦٤ .

فماذا فعل الحكم الحالى لتنفيذ هذه الالتزامات التى تعهد شرعيا بتنفيذها قبل نهاية ١٩٦٤ ؟؟

لقد اتخذ قرار واحد فى خاتم اكتوبر الماضى ، عندما اعلن ان اراضى الاستعمار الرسمية ستسترجعها الدولة ، وان اعمالا ستبدا لانجاز هذا الاسترجاع . وهكذا فان الحكم لم يقرر استرجاع سوى ٤٠ ٠٠٠ هكتار من مجموع ملايين الهكتارات الموجودة فى حوزة المعمرين .. اى ٤ فى المائةمن الاراضى و٢ ٥٧٠ ٠٠٠ هكتار خلال مدة غير محددة ، واما ٧٠٠ ٠٠٠ هكتار التى فى حوزة الاستعمار والمسماة خاصة ، فانها بقيت بعيدة عن هذه القرارات ولم يشر الى انها ستسترجع فى امد بعيد .

يضاف الى ذلك ، ان ٤٠ ٠٠٠ هكتار المسترجعة لن توزع على الفلاحين بل سيديرها آخرون غيرهم ، يمكن ان يكون من بينهم المعمرون الذين كانوا يملكون تلك الاراضى .

هذا هو تطبيق الحكم للتصميم الخماسى عن طريق استرجاع الاراضى المغتصبة والاصلاح الزراعى ..

واننا بعيدون عن الوعود الشرعية التى اعطاها التصميم لاعادة توزيع الاراضى على الفلاحين ، وتحسين مستوى السواد الاعظم من سكان المغرب .

واذن ، فيجب بكل استعجال ، تطبيق التصميم ، واسترجاع واعادة توزيع الاراضى المنصوص عليها فى التصميم على الفلاحين بما فى ذلك :

١) اراضى الدولة المحروثة .

٢) اراضى الدولة القابلة للحرث بعد السقى (مثل مرج الغرب ... الخ) .

٣) الاراضى المقسمة فى شكل اجزاء الاستعمار الرسمى بواسطة الحماية الفرنسية ، وهى حوالى ... ١١٠ هكتار .

٤) اراضى الجيش التى وزعتها الحماية فى شكل اجزاء استعمار رسمى وهى حوالى ... ٤٠ هكتار .

٥) اراضى الاحباس التى وزعتها الحماية فى شكل اجزاء استعمار رسمى وهى ما بين ٥ و... ١٠ هكتار .

٦) اراضى الدولة للجيش او الاحباس التى انتزعتها الحماية الاسبانية لفائدة الاستعمار او ممتلكات اسبانيا .

٧) مجموع الاراضى التى تدخل فى نطاق ممتلكات الدولة او الجيش او الاحباس او الاملاك ، التى اكتسبها الاستعمار الخاص سواء فى منطقة الحماية الفرنسية او الحماية الاسبانية . وتبلغ مساحة اراضى الاستعمار الخاص فى المنطقة الفرنسية بالاضافة الى الاراضى الجماعية التى لم نشر اليها من قبل حوالى ... ٦٥٠ هكتار

٨) الاملاك المحجوزة التى يملكها اشخاص اتهموا فى وطنيتهم .

٩) الاراضى المسترجعة من طرف الدولة فى شكل التشريع المتعلق بالملكية الخاصة التى سنتحدث عنها فيما بعد .

١٠) الاراضى الجماعية المنزوعة او التى اجرتها الحمايةالفرنسية والاسبانية للاستعمار الرسمى .. وتبلغ مساحتها ... ٧٠ هكتار فى المنطقة الجنوبية سابقا.

١١) الاراضى الجماعية المنزوعة او المأجرة للاستعمار الخاص والتى استرجعت فى نفس الوقت مع الاراضى الاخرى التى كانت **فى حوزة الاستعمار الخاص (التصميم الخماسى من ٨٨ الى ٨٩)**

ان استرجاع وتوزيع مجموع هذه الاراضى على الفلاحين المغاربة يجب بالاضافة ، كما ينص التصميم الخماسى ، أن يكون مصحوبا باجراءات جذرية تخول الفلاح ان يصبح سيد مصيره .

ومن الضرورى بالخصوص :

— حذف بنية وصاية سلطة القائد

— تخويل الفلاح مراقبة كل ما يساعده على التوسع الفلاحى (القرض الفلاحى المكاتب .. الخ ..)

مراقبة طرق توزيع المنتوجات الفلاحية ، وتبسيطها الى ابعد حد .

هذه الاجراءات ستجعل الفلاحين ينكبون على العمل من تلقاء انفسهم . مما سيتيح بدون وسائل مالية ضخمة ، رفع نسبة التشغيل فى البوادى ، ورفع مستوى الانتاج الفلاحى .

وان زيادة الدخل الزراعى ، ورفع مستوى حياة الفـــلاح ، سيؤديان الى ازدهار سوق الصناعة الوطنية ، وسيوجد ــ فى نفس الوقت ــ احتياجا للمنتوجات الصناعية من اجل الاستمرار فى توسيع الانتاج الفلاحى ، اى الاحتياج الى الادوات ، والاسمدة ، ومبيدات الحشرات .. الخ .

وهذا يبين لنا مدى اهمية انشاء ودفع الصناعات الاساسيـــة مثل الصلب والميكانيك التى توفر لنا ادوات تنمية الانتاج الفلاحـــى والصناعة الكيماوية التى توفر الاسمدة والمنتوجات الضرورية لرفـــع قيمة المردودات بدرجة كبيرة .

ان اصلاحات البنية التى نص عليها التصميم الخماسى هـــى الطريق الوحيد لرفع الانتاج الفلاحى ، ودخل الفلاح باقل التكاليف ، مما سيتيح تمويل صناعة اساسية ضرورية للحفاظ على سرعة التوسع الفلاحى ورفع دخل الفلاح ؛ وكذا مجموع السكان .

وان من الواجب على مجلس النواب ان يتعجل تطبيق هـــذه الاجراءات فى اقرب وقت .

---

(١) انظر اقتراح القانون المتعلق بتطبيق الاصلاحات فـــى مجال الفلاحة .

استخلاص النتيجة

لقد التجأت الحكومة خلال هذه السنوات الاخيرة الى اساليب ووسائل كانت تبدو لها سهلة المنال من اجل الحصول من الخزينة على الاعتمادات الضرورية لايجاد توازن فى الميزانية.

اننا لا نصف هذه الوسائل بالسهولة واليسر ، الا لتفادى الالتجاء الى اوصاف اخرى ، اذ يتعذر القيام بارهاق خزينة الدولة بالعجز المتراكم سنة بعد اخرى ، وبالمصاريف التى لا تدرج فى الميزانية وبالحسابات السرية دون ان نعرض هذه الخزينة الى اسوا المشاكل التى تتمثل فى عجزها عن ارضاء نزوات ، واشباع شهوات حكومة عديمة الوعى والكفاءة ، وهذا هو المأزق الذى توجد فيه خزينة المغرب .

كثيرا ما يتحدث المسؤولون عن امكانية ايجاد توازن فى الخزينة ، ويعتقدون بان للخزينة وسائل شتى وامكانيات متعددة لايجاد توازن مالى فى تدبير اموال المغرب ، وكثيرا ايضا ما يستشهد هؤلاء المسؤولون بالحالة فى فرنسا وفى ايطاليا وغيرها من الدول ، فينوهون بالدور العظيم الذى تلعبه اعتمادات الخزينة فى تنمية هذه البلاد الاقتصادية، بل وحتى فى المفهوم النظرى للتدبير المالى .

حقا ، ان لهذا التفكير ما يبرره من الوجهة النظرية ، ولكن من الوجهة النظرية فقط ، وبشرط ان تتوفر اوجه الشبه فى المقارنة.

كما يجب الاخذ بعين الاعتبار امكانيات خزينة كل من الدول التى يريد المسؤولون الاستشهاد بها، ودرجة التوفير والادخار بها، ومستوى الاستثمارات فيها ، وكمية تجارتها الخارجية ، والاعانات الخارجية التى تحصل عليها سنويا .. الخ .

وتقول ايضا الاوساط الحكومية بان المصاريف التى تقوم بها الدولة معتمدة فى ذلك على اموال الخزينة ستعود — حسب الدوران العادى للنقد المتداول — الى هذه الخزينة نفسها عن طريق الضرائب والقروض والودائع البنكية ، وهذا كلام معقول ، ومنطق صحيح ، غير اننا لا نلاحظه الا فى الدول التى وصلت الى مستوى ملموس من التقدم ، وتتمتع بقسط كبير من الاستقلال الاقتصادى ، ولها خبرة واسعة فى الادخار والاستثمار . اما فى المغرب ، لا يعدو ان يكون هذا المنطق لغوا وثرثرة ، فالحقيقة المؤلمة التى يجب علينا ان نصرخ بها هى ان الحكومات المغربية قد اهملت القيام بدراسة جدية لاقتصادياتنا ودوران نشاطها وذلك لمعرفة امكانياتها وحدودها، ومرونتها . لان فى بلد يسيطر الراس مال الاجنبى على ٩٠ فى المائة من القطاع العصرى من اقتصاده كالمغرب ، فان وسائل التهريب تبدو واضحة بشكل يتعذر معها الالتجاء الى اعتمادات الخزينة لان النشاط الاقتصادى لا يقوم بدورانه العادى دون ان يشوبه تهريب، كما ان المغرب يضطر من جهة اخرى الى استيراد حاجيات المستهلكين وحاجيات التجهيز وذلك على نطاق واسع فيسجل حساب مدفوعاته تبعا لذلك عجزا مرهقا ، بحيث يجعل احتياطاته من العملات الاجنبية فى اسوا حال ، نظرا لارتفاع مستوى الاسعار ، والزيادة فى التعاطى

لاستهلاك البضائع المستوردة . وليتسنى لنا ان تكون فكرة لدينا واضحة على سوء الحالة ، يجب علينا ان نمعن النظر فى الملاحظات التالية التى تحد من امكانيات خزينتنا .

اولا : كلنا نعرف بان الوظيفة العمومية المغربية تمول عددا من الاخصائيين الاجانب الذين يتقاضون نسبة كبيرة من مرتباتهم من الميزانية المغربية . وقد ينقل هؤلاء الاخصائيون خارج البلاد — كما يسمح بذلك القانون — من ٢٠ مليار فرنك فى السنة ، ومن البديهى ان هذا المبلغ الضخم لا تستفيد منه الودائع فى البنوك ، كما لا تستفيد منه الخزينة عن طريق اكتتاب سنداتها.

ثانيا : القطاع العصرى من اقتصادنا (الصناعة ، والتجارة ، والمعادن ، والفلاحة العصرية) ينقل الى الخارج ارباحه السنوية ، وتقدر هذه الارباح بملايير الفرنكات التى يتعذر على النشاط الاقتصادى الوطنى الاستفادة منها ، وتبعا لذلك ، تتلاشى فائدتها على الخزينة

فمثلا : ان شركات الاشغال العمومية التى تستهلك ميزانية التجهيز تتمكن من تحويل ٥٠ فى المائة من مظاهر نشاطها الى الخارج (من ارباح ، واستئجار الالات ، وخدمات ، الخ ..)

ثالثا : لا يجهل احد ان ٣٣ فى المائة فقط من مجموع موظفى الدولة ومستخدميها لهم حسابات جارية فى الشيكات البريدية ، بمعنى ان ثلثى هؤلاء يستهلكون مرتباتهم واجورهم فى شكل نقود متداولة او ينقلونها الى الخارج . ومعلوم ان ميزانية الوظيفة العمومية تبلغ ١٢٠ مليار فرنك .

يمكننا ان نضرب امثلة متعددة للاستشهاد بهروب الاموال ، الذى يسىء الى النشاط الاقتصادى .

والان يجب علينا ان نرى الحقائق كما هى ، لا كما نريد ان تكون ، فلنترك الاحلام والخيال ، لنمعن النظر فى الامكانيات الحقيقية لخزينة المغرب .

١) حدود استعمال وسائل الخزينة

١ — لقد راينا فى عرضنا لحالة الخزينة قبيل سنة ١٩٦٤ بان هذه الخزينة توجد فى حالة عدم استقرار كبير ، اذ لا يتوفر لدى الخزينة سوى ٥٩٠ مليون درهم فى حين ان تسديد ديونها لاجال قصيرة تتطلب ٢٥٠٠ مليون درهم . ومن ثم نلاحظ ، ان مجموع مدخول السنة الجارية لا تسمح لها الا بمواجهة تسديد سنداتها المستحقة وبهذا .سيتعذر على الخزينة ارضاء جزء كبير من طلبات التسديد المستعجلة على ديونها لاجال قصيرة . والسبب فى ذلك يرجع الى ان مقدار الاحتياطات النقدية للخزينة قد نفذت قبل سنة ١٩٦٤ .

2) ميزانية التضخم النقدي

٢ — الاحتياطات الاضافية التى يمكن للخزينة بمقتضى القانون ان تلتجىء اليها خلال سنة ١٩٦٤ (اصدار سندات للاكتتاب من طرف البنوك ، وقرض بنك المغرب.) سوف لا توفر لها سوى ١٨٥ مليون درهم لتسديد عجز يقدر بـ ١١٥٠ مليون درهم . ويكفى ان نقارن

هذين المبلغين لنقتنع بما استخلصته لجنة المالية من نتائج فى تقريرها الى مجلس النواب .

فاذا ما اقر البرلمان مشروع الميزانية وتبناه ، سيصبح من الممكن ان تتقدم الحكومة خلال السنة الجارية بطلب الى البرلمان يرمى الى التصريح لها باصدار الامر الى بنك المغرب بمنح قرض الى الخزينة بمبالغ تفوق ما هو منصوص عليه حاليا .

وجملة القول ، اننا نعرف حقيقة الاوضاع ، ولا مجال للتجاهل بان مشروع الميزانية يعنى التضخم المالى.

3) ميزانية تخفيض العملة

تسترعى اللجنة المالية اهتماما حول التدهور المطرد الدائب الذى ينخر ميزانية مدفوعات المغرب مع الخارج . واذا كنا نلمس هذا التدهور سنة بعد أخرى ، فمنذ سنة ١٩٦٣ ، اصبحنا نشعر به فى كل شهر . ويتبين من الجدول التالى التطور الذى عرفه رصيد ميزان المدفوعات منذ اواخر سنة ١٩٦٠ :

فى ١٩٦٠/١٢/٣١ :	+ ٨٥٩ مليون درهم
فى ١٩٦١/١٢/٣١ :	٧١٧ مليون درهم
فى ١٩٦٢/١٢/٣١ :	٦٥١ مليون درهم
فى شهر يونيو ١٩٦٣ :	٥٧٤ مليون درهم
فى شهر اكتوبر ١٩٦٣ :	٤٤٠ مليون درهم
فى شهر نوفمبر ١٩٦٣ :	٣٦١ مليون درهم

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نلاحظ ان احتياطاتنا المودعة في الخارج هي الاخرى تنكمش على نفسها وتتلاشى ، فاذا كانت هذه الاحتياطات تسجل زيادة مستمرة منذ سنة ١٩٥٧ (٤٩٠ مليون درهم) وبلغت ١٢٦٨ مليون درهم في سنة ١٩٦٠ ، فان هذه الاحتياطيات اخذت منذ سنة ١٩٦١ في الانخفاض كما يبدو من الاحصائيات التالية :

في ١٩٦١/١٢/٣١ :	١٠٠٨
في ١٩٦٢/١٢/٣١ :	٩١١
في اغسطس ١٩٦٣ :	٨٢٦
في سبتمبر ١٩٦٣ :	٧٧٥

فبالرغم من الاعانات الاجنبية التي يحصل عليها المغرب ، فان هذا الانخفاض في احتياطياتنا في الخارج ، سوف يدفع بنا الى اتخاذ احد الطريقين :

— اما ان نمد يدنا ونطلب اعانة مهمة من الخارج ، وتجدر الاشارة في هذا الشان الى ان الدول التي تجيء الى نجدتنا باعانتها ، اصبحت تنظر الى هذه الاعانات بشيء من التحفظ .

— اما ان نخفض من قيمة عملتنا ، وذلك لاسباب لا تعدو ان تكون داخلية .

4) ميزانية البؤس والفقر

ان تفاقم عجز الميزانية سنة بعد سنة ، هذا التفاقم المترتب عن الزيادة في المدفوعات دون ان يقابل ذلك زيادة في المداخل منذ سنة ١٩٦٠ والناتج عن الركود الاقتصادي يؤدي حتما الى ارتفاع فاحش

في مستوى الاسعار الذي لا يصاحبه ارتفاع في القدرة الشرائية لجمهور العمال والحرفيين والفلاحين المغاربة .

وعليه لم يزد متوسط قيمة الانتاج الداخلي ما بين سنتي ١٩٦٠ ١٩٦٣ الا بنسبة ٣ر٥ في المائة في السنة . اذ بلغ في سنة ١٩٦٠ ، ٨٢٠٠ مليون درهم .

وفي سنة ١٩٦٣ ، (١٠٠ ٩) ، بمعنى ان الانتاج الداخلي الفردي لم يزد قيد انملة .

اما فيما يتعلق بمستوى الاسعار ، فاننا نلاحظ ارتفاعا ضخما بدون ان يقترن هذا الارتفاع بارتفاع مقابل في القدرة الشرائية.

فالرقم الاستدلالي لمستوى الاسعار في مدينة الدار البيضاء (الاساس : ١٠٠ في اكتوبر ١٩٥٨ — سبتمبر ١٩٥٩) قد ارتفع :

في شهر ديسمبر ١٩٦٠ :	الى ١٠٦ر٧
في شهر يناير ١٩٦٤ :	الى ١٢١ر٧

بمعنى ان هذه الزيادة قد بلغت ١١ في المائة منذ سنة ١٩٦١ ، هذا في حين ان الاجور لم ترتفع الا بنسبة ٥ في المائة . وبتعبير آخر، انخفضت القدرة الشرائية للعامل بنسبة ٦ في المائة شانه في ذلك شان اخيه الفلاح المغربي الذي انخفضت قدرته الشرائية بنسبة ١٠ في المائة خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٠ و١٩٦٣ . وقد توصلنا الى هذه النسبة كما يلي :

— انتاج الحبوب في الموسم الزراعي ١٩٥٩—١٩٦٠ : ٢٦ر٥٣ مليون قنطار .

ـ متوسط الانتاج فى المواسم الثلاثة التى تلت موسم ١٩٦٠/٥٩ :
٢٣ قنطـــار

ومن ثم يكون المعدل السنوى للحبوب التى كانت تتوفر لـــدى حين المغاربة خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، اقل حجما مـــن يات التى كانت لديهم سنة ١٩٦٠ ، هذا بالرغم من ان موســـم ١٩٦٠/١ كان متوسط الانتاج .

وقد زاد هذه الحالة سوءا الزيادة المستمرة فى السكان ، وقـــد ت هذه الزيادة بمعدل ١٠ فى المائة على الاقل خلال نفس الفترة .

الخـــلاصة

ان جنوح مستوى المعيشة للسواد الاعظم من الشعب المغربى التدهور سوف يتفاحش خلال سنة ١٩٦٤ ، وذلك بسبـــب انية التضخم المالى الذى يدرس مشروعها من طرف البرلمان .

ولهذا ، اننا نرفض تزكيتها لهذه الميزانية :

ميزانيـــة التضخـــم المالى
وميزانية تخفيض قيمة الدرهـــم
وميزانية بؤس جماهير الشعب المغربى

فبراير ١٩٦٤

الملحقات

الملحق 1

تدخل الاستاذ محمد الحبابي نائب الرباط خلال مناقشة الميزانية العامة

سيدى الرئيس ، حضرات النواب المحترمين سادت الوزراء

لى شرف كبير ان اقدم لكم اليوم عرضا خاصا بميزانية ١٩٦٤ ولكن يصعب تفهم الميزانية اذا لم نضعها فى الاطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى . كما ان بحث الميزانية تتوقف دراستها على النشاط الحكومى فى عدد من السنوات .

بما أن الميزانية ما هى الا نتيجة للسياسة التى اتبعتها الحكومة ابتداء من ماى سنة ١٩٦٠ . فانه يجب علينا ان نشير الى هذه السياسة والى النتيجة التى حصلت عليها الحكومة فى اوائل سنة ١٩٦٤ .

فالنتيجة واضحة ويكفينا ان نرجع الى تقرير اللجنة المالية المتعلق بميزانية ١٩٦٤ لنلخص هذه النتيجة فى ثلاث نقط :

١) ستكون سنة ١٩٦٤ سنة التضخم المالى.

٢) وستكون سنة ١٩٦٤ سيطالب فيها المغرب اعانة من الخارج ليعالج بها الفوضى التى توجد فيها ماليته .

٣) واخيرا ستكون سنة ١٩٦٤ يتمثل فيها خطر تخفيض قيمة الدرهم .

فكيف اذن وصل المغرب الى الحالة التى يعيش فيها الان ؟

لمعرفة ذلك يجب علينا ان نلقى نظرة على :

١) الحالة فى اوائل سنة ١٩٦٠ سواء كان ذلك فى الانتاج الوطنى بما فيه النشاط الفلاحى والصناعى او فى التنمية الاقتصادية فى اطار التصميم الخماسى . او فى الحالة المالية للدولة .

٢) على النتائج التى نشاهدها اليوم .

سواء كان ذلك فى الانتاج الدخلى

— او فى التجارة الخارجية

— او فى توظيفات رؤوس الاموال

— او فى كفاح البطالة فى المدن وفى القرى هذا الكفاح الذى اطلق عليه فى بعد بالانعاش الوطنى .

— او فى تسيير الشؤون العمومية .

— او فى السياسة المالية .

واقتصادا فى الوقت . اننى لن اعرض شفاهيا عليكم جميع هذه النقط بتفاصيلها النقط التى ستجيدونها فى البحث الذى ساعرضه عليكم وسأكتفى بتقديم بعض الملاحظات الخاصة بـ :

١) الحالة المالية فى اوائل سنة ١٩٦٤

٢) وذلك قبل دراسة مشروع الميزانية لسنة ١٩٦٤

الحالة المالية في أوائل سنة 1964

تتميز الحالة المالية فى اوائل ١٩٦٤ بالزيادة المستمرة من سنة الى اخرى فى عجز الميزانية وهذا العجز لا يبرره اى توسع فى تجهيز المغرب لان ميزانية التجهيز لم ينفذ منها الا جزء .

ان تضخم العجز فى الميزانية ما هو الا دليل على ارتفاع مصاريف الدولة ويتبين لنا من هذا الارتفاع فى المصاريف ضياع اموال الشعب. ضياع لم يسبق له مثيل . مما يؤدى بالخزينة الى ازمة حادة . وهذا بالرغم من الزيادات فى الضرائب . ولذلك تتميز الحالة المالية فى اوائل سنة ١٩٦٤ بـــ :

١) عجز فى الميزانيات
٢) وبالصعوبات فى الخزينة

العجز فى الميزانيـــــات

لقد ارتفع العجز باستمرار سنة بعد سنة اننا سنقتصر بتحليل ميزانيات التسيير فقط.

ميزانية سنة ١٩٦١ :

لقد بلغت المداخل الحقيقة بما فيها الاعتمادات :

الملغـــاة :	١٤٤ ١ م د
والمصاريف الحقيقة :	٥٤٧ ١ م د
فالعجز يساوى اذا :	٤٠٣ م د

ميزانية سنة ١٩٦٢ :

فالمداخل الحقيقة بما فيها الاعتمادات :

الملغات قد بلغت :	٢٢١ ١ م د
والمصاريف الحقيقة :	٧٣٥ ١ م د
فالعجـــز يساوى اذا :	٥١٨ ، د

ميزانية سنة ١٩٦٣ :

المداخل الحقيقة تقدر بـــ :	٢٣٢ ١ م د
والمصاريف الحقيقة تبلغ :	٩٥٥ ١ م د
فالعجز يساوى اذا :	٥٢٣ م د

اى يكون مجموع هذا العجز فى الثلاث سنوات قد بلغ : ٤٤٠ ١ درهم

اما فيما يتعلق بميزانيات التجهيز اننا نلاحظ ان المشاريع لم تنفذ.

مثلا : فى ميزانية ١٩٦٣ لم يتم تنفيذ هذه المشاريع الا بنسبة ٥٠ فى المائة تقريبا كما يمكنكم ان تلاحظوا ذلك بانفسكم فى العرض الذى سأوزعه عليكم .

مشاكل الخـــزينة

لقد جندت الخزينة جميع اعتماداتها وامكانياتها لارضاء مصاريف الحكومة . ولهذا السبب نلاحظ ان ديون الخزينة ارتفعت من ٧٠ مليار فرنك فى سنة ١٩٦٠ الى ١٣٦ مليار فى شهر دسنبر ١٩٦٣ . وعليه نجد ان الخزينة فى حالة صعبة :

ففى شهر اكتوبر سنة ١٩٦٣ كانت الخزينة لا تتوفر الا على ٦٠ مليار فرنك لتسديد ٢٥٠ مليار فرنك يمكن تقديم الطلب بها مـــــن حين لاخـــر .

هذا من جهة . ومن جهة اخرى نشاهد ان احتياطاتنا من العملات الاجنبية قد انخفضت كثيرا وان ميزانية الاداءات تسجل هذا الانخفاض كما يتبين من تقرير لجنة المالية .

ولذلك ترتب على هذه الحالة ارتفاع فى الاسعار بالداخل وانخفاض فى قيمة الدرهم بالخارج . وقد نتج عن هذا كله تدهور فى مستوى المعيشة .

ما هى اسباب هذا التدهور ؟

سيدى الرئيس حضرات النواب المحترمين سادات الوزراء يمكننا ان نلخص اسباب هذا التدهور فى ان الحكومة لم ترد تطبيق التصميم الخماسى الذى كانت اهدافه متواضعة .

ولكن اذا كانت اهدافه متواضعة فان الاصلاحات الهيكلية كانت واسعة النطاق ومن هذه الاصلاحات :

١) تكوين الاطارات من المغاربة لتعويضها محل الاجانب .

٢) اصلاحات اولية لتنمية الفلاحة ومنها الاصلاح الزراعى واسترجاع جميع اراضى المعمرين وتوزيعها على الفلاحين .

ففى هذا الموضوع . اريد ان انبهكم الى الاستعجال بتطبيق الاصلاحات الفلاحية لجعل حد لتدهور مستوى معيشة الفلاح . هذا المستوى الذى بلغ البؤس الكبير وليتمكن لنا ان نعرف هذا المستوى البئيس يجب علينا ان نبحث عن الحالة التى يعيش فيها الفلاح المغربى وهذه الحالة تتميز بما ان :

مجموع الاراضى المحروثة فعلا كل سنة لا تتجاوز ٥ر٥ هكتار وعلى هذا المجموع ٣ر١ هكتار يستغلها المعمرون الاجانب وبعض المغاربة الذين يستعملون الوسائل العصرية . وعددهم لا يزيد على ٦٠٠٠ شخص فقط .

ومعلوم ان هذه الاراضى توجد فى احسن واغنى نواح المغرب هذا من جهة ومن جهة اخرى نجد ان ٨ م فلاح يحرثون ٤ م هكتار الباقية يوجد اغلبها فى نواحى فقيرة واذا اخذنا بعين الاعتبار الاراضى الواسعة التى يملكها الاقطاعيون نجد ان الاغلبية الساحقة من الفلاحين المغاربة لا يملكون ما يكفيهم من الارض لمعيشتهم اليومية ويترتب عن هذه الحالة البائسة فى ملكية الاراضى ان مدخول الفلاحة يسيطر على جزء كبير منه المعمرون .

وقد ظهر فى هذا الموضوع دراسة قامت بها الامم المتحدة فى سنة ١٩٥٨ جاء فيها بان مدخول الفلاحين المغاربة وعددهم ٨ م يقدر بـ ١٥٠ مليار فرنك ويدخل فى هذا المبلغ قيمة ما يحتفظ به الفلاح لمعيشته . بمعنى ان المدخول السنوى لكل فرد من الفلاحين لا يتعدى ٢٠٠٠٠ فرنك فى السنة اى اقل من ٢٠٠٠ فرنك فى الشهر .

وقد جاء فى هذه الدراسة ايضا ان المدخول النقدى لهؤلاء الفلاحين لا يتعدى ٥٣ مليار فرنك لان الفلاح لا يسوق الا هذا القدر من انتاجه الفلاحى .

ومعنى ذلك ان المدخول السنوى لكل فرد من الفلاحين لا يتعدى ٧٠٠٠ فرنك فى السنة اى اقل من ٦٠٠ فرنك فى الشهر من هذه ٦٠٠ فرنك يشترى السكر والشاى والكتان ويدفع الضرائب الخ ..

ونظرا لهذه الحالة الخطيرة التى يوجد فيها الفلاح المغربى .

اننى اعرض عليكم اقتراح القانون الاتى :

اقتراح قانـــون

ان مجلس النواب :

ـ اعتبارا لوضعية الفلاح المغربى السيئة بسبب حرمانه مـن الارض التى يستحقها هذا الحرمان الناتج عن الاستعمار وعن الاملاك العقارية الضخمة .

ـ واعتبارا لما نص عليه التصميم الخماسى فى ضرورة استعمال تطبيق الاصلاحات الفلاحية يقرر :

الفصل الاول

تطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى التصميم والمتعلقة باسترجاع الاراضى وتوزيعها على الفلاحين وذلك ابتداء من سنة ١٩٦٤ .

الفصل الثانى

تتم عملية استرجاع وتوزيع الاراضى فى مدة اقصاها نهايـة سنـة ١٩٦٥ .

سيدى الرئيس حضرات النواب المحترمين سادات الوزراء

٣) زيادا على هذه الاصلاحات

ـ تكوين الاطارات من المغاربة

ـ واصلاحات اساسية فى مصلحة الفلاح

قرر التصميم الخماسى تصنيع البلاد بانشاء صناعة ثقيلة اى صناعة الصلب والصناعة المكنيكية من جهة ومن جهة اخرى الصناعة الكيماوية . لان هذه الصناعة الثقيلة هـى اسـاس التجهيـز الاقتصادى .

٤) والاصلاح الاخير هو اصلاح مؤسسات الدولة وهذا الاصلاح كان من شانه ان يتحقق باشراك جمهور الفلاحين فى مؤسسـات ومكاتب الدولة .

وهذه الاصلاحات لو نفذت لكان من شانها ان تدفـع المغرب الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والى رفع معيشة ابنائه . ولكن اليوم

المغرب على ابواب الكارثة

سيدى الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان حالة المغرب الاقتصادية والمالية توجد اليوم على ابواب الكارثة وعلى عتبة التدهور ويمكننا ان نتوصل الى هذه الملاحظـة بدراسة ميزانية سنة ١٩٦٤ من جهة ومن تحليل حالة الخزينة مـن جهة اخـرى .

ـ اما فى ما يتعلق بميزانية ١٩٦٤ فانها تنقسم الى ميزانيـة التسيير وميزانية التجهيز .

ميـزانيـة التسييـر

ـ ان تقديرات المداخل تبلغ ـ حسب ما جاء فى الميزانية ـ ١٨٧٩ مليون درهم .

ويدخل فى هذا المبلغ زيادة على مداخل سنة ١٩٦٣

٢٠ م درهم من الضرائب المباشرة

١٠ م درهم من الدوانـة

٧٥ م درهم من الضرائب غير المباشرة
١٢٧ من مكتب الفوسفاط (١٠٠) والخ ..
و٨٠ كالاعتمادات الملغاة

ان هذه الزيادات التى جاءت فى الميزانية مقبولة لا نناقش فيها الا الزيادات الاتية :

ـ ١٠م د من الديوانة لا يمكن قبولها. لان التخفيض فى الضريبة التى تؤدى على صادراتنا من المعادن سوف تلغى هذه الزيادة

ـ وكذلك لا نقبل ١٠٠ م درهم من مكتب الفوسفاط لانه ما زالت الدولة تطالبه بـ ١٣٠ م درهم التى كان عليه ان يدفعها للميزانيات الماضية . وانه من المستحيل ان يدفع ٢٣٠ م درهم فى سنة واحدة.

ـ اما الاعتمادات الملغاة فلا يمكن التسليم باكثر من ٣٠ م درهم على ٨٠ م درهم التى جاءت فى مشروع الميزانية .

وهذا لان الحكومة قد الغت وحذفت الوظائف الغير المعطية .

ونظرا لما سبق فان الزيادات على المداخل لسنة ١٩٦٣ لا يمكن ان تكون اكثر من : ١٥٢ مليون درهم وزيادة على ذلك اقبل زيادة فى المداخيل بنسبة ٣ر٥ فى المائة من سنة للاخرى .

وعليه تكون المداخل الراجحة لسنة ١٩٦٤ : ١٦٣٧ م درهم

اما المصاريف فانها تبلغ ٢١١٣ م درهم ولذلك يكون عجز ميزانية التسيير لسنة ١٩٦٤

٤٧٦ مليون درهم بالاقل

ميزانية التجهيز

اما فى ميزانية التجهيز تبلغ المصاريف : ٧٥٦ ٧٩٦ مليون درهم

اما المداخل فتقدر بـ : ٢٨٥ مليون درهم

منها ١٥٠ كاعانة من فرنسا و١٠٠ كاعانة من امريكا

ـ اما فى ما يخص الاعانة الفرنسية فانها لن تبلغ الا ٨٠ مليون درهم بدلا من ١٥٠ مد التى قدرتها الحكومة المغربية هذا من جهة ومن جهة اخرى كلنا نعلم ان الاعانة الامريكية قد حذفت لسنة ١٩٦٤

بحيث ان مداخل ميزانية التجهيز لا تتعدى : ١٢٢ مليون درهم ولذلك يكون عجز ميزانية التجهيز لسنة ١٩٦٤ : ٦٧٥ مليون درهم .

وخلاصة القول، يكون عجز مجموع ميزانية ١٩٦٤ اكثر من ١١٥٠ مليون درهم بنسبة ٤٠ فى المائة مجموع هذه الميزانية .

فكيف تفكر الحكومة فى تسديد هذا العجز الضخم ؟ انها تفكر فى الخزينة ولمعرفة وسائل هذه الخزينة علينا ان ندرس تطور تطور وامكانيات هذه الخزينة ابتداء من ١٩٦٠

تطور وضعية الخزينة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٣

١) الموارد

ان دراسة اهمية الموارد وتطورها قد توصلنا الى التعليقات الاتية :

ـ ارتفع مبلغ الودائع الممكن سحبها حاليا من :

٤٧٠٦ مليون فى السنة ١٩٦٠ الى
٧٨٠ ٧٥ مليون فى السنة ١٩٦٤

ـ يلاحظ ان الودائع ان كانت حدث بها نقصان بالشيكات البريدية والاموال الخاصة فانها ارتفعت كثيرا فى الخزينة وجبايات الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والصناديق .. ارتفعت من من ٢٣ الى ٥٨ مليارا من الفرنكات

وهذا ناتج عن كون الدولة حولت اموال المكاتب والجماعات المحلية الى الخزينة العمومية .

ـ كما ان سندات الخزينة العمومية تزايدت بنسبة ٢ ونصفسف اى من ٢٢ الى ٥٩ مليار من الفرنك

ـ اما اموال الميزانية المودعة بالخزينة فقد تضاعفت بمبلغ ٥٠٠ مليارا من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ اى خمس مرات .

٢) الاستعمالات

يكفى ان نلقى نظرة على الابواب الثلاثة التالية :

ا ـ المدفوعات للمؤسسات

ان اكثرها كان دفعات لاجال طويلة او دفعات مجمدة جزئيا لقد ارتفعت من ٢٨ مليار الى ٥٤ مليار من الفرنكات

ب ـ التمويل لحساب الدولة :

ارتفع هذا التمويل بصورة متضخمة فارتفع فيما بين سنتين ١٩٦٠ و١٩٦٣ من ٦٦ مليارا الى ٤٧٨ مليارا من الفرنكات مضاعفا نفسه ٧ مرات

ت ـ الاموال الباقية رهن الاشارة :

حدث فيها نقصان كبير بحيث انخفضت من :

١٧ مليار فرنك فى سنة ١٩٦٠ الى
٥ر٥ مليار فرنك فى سنة ١٩٦٣.

الخلاصة

يستنتج مما تقدم ان حالة الخزينة سيئة جدا كما يتبين من الملاحظات التالية :

ـ اذا كان مجموع الموارد يصل الى ٥٨٠ مليار من الفرنكات فانها تشمل فى هذا المبلغ ٢٥٠ مليارا من الفرنكات كموارد اصلها ديون تسددها اما فى الحين واما فى اجل قريب.

ـ ان الخزينة لكى تواجه عند الحاجة تسديد هذه الديون لم تكن تتوفر الا على ٥٥ مليارا من الفرنك .

ـ وعلى هذا يكون الفرق هو مبلغ ١٩٠ مليار من الديون التى لا يمكن تسديدها لانها تدخل فى تغطية عجز الميزانية .

ـ ولكن تستطيع الخزينة تحمل هذه التكاليف الا بطريقتين هما :

اصدار سندات اضافية للخزينة . ولذلك فان مبلغ السندات قد ارتفع من ٣٠٠ مليون درهم فى ١٩٦٠ الى ٦١٥ مليون درهم فى سنة ١٩٦٣.

طلب تسبيقات من بنك المغرب :

وهذا هو ما فعلت الخزينة منذ سنة ١٩٦٣ فان تسبيقات بنك المغرب للخزينة ارتفع الى ١٢٠ مليون درهم فى ١٩٦٣/١٢/٣١.

اى اكثر مما يسمح به القانون وهو ١١٤ مليون درهم فقط

وكيف يمكن فى مثل هذه الظروف للخزينة ان تغطى العجز المحتمل فى ميزانية ١٩٦٤ اى مبلغا يفوق ١٥٠ ١ مليون درهم ؟

ان تقرير لجنة المالية يبين ان الخزينة ستستعمل وسيلتين :

١) اصدار اضافى لسندات الخزينة التى سيطالب من الابناك ان تشتريها وتحصل الخزينة على ١٦٠ مليون درهم بهذه الوسيلة .

٢) كما ان الخزينة ستلتجىء من جهة اخرى الى الزيادة فى تسبيقات بنك المغرب . هذه التسبيقات التى بلغت فى ٣١ دسنبر ١٩٦٣ : ١٢٠ مليون درهم

والان اننا نعرف ان المداخيل الحقيقية لسنة ١٩٦٣ قد بلغت ١ ٤٣٥ مليون درهم ويمكن لبنك المغرب ان يقدم تسبيقات للخزينة لا تتعدى قانونا قدرها ١٤٣ مليون درهم وبما ان هذه التسبيقات بلغت ١٢٠ مليون درهم فان الباقى من التسبيقات القانونية لا يتعدى ٢٥ مليون درهم .

وبهذا ترى ان الخزينة لا يمكنها ان تجمع اكثر من د . . م ١٨٥ =٢٥+١٦٠ لتسديد عجز ميزانية ١٩٦٤

الخلاصة العامة

سيدى الرئيس ، حضرات النواب المحترمين سادات الوزراء

لقد التجأت الحكومة خلال هذه السنوات الاخيرة الى وسائل سهلة للحصول من الخزينة على الاعتمادات الضرورية لايجاد توازن فى الميزانية .

لقد سبق لنا ان راينا ان حالة الخزينة فى صعوبة كبيرة وهذه الحالة تؤدى بنا الى النتائج التالية :

١) فميزانية ١٩٦٤ انها ميزانية التضخم المالى لان الخزينة لا تتوفر الا على ١٨٥ مليون درهم لتغطية عجز يبلغ ١٥٠ ١ مليون درهم.

ويكفى ان نقارن هذين المبلغين لنقتنع بما استخلصته اللجنة المالية من نتيجة فى تقريرها الى مجلس النواب الموقر وقد جاء فى هذا التقرير ما يلى :

« لما ريب ان الحكومة ستطالب من المجلس اذ ذاك مصادقته على ان يأذن للبنك بقرض الخزينة اكثر مما يسمح به القانون الان وهذا شىء منتظر فى هذه السنة »

٢) فاذا كانت ميزانية ١٩٦٤ ميزانية التضخم المالى فانها ايضا ميزانية تخفيض قيمة عملتنا اذ تنبهنا ايضا لجنة المالية الى التدهور المستمر الذى نشاهده فى ميزانية الاداءات مع الخارج فاذا كنا نشاهد هذا التدهور سنة بعد سنة فى ما قبل . فاننا نشاهده اليوم شهرا بعد شهر .

ان احتياطاتنا من العملات الخارجية كانت تبلغ فى سنة ١٩٦٠ : ٢٦٨ ١ وفى سبتنبر سنة ١٩٦٣ لم تعد تبلغ الا ٧٧٥ مليون درهم . وتؤدى هذه الحالة الى اختيار احدى الوسيلتين :

- اما ان نمد يدنا ونطلب اعانة من الخارج
- اما ان نخفض من قيمة الدرهم

٣) فاذا كانت ميزانية سنة ١٩٦٤ ميزانية التضخم وميزانية

تخفيض قيمة الدرهم . فانها ايضا ميزانية البؤس والفقر للشعب المغربي

لان مستوى المعيشة قد انخفض على الاقل بنسبة ١٠ فى المائة كما جاء ذلك فى الاحصائيات الرسمية نفسها .

سيدى الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ، سادات الوزراء

ان العرض الذى قدمته اليكم حتى الان قد تم تهييئه بعد دراسة الملفات الحكومية وبعد الاستماع الى الاضاحات فى اللجن . ان النتائج الاساسية التى استخلصتها تتمثل فى ثلاث نقط :

١) ان ميزانية ١٩٦٤ هى ميزانية التضخم المالى

٢) وتكون ميزانية ارتفاع الاسعار والزيادة فى بؤس الجماهير

٣) وتكون اخيرا ميزانية ازمة حساب الاداءات .

ولم ننتظر مدة طويلة حتى جاءت اخبار من طرف الحكومة تؤكد هذه الملاحظات اذ لم يمر الا بعض الاسابيع عن ذلك وعليه قدمت الحكومة مشروع قانون يتعلق بالمالية وهذا المشروع يختلف عن المشروع الذى قدم لنا فى شهر يناير والذى لا نزال ننقاش فيه ومما يجدر الاشارة اليه. هو ان هذا المشروع الجديد جاء ليؤكد تحليلنا لميزانية يناير .

١) لقد قلنا ان ميزانية سنة ١٩٦٤ ستكون ميزانية التضخم المالى واذا كان هذا التضخم فى امر الامكان كما جاء فى تقرير لجنة المالية فانه اصبح اليوم فى امر الواقع .

وعليه يتبين لنا ذلك من مشروع الميزانية الجديدة الذى تقدم به الينا فى هذه الايام الاخيرة .

اذ قد جاء فعلا فى الصفحة ١٠ من المشروع الجديد بان التسبثيقات التى يمكن لبنك المغرب ان يقدمها للخزينة يمكنها ان ترتفع الى مبلغ ٢٥ مليار فرنك زيادة على مبلغ ١٥ مليار فرنك التى يمكن تقديمها الى الخزينة بمقتضى الفصل ٣٥ . فقرة ٣ من القانون المتعلق بانشاء بنك المغرب . اذن فان التضخم المالى الذى سوف ينتج عن ميزانية سنة ١٩٦٤ يبلغ اكثر من ٤٠ مليار فرنك .

٢) اما فى ما يتعلق بالنقطة الثانية التى تجعل من ميزانية ١٩٦٤ ميزانية ارتفاع اسعار وتخفيض القدرة الشرائية للجماهير . فالمشروع الجديد لا يزيدنا الا تاكيدا فى ملاحظاتنا وفعلا . فبالرغم من تصريحات الحكومة التى استمعنا اليها فى اللجنة . لقد قرر اخيرا زيادة فى ثمن الايصانص .

وانه مما لا شك فيه ان هذه الزيادة ستؤثر على اسعار النقل هذا من جهة ومن جهة اخرى . فان مشروع الميزانية الجديد ينص على ان زيادة كبيرة ستدخل على مختلف الضرائب الغير المباشرة .

ويتبين من الارقام التالية فى الجدول الآتى اهمية الزيادة

	مشروع الميزانية من يناير	المشروع الجديد مارس	الزيادة
مجموع المداخل المقدر منها :	١ ٨٧٩ ١١٥ ...	١ ٩٤٥ ٤٠٥ ...	٦٦ ٢٩٠ ...
ضرائب عن الاستهلاك	... ... ٢٩٠	... ... ٣٠٥	١٥ ... ...
ضرائب مباشرة	... ١٨٠ ٣٥٠	... ٤٠ ٣٥٦	٥ ٨٦٠ ...
التسجيل والتبر	... ٢٥ ٩٤	... ٧٨٥ ٩٦	٢ ١٦٠ ...

اذن ففيما بين شهر يناير وشهر مارس . قررت الحكومة زيادة فى المداخل بـــ ٦ر٦ م درهم وتكون هذه الزيادة على حســـــاب المستهلكيـــن ،

٣) اما فى ما يتعلق بالنقطة الثالثة التى تجعل من ميزانية ١٩٦٤ ميزانية ازمة حساب الاداءات فان ملاحظاتنا فى هذا الامر لا تزيد الا تاكيدا .

وعليه فاذا كان ما يتوفر لنا من العملات الاجنبية قد كان يبلغ ٥ر٧٧ مليار فرنك فى شهر سبتنبر ١٩٦ فان هذا المبلغ قد انخفض الى ٤ر٦٩ مليار فى شهر دسنبر والى اقل من ٥٠ مليار فى ينايـــر سنة ١٩٦٤

وزيادة على ذلك فان طرحنا من هذه المباليغ :

— ١) ذهب بنك المغرب الذى يضمن عملتنا اى

٥ر١٤ مليار فرنك .

— ٢) تسبيقات بنك فرنسا اى ٥ مليار فرنك سيكون مبلغ ما يتوفر لدينا من العملات الاجنبية ٣٠ مليار فرنك فقط .

سيدى الرئيس حضرات النواب المحترمين ، سادات الوزراء

نظرا لهذه الملاحظات كلها . فجوابنا على هذه السياسة السيئة على مشروع ميزانية سنة ١٩٦٤ فجوابنا هو : نعم لتجهيز البلاد ولكن :

لا للتضخم المالى

لا لارتفاع الاثمان

لا لنقص فى قيمة العملة

والســـــلام

ملحق رقم 2

تدخل متعلق بارجاع الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية من طرف الدولة المغربية

سيدى الرئيس ، سادتى النواب ،

ان اللجنة الاقتصادية قدمت لكم تقريرها المتعلق بمشروع ميزانية ١٩٦٤ ، واوضحت ملاحظاتها ووجهة نظرها فيما يخص العديد من النقط الهامة .

وان تدخلى سيكون مجاله هو بحث النقطة الاولى : مسألة تأميم الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية .

وساسعى لاعطيكم اوسع ما يمكن من التعاليق، لا لكون هذه هى المرة الاولى التى نرى ديونا داخل الميزانية المغربية بالنسبة لبنك باريس ،ولكن ايضا للتأثير البالغ لهذه القضية على الاقتصاد المغربى .

ا) نصوص مشروع الميزانية

ان انعكاسات الاتفاقيات الممضاة مع بنك باريس تكون كما يلى :

ـ دفعة لشركتى السكك الحديدية (C.F.M - C.M.O) بصفة تعويض عن الاسترجاع :

ـ فى فاتح يناير ١٩٦٣ : ٥٤٠٠٨٠٠ درهم

ـ فى فاتح يناير ١٩٦٤ : ٥٢٠٠٠٠٠ درهم

بصفة اداء ديون : ٨٠٨٣٥٠٧١ درهم

ـ دفعة للطاقة الكهربائية :

ـ بصفة تعويض (١٩٦٣ : ٤٠٧٨٤٠٠٠ درهم

(١٩٦٤ : ٤٠٦٠٠٠٠ درهم

بصفة اداء ديون : ٢١٠٩٤٠٦٣٢ درهم

وستكون هذه اولى الدفعات التى سيعطيها المغرب بعد التأميم مباشرة .

وعلينا ان نرى اذن الاسس التى يرتكز عليها هذا التأميم للمصالح العمومية المغربية فى الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية .

أ) ـ استرجاع المصالح العمومية للطاقة والسكك الحديدية

لقد بدأت الحكومة مفاوضتها منذ نوفمبر ١٩٦٢ لتأميم السكك الحديدية والطاقة مع « بنك باريس والبلدان المنخفضة » وقد عرفت هذه المفاوضات التطورات التالية :

ـ توقيع بروتوكول مؤقت فى فبراير ١٩٦٣

ـ توقيع اتفاق نهائى فى ٣٠ ابريل ١٩٦٣

ـ المصادقة على هذا الاتفاق بظهير ٥ غشت ١٩٦٣

فما هو الجانب الاقتصادى لهذا الاتفاق ؟ هذا ما سنقوم بتحليله.

١) — موضوع التأميم

يجب اولا الاشارة الى ان الذى يسترعى الانتباه لاول وهلة هو ان التأميم لا يشمل جميع الطاقة الكهربائية ولا جميع السكك الحديدية المغربية على الاخص .

— فمن جهة ، فان جميع ما يقع **توزيعه** من الطاقة الكهربائية ظل بين يد بنك باريس ولم يرد فى الاتفاق، وكما هى الحالة على الاخص فيما يرجع للشركة الشريفة للطاقة والشركة المغربية لتوزيع الماء والكهرباء ... الخ .

— ومن جهة اخرى ، يوجد جزء هام من السكك الحديدية المغربية لا يدخل فى نطاق القسم المستعاد : وقبل كل شىء هناك خط « بوعرفة — القنادسة » وخط « فاس — مكناس — سيدى قاسم — طنجة » .

وهذه هى الملاحظة الاولى .

— ان جميع توزيع الطاقة لا يزال خارج ايدينا بعد هذه الاتفاقات وكذلك كل الخط الرئيسى لسكك الحديد من فاس الى طنجة اى ٣١٥ كلمتر ، بينما تبلغ طول الشبكة المستعادة ١٠٩٢ كلمتر .

٢) تكاليف التأميم

ان تكاليف التأميم من الوجهة الاقتصادية والمالية يمكن أن تحلل بالاعتماد على عاملين :

أ) التعويضات المتفق على منحها

ان اتفاقيات ٣٠ ابريل ١٩٦٣ تنص اولا على تعويضات :

— **بالنسبة للطاقة الكهربائية** : اعطاء تعويض قيمته ٥٠٫٦ مليون درهم . وتعويض تحويل الاصول « المنشآت » الواردة فى لائحة الشركة تحت اسم « املاك خاصة » ذات قيمة ترتفع الى ١٣ مليون درهم . فيكون اذن المجموع العام هو ٦٤ مليون درهم .

ومن الواجب التذكير بان القيمة البورصية للشركة بما فى ذلك املاكها الخاصة كانت قبيل المفاوضات اقل من ٢٠ مليون درهم .

— **بالنسبة للسكك الحديدية** (C.F.M - C.M.O)

(تعويض يبلغ ١٠ ملايين درهم

(زيادة عن التوزيع المجانى لمجموع الاسهم التى تملكها السكك الحديدية فى الطاقة الكهربائية لحساب الدولة المغربية والتى ادت اثمنتها من اموالها الخاصة ، اى ٣٤٪ من قيمة شركة الطاقة الكهربائية المغربية .

وبما ان هذه الشركة سيكون لها على الاقل ٦٤ مليون درهم اثناء الاسترجاع ، فهذا اذن يكون تعويضا اضافيا هو :

$$\frac{٦٤ \times ٣٤}{١٠٠} = ٢١٫٧ \text{ مليون درهم}$$

واتفقت عليه لاسترجاع السكك الحديدية .

واخيرا ، فان الاتفاق يقر احالة بتعويض للاصول « المنشآت » للوائح الشركتين تحت اسم املاك خاصة ، هذه الاصول التى ترتفع قيمتها الى ٤ر٢ مليون درهم+٢ر٥٥ مليون درهم = ٦ر٧٥ مليون درهم .

وهكذا ، فان التعويض الكلى المتفق عليه لمصلحة السكك الحديدية يرتفع الى :

١٠ + ٢١ر٧ + ٦ر٧٥ = ٣٨ر٥ مليون درهم

وتجب الاشارة هنا الى ان القيمة البورصية للشركتين بما فى ذلك املاكهما الخاصة كانت تبلغ قبيل المفاوضات ٤ر٥ مليون درهم .

وبالاجمال

ان التعويضات وقيمة الاملاك المتروكة هى :

— ٦٤ مليون درهم للطاقة الكهربائية التى كانت لا تبلغ فى البورصة سوى ٢٠ مليون درهم .

— ٣٨ر٥ مليون درهم للسكك الحديدية التى كانت لا تبلغ فى البورصة سوى ٤ر٥ مليون درهم .

اى :

— ١٠٢ر٥ مليون درهم لما لم يكن يبلغ فى البورصة سوى ٢٤ر٥ مليون درهم وزيادة على اداء هذه التعويضات ، فان المغرب اصبح يتحمل ميراثا ضخما .

ب) — الارث

ان هذا الارث هام وذا اعتبار ، وهو ناشىء عن الديون وعن ثمن الكيلواط .

— **الدين** : ان الاتفاقيات الممضاة فى ٣٠ ابريل ١٩٦٣ تعترف وتحمل المغرب مجموع ديون السكك الحديدية والطاقة الكهربائية المتروكة من طرف « بنك باريس والبلدان المنخفضة » والتى تبلغ ٣٥٠ مليون درهم .

وهناك من سيقول بأن هذه الديون ناشئة عن القروض المضمونة من طرف الدولة المغربية ، وانه فى مختلف الاحوال عليها ان ترثها .

وليس هذا صحيح الا فى الظاهر : فالواقع ان الضمانات قد اعطيت للمقرضين (بكسر الراء) ، لا لبنك باريس المسؤول عن السكك الحديدية والطاقة الكهربائية ، بحيث انه وحتى اذا ما اجبرت الحكومة على الاداء للمقرضين (بكسر الراء) ، فان الحق يبقى لها فى ان ترجع على بنك باريس وتطالبه بارجاع ما ادته ان كان هو الخاطىء .

— الكيلواط بعشر فرنكات فى حالة الانتاج

ولكن هذا الارث لا يقف فقط عند هذا الدين الهام فى ذاته ، بل يذهب الى المشكل الناشىء عن ترك سعر الكيلواط المرتفع بشكل مذهل ، هذا السعر الذى يجعل امر تصنيع وتنمية المغرب اقتصاديا شيئا صعبا .

الواقع ان الكيلواط قد ترك بسعر ١٠ فرنكات فى حالة الانتاج ، وهذا ما يجعله يرتفع لاكثر من ٤٠ فرنكا فى مرحلة التوزيع فى النواحى وحتى فى المدن الكبرى .

ان هذا السعر من بين الاسعار الاشد ارتفاعا فى العالم : ففى اوربا مثلا ، يكون السعر فى المتوسط للكيلواط هو ٢ر١ سنتيم اى ٦

فرنكات (انظر مجلة الطاقة ، يناير ١٩٦٣) وداخل هذا السعر **يوجد استهلاك التوظيفات** ، اذن رؤوس الاموال المعبأة لانتاج هذه الطاقة.

ويجب الاشارة الى حالة اشد خطورة : ان الدولة المغربية بصفتها تساهم بمساعدات للميزانية ، ولها تقريبا نصف التوظيفات، كان على سعر الكيلواط بالمغرب ان يكون اقل رخصا بكثير مما عليه الحال فى اروبا نظرا لمساعدات الدولة هذه .

لقد كان على الكيلواط ان لا يباع حتى بـ ١٠ فرنكات ، ولكن بسعر اقل من ٤ فرنكات بما فى ذلك واجب الاستهلاك للراسمال .

وسنتلو بهذه المناسبة ، خلاصات دراسة ظهرت فى دسمبر ١٩٦٠ تحت رعاية البعثة الاقتصادية الامريكية بالمغرب ، وتحمل عنوان « ستراتيجية اقتصادية للمغرب » :

« ان ثمن الكهرباء بالمغرب هو وبشكل حاد جد مرتفع . وحيث ان الدولة بصفتها تتحمل ما يقرب ٤٥٪ من واجبات انشاء المراكز ونظام التوتر الكهربائى الاعلى للطاقة الكهربائية ، **فان من الحق** ان يحسب بأن اسعار الشركة ستكون منخفضة بشكل غير عادى . ولكن الحال مع الاسف ليست كذلك .» صفحة (٦٥) .

وكيفما كان الحال فان غلاء سعر الكيلواط هذا شيء **غير عادى تماما** اقتصاديا . اذن فما هو ارث اتفاقيات ٣٠ ابريل ١٩٦٣ :

— دين يبلغ ٣٥٠ مليون درهم .
— كيلواط بسعر يحول دون تصنيع البلاد .

وبالاجمال ، فان المغرب قد ادى ، سواء نقدا او بالتخلى عن حصصه وحقوقه مبلغا عاما للطاقة الكهربائية والسكك الحديدية هو ٥ر١٠٢ مليون درهم ، ليرث :

— دينا من ٣٥٠ مليون درهم
— كيلواط بسعر ١٠ فرنكات حالة الانتاج .

واشير هنا ، انه اذا كانت الدولة المغربية قد مولت ٤٥٪ من توظيفات الطاقة الكهربائية بالمغرب ، فقد مولت ايضا ما يشبه الكل من انشاءات السكك الحديدية ، فهذه الشركة لم تدفع الا راسمال اجتماعى يبلغ ٣ ملايين درهم لاجل تمويل توظيفات تفوق ٣٠ مليار من الفرنكات .

فعلى اى اساس وقع التفاوض على مثل هذه الاتفاقيات ؟ انه لمعرفة ذلك يجب الرجوع الى اصل تكوين الشركتين : شركة الطاقة الكهربائية وشركة السكك الحديدية ، وكذلك ، الرجوع الى الاتفاقيات التى كانت قد ابرمت فى هذا الشأن من طرف الحماية مع بنك باريس .

ب) — اتفاقيات ١٩٢٠ — ١٩٢٣ المبرمة بين الحماية الفرنسية بالمغرب وبنك باريس

بما ان الاتفاقيات تتشابه فيما بينها وان اكثرها اهمية هى تلك المتعلقة بالطاقة ، فان هذه هى التى سنحللها .

انه بناء على اتفاق ٩ ماى ١٩٢٣ حصل بنك باريس على الامتياز لانتاج الطاقة الكهربائية فوق التراب المغربى .

واتفاق سنة ١٩٢٣ كان جد مفيد لبنك باريس وذلك كما سنراه :

ـ اعطاء بنك باريس امتيازات هامة تؤهله لان يكون شريكا اساسيا فى الاتفاق .

ا) ـ الامتيازات المعطاة لبنك باريس

وهى امتيازات مختلفة :

أ) ـ الفوائد المالية :

وفى هذا المجال يمكننا الاشارة الى الفوائد التالية :

ـ ضمان فوائد الراسمال وضمان القروض المحتملة الوقوع من طرف الدولة

ـ ضمان التوازن لحساب الاستغلال .

ـ نسب مئوية على نفقات اشغال المؤسسة

ـ مكافآت التسيير

ـ تكاليف الدراسات المحسوبة بقيمة ٥٪ من المخصورات والمتعلقة بانجاز منشآت للكهربة القروية فى سنة ١٩٥٥ ، وتبلغ : ٣٢ مليون من الفرنكات .

ـ تكاليف القسم الادارى ، والادارة بفرنسا ، المقدرة جزافا لتغطية نفقات المؤسسة، هذه النفقات التى تفوق سنويا ١٠٠ مليون من الفرنكات طيلة سنوات انشاء سد « بين الويدان » .

ـ الـــخ ..

وبهذه الصفة ، فان فريق بنك باريس توصل فيما بين سنة ١٩٥٠ و ١٩٦٢ بما يزيد ٤٠٠٠ **مليون فرنك .**

ب) احتكار انتاج وتسيير الطاقة

ان الاحتكار المعطى لبنك باريس يضمن له ابعاد كل منافسة .

ولهذا ، فان بنك باريس يستفيد من العمليات التالية :

ـ التحكم فى التزويد وفى التجهيز الذى تمارسه الشركات التابعة له والتى تترك ارباحا تبلغ على الاقل ٢٠٪ على مجموع التوظيفات ، اى ٢٠٪ من ٧٤ مليار فرنك لشركة الطاقة الكهربائية وحدها ، يعنى ما يقرب من ١٥ مليار فرنك .

ـ امتياز اصدار القروض ، وهذا الامتياز يتيح لبنك باريس ان يحصل فى كل اصدار واجب عمولته والتى تبلغ ما بين ٠٫٦٧٪ (سندات الخزينة) الى ٥٫٦٪ (مثلا : التزام ماى ١٩٥٥) .

ان المداخيل الهامة الناشئة عن هذا الامتياز تفسر تفضيل بنك باريس للقروض ذات المدى القريب والمتوسط عن القروض ذات المدى البعيد لان واجب العمولة تجدد فى كل مرة .

وبهذه الصفة ، فان بنك باريس ادخل لحسابه على الاقل ٥٤٠ **مليون فرنك .**

ـ فوائد محصلة من التسبيقات التى قدمها بنك باريس للطاقة الكهربائية والتى هى وبشكل عام ربح مرتفع بالنسبة لسعر السوق ، نظرا لانعدام اى منافس .

ـ نفقات الدراسات المقدمة قوائم حسابها للطاقة الكهربائية . وقيمتها ترتفع ما بين سنة ١٩٥٠ و ١٩٥٩ لاكثر من ٣٣٠ مليون فرنك

ـ فوائد مختلفة ، وعلى الاخص من نفقات ترويج الاسهم عمولة شباك المصرف، عمولة الضمانة ، العمولة الجزافية) الخ ..

وباختصار

تبعا لروح اتفاقيات ١٩٢٣ المبرمة ما بين الحكومة وبنك باريس المتعلقة بانتاج وتسيير الطاقة الكهربائية ، فان فريق بنك باريس قد توصل بفوائد مالية هامة ترتفع الى مبلغ :

٤٠٠٠ + ١٥٤٠٠٠ + ٥٤٠ + ٣٣٠ = تصير ٢٠ مليار من الفرنكات تقريبا .

والى جانب هذه الفوائد الحاصلة عن المراكز التى استطعنا احصاءها لا ينبغى نسيان المبالغ التى حصل عليها البنك فى شروط مشابهة فى السكك الحديدية : ففى هذا القطاع ، فان الارباح الوحيدة فقط الحاصلة عن تطبيق اتفاق ١٩٢٠ وبصفة املاك ورؤوس اموال مختلفة ترتفع الى ٧٥٠ مليون فرنك من ١٩٥٢ الى ١٩٦٢

وهذه الفوائد المالية والاحتكارية هى اخيرا ، ناشئة عن عوائد قانون وضع للشركات الاكثر حظوة عند بنك باريس .

ج) ـ قانون مساهمات ذو امتياز :

ان الاتفاق الموقع سنة ١٩٢٣ بين الحماية وبنك باريس يرخص لهذا البنك انشاء شركة ذات درجتين فى الاسهم، اسهم (أ)واسهم «ب» ، وهى كلها من نفس القيمة ، ولكن اسهم «أ» تملك فى المجالس

العامة حق عشرة اصوات للسهم ، واسهم «ب» تملك حق صوت للسهم .

وقد اشترط ، من جهة اخرى ، على ان عدد اسهم «أ» يجب ان يكون على الاقل ٢٠٪ من راس المال .

ويستخلص بان على بنك باريس ليتمكن من احراز الاغلبية فى المجالس وان يراقب بشكل كلى شركة الطاقة الكهربائية ، ان يملك فقط ١٤٪ من راس المال فى اسهم «أ» .

وكذلك كان الحال بالنسبة للسكك الحديدية .

وهذا ما كان عليه الامر قبيل مفاوضات ١٩٦٣ :

فبنك باريس يراقب كلية شركة السكك الحديدية بواسطة **تابعته الشركة العامة بالمغرب** ، التى تملك **١٤٠٠٩٢ سهما من صنف «أ»** من ١٠٠٠٠٠ سهم للشركة ، اى ادنى من ١٤٪ لتستطيع مراقبة شركة السكك الحديدية .

ومما لا شك فيه ، ان بنك باريس كان له احيانا الفائدة فى الاحراز ولبعض الاحيان عن اسهم من صنف «ب» ليستفيد من قيمتها اثناء ارتفاعها ... كما كان الحال عليه اثناء المفاوضات مع الحكومة المغربية سنة ١٩٦٣ ، التى ارتفع فيها سعر السهم ثلاث مرات .

انه لتأميم عجيب هذا الذى يجعل سعر اسهم مؤسسات مهددة بالتأميم يرتفع ثلاث مرات وثمينة لا يحصل عليها الا بفاحش الاثمان .

واذا ما راينا هكذا بأن بنك باريس يراقب شركة السكك الحديدية بشكل كلى ، فانه بعملية ثانية يراقب بواسطة شركة السكك الحديدية شركة الطاقة الكهربائية بالمغرب .

والواقع، ان شركة السكك الحديدية كانت قبيل ١٩٦٣ تملك ٣٤ ٪ من اسهم شركة الطاقة الكهربائية بالمغرب منها ٩٦٠٠٦٤ سهما من صنف «أ» من مجموع ٦٤٠٠٠٠٠ سهما ، يعنى ١٥ ٪ من الرأسمال الاجتماعى للطاقة الكهربائية بالمغرب فى أسهم «ا» .

وهذا عمليا يعنى بنك باريس من ان يوظف فى الطاقة الكهربائية اكثر من ٣٠ مليون فرنك من توظيف كلى هو ٧٤ مليون فرنك ، اى ٠٫٠٤ ٪ من مجموع التوظيفات .

وهكذا ، فان بنك باريس كان يملك مباشرة قبيل المفاوضات مع الحكومة المغربية ٩٥٠٧ سهما من صنف «ا» اى ١٫٥ ٪ من مليارين من راس المال الاجتماعى ، يعنى **٣٠ مليون فرنك** .

ولنرى ما وظفه بنك باريس فى الطاقة الكهربائية بالمغرب :

ونستطيع القول ، قبل كل شىء ، بان تابعته شركة السكك الحديدية قد اتت بمجهود كبير لانها وظفت ٣٤ ٪ فى الرأسمال الاجتماعى .

وصحيح ان هذه ٣٤ ٪ كانت قد زودت من طرف الدولة المغربية وجعلتها شركة السكك الحديدية لحسابها الخاص .

انه بواسطة اموال الدولة المغربية تمكن بنك باريس من مراقبة مجموع الطاقة الكهربائية :

واكثر من هذا ، تنبغى الاشارة الى انه فى الوقت الذى وظف فيه بنك باريس ٣٠ مليون فرنك فى الطاقة الكهربائية ، فان هذه الاخيرة قد قدمت توظيفا لبنك باريس مبلغه ٣٧٫٥ مليون فرنك .

وهكذا ، كانت الطاقة الكهربائية قبيل مفاوضات ١٩٦٣ ، تملك لحسابها ٦٦٤ سهما فى «بنك باريس والبلدان المنخفضة » اى مبلغا بورصيا كان يبلغ فى ٢٨ ديسمبر ١٩٦٢ :

٦٦٤ × ٥٦٥ فرنك جديد = ٣٧٥١٦٠٠٠ فرنك .

انه حينما وظف بنك باريس ، وبطريق مباشر ، بالمغرب **٣٠ مليون** فى الطاقة الكهربائية ، فان هذه الاخيرة بصفتها شريكة قد وظفت فى بنك باريس اكثر من **٣٧ مليون فرنك** .

وباختصار

ان قانون المساهمة ذا الامتياز الذى اعطى لبنك باريس من طرف الحماية سنة ١٩٢٣ ، قد سمح للبنك بان لا يملك الا جزءا قليلا من الرأسمال الاجتماعى للطاقة الكهربائية بينما يسيرها كلية .

ان هذه الفوائد المضافة الى الفوائد المالية والاحتكار الواضح هى بدون شك فوائد جد هامة .

وهى ضمان وجود شريك اساسى فى اتفاق ١٩٢٣

٢) ــ شريك اتفاق ١٩٢٣ (الطرف الثانى)

ان الحماية باتفاقها على منح كل هذه الفوائد ، قد طالبت من البنك زيادة على الزامه بتسيير الالزام بطريقة « أب العائلة الطيب » قد جعلت منه شريكا اساسيا :

ــ فسيمول البنك نفسه التوظيفات

وهكذا ، فان الفصل ٦ من اتفاق ١٩٢٣ صريح وقاطع :

« ان نفقات المؤسسة يتحملها الطرف الثانى فى الالتزام »

وبشكل اكثر وضوحا ، فان بنك باريس قد حصل بناء على اتفاق ١٩٢٣ على امتيازات وفوائد هامة ، ولكنه الزم كشريك وطرف ثان بتمويل مجموع توظيفات الطاقة الكهربائية بواسطة امواله الخاصة او بواسطة الاموال التى يديرها كراسمال اجتماعى .

ونستطيع ان نتقبل بكون جزء من الوسائل الضرورية لتمويل التوظيفات لن تكون كراسمال اجتماعى موضوعة لمدى بعيد (مدى الالتزام) ، ولكن صادرة عن قروض **لمدى بعيد** ، لمدة تبلغ الى ٣٠ سنة . ولكن المسائل الهامة يجب قبل كل شىء ان تزود من طرف الراسمال الاجتماعى .

اذن فماذا وقع بكل تدقيق ؟

فمن جهة ، نرى ان بنك باريس قد استعمل **كل** الفوائد التى اعطاها له اتفاق ١٩٢٣

— ولكن من جهة اخرى ، نرى انه لم ينفذ الالتزامات التى الزمه بها الاتفاق كطرف ثان .

فمن توظيف يبلغ ٧٤ مليار فرنك ، زود المساهمون بمليارين اى ٣٪ من المجموع ، واعطت الدولة المغربية ٣٢ مليار ، اى ٤٣٪ من المجموع ، بينما الباقى الذى يرتفع الى ٤٠ مليار ، اى ٣٤٪ من فى مجموعها من القروض ذات المدى القريب والمتوسط والبعيد .

ان هذا يتعارض وبشكل خارق وصريح مع اتفاق ١٩٢٣ ، الذى يشترط ، ونعيد ذلك مرة اخرى ، « ان نفقات المؤسسة يتحملها الطرف الثانى فى الالتزام» .

وختاما

فان اتفاقيات ٣٠ ابريل ١٩٦٣ غير عادلة وغير مشرفة للمغرب :

— لا لكونها فقط ، لا تعوض المغرب عن الاضرار التى لحقته من طرف « بنك باريس والبلدان المنخفضة » لكونه لم ينفذ التزاماته المنصوص عليها فى اتفاق ١٩٢٣

ولكن ايضا ، لكونها تدين المغرب وبشكل مهين بحمله اداء دين كبير ، وفرض اشياء غير مستحقة تبلغ العديد من الملايير .

2) مشروع قانون

ان مجلس النواب ،

— اعتبارا للفوائد الباهظة التى اعطيت من طرف الحماية « لبنك باريس والبلدان المنخفضة » على اثر اتفاقات تسيير المصالح العامة ، وعلى الاخص على اثر اتفاق ١٩٢٣ المتعلق بمنحه حق انتاج وتسيير الطاقة الكهربائية بالمغرب ، هذه الفوائد التى استغلت من طرف البنك ،

— اعتبارا لكون هذه الفوائد اعطيت لشريك اساسى ، بناء على الزام بنك باريس بضمان تمويل نفقات المؤسسة .

— اعتبارا لكون بنك باريس لم يقم بواجباته كشريك وطرف ثانى اساسى .

— اعتبارا لكون اتفاقيات ٣٠ ابريل ١٩٦٣ ليست فقط لا تعوض المغرب عن الاضرار التى الحقت به بسبب عدم تنفيذ بنك باريس

لالتزاماته المنصوص عنها فى اتفاقية ١٩٢٣ ، ولكن ايضا تدين المغرب ، وبشكل مهين ، بحمله اداء دين كبير ، وفرض اشياء غير مستحقة تبلغ العديد من الملايير .

يقرر :

الفصل الاول : الغاء اتفاقيات ٣٠ ابريل ١٩٦٣ .

الفصل الثانى : كل اتفاق جديد ، يجب ان يأخذ بعين الاعتبار التصحيحات الواجبة للمغرب

قدم هذا العرض ، نيابة عن الفريق الاتحادى ، الاستاذ محمد الحبابى نائب الرباط .

ملحق رقم 3

تدخل متعلق بمكاتب الفوسفاط والابحاث والمساهمات المعدنية والابحاث والمساهمات الصناعية

ان تدخلى يتعلق بثلاثة نقط :

ا) مكتب الفوسفاط

اخبرتنا اللجنة ان الحديث الذى لا زال على مكتب الفوسفاط حول ميزانية ١٩٦٢ — ١٩٦٣ يبلغ ... ... ١٣ فرنك وبذلك اخبرتنا اللجنة كذلك على ان الحكومة ستطلب من المكتب المذكور ... ... ١٠ ف لسنة ١٩٦٤ اذ يظهر من هذا ان المكتب مدين للدولة بمبلغ ٢٣ مليار فرنك فى سنة واحدة وهذا مبلغ كبير وضخم ويدهشنا . ولذلك كان يلزم ان يناقش المجلس ميزانيتى التجهيز والتسيير للمكتب المذكور حتى يظهر فيما اذا كان باستطاعته تسديد المبالغ المذكورة اعلاه خصوصا اننا نعلم ان تجهيز ذلك المكتب يتطلب نفقات كبيرة وضخمة يخصص اكبر جزء منها من ارباحه .

ولهذا كان لزوما ان يناقش المجلس ميزانية هذا المكتب. وهنا اضع هذا السؤال «لماذا لم تساعد الحكومة على تقديم ميزانية المكتب الى المجلس رغم طلب لجنتى المالية والاقتصاد لهذه الميزانية عـــدة مرات وقد كان هذا الطلب كتابيا .

حضرات النواب قد ظهرت فى الجرائد اليومية اخبار حول هذا المكتب والقى بذلك اسئلة حول هذا الخبر بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٦٤ ان مدير مكتب الفوسفاط قد اجرى مناقشات مع الشركة المالية الدولية . حول مساهمة هذه الشركة فى مركب آسفى . نطلب ايضاحات حول هذه الاخبار المقلقة خصوصا وان الحكومة تصرح دائما بان مركـــب اسفى فى صنع الحامض الفوسفوريك والحامض سولفوريك سيكون شركة مؤسسة للدولة كمكتب الفوسفاط نفسه .

والخبر الثانى كان بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٦٤ وتأخذ بتاريخ ١٠ مارس من نفس السنة موضوعه ان اتفاقية وقعت بين مكتب الفوسفاط والشركة الامريكية الشرقية للبترول على تاسيس معمل لصنع الحامض الفوسفوريك الممتاز وهذا المعمل سيكون اول معمل فى العالم من هذا النوع والاتفاقية صالحة لمدة ٩٩ سنة . ولهذا نلقى اربعة اسئلة :

من هى هذه الشركة . وهل لها علاقة مع الشركات المزاحمة لنا فى بيع الفوسفاط اى الشركات التى تبيع الفسفاط الامريكى فى اوروبا . هذا المعمل الذى سيكون اول معمل فى العالم والذى ليست له اية تجربة خصوصا وان المسالة تتعلق بخمسة ملايين طنا مـــن الفوسفاط مع العلم ان انتاج المغرب هو ٨ ملايين طنا ويظهر من هذا ان اتفاقية من هذا النوع يبرم بدون ان نعرف الضمانات .

ما معنى الاتفاقية المبرمة لمدة ٩٩ وهل يمنع هذا الاتفاق المغرب من انشاء معامل اخرى او عقد اتفاقيات اخرى فى هذه المدة الطويلة مع دول اخرى .

ونطلب كل الايضاحات المتعلقة بهذا الاتفاق خصوصـــــا وان الفوسفاط هو ثروة المغرب الهائلة الوحيدة .

2) مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية

ان هذا المكتب يطلب من الميزانية العامة مبلغ ... ... ١٠٠ ٢ فرنك . ووزارة المالية تقترح عليه مبلغ مليار من الفرنكات فقط. ولكـــن هذه الطلبات نراها فى زيادة مستمرة .

فـــ ٦ر٧٠ مليون فرنك فى سنة ١٩٦١ . ومن صندوق الصلب ٥٠ مليون فرنك

وفى سنة ١٩٦٢ اعطيت له ٩٠٠ مليون فرنك و١٦٠ مليون فرنك من صندوق الصلب .

وفى سنة ١٩٦٣ اعطيت له مليار فرنك ولا نعلم ما اعطى لـــه من صندوق الصلب

وفى سنة ١٩٦٤ يطلب كما تعلمون ذلك ملياران و ١٠٠ مليون فرنك هذا مع العلم ان المكتب كان يمكنه الاستغناء على هذه الاعانات لانـــــــه :

١) من قبل ١٩٦١ كان له الاكتفاء الذاتى وكذلك فى السنوات ١٩٥٦ — ١٩٥٧ — ١٩٥٨ — ١٩٥٩ فى ١٩٦٠ اعطيت له سنكا ٣٥٠ مليون لشراء اضافى لالة التنقيب ثمنها ٧٠٠ مليون فرنك .

٢) ان مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية بدأ منذ سنة ١٩٥٩ نشاطا فى ميدان التنقيب حيث كان يدر عليه ارباحا طائلة وكان باستطاعته الاستمرار فى ذلك بل وعلى العكس كان يمكن ان يصل الى احسن مما كن عليه من قبل .

اذن فلما هذه الاعانات المستمرة والكثيرة منذ ١٩٦١ ، ان السبب فى ذلك يرجع الى سوء التدبير وكثرة التبذير وسوف اوضح لكم ذلك فى النقط الاتية :

الموظفون والمستخدمون تزايد عددهم منذ سنة ١٩٥٩ من ٥٥٠ الى ١٢٢٣ فى سنة ١٩٦٣ وقد اصبح عددهم مضاعفا مرتين . هذا فى وقت كان فيه مكتب الابحاث يقوم بعمليات التنقيب عن البترول مع العلم ان عمليات التنقيب لا تتطلب هذه الزيادة المتفاحشة والحقيقة ان هذه الزيادة كانت فى عدد الموظفين الاداريين حسب الارقام الاتية :

عدد العمال قد تزايد من ١٩٦١ الى ١٩٦٣ من ٦٩٦ الى ٨٤٢ نسبة ٪ ٢٠ ولكن الموظفين الاداريين ارتفع عددهم من ١٧٨ الى ٣٠٥ اى نسبة ٪ ٧٢ اربع مرات تقريبا من العدد الاول .

اما نفقات المستخدمين فقد بلغت من ١٩٥٩ الى ١٩٦٤ من ٥٠٠مليون فرنك الى مليار و ٦٠٠ مليون فرنك بنسبة اكثر ٪ ٣٠٠ بينما نرى ان العدد قد تضاعف فقط .

ويجب علينا ان نلاحظ ان المكتب الوطنى للابحاث والمساهمات المعدنية يدفع مبلغ مليون و ٢٠٠ الف فرنك لكل مستخدم من العامل الى المدير ولكن اذا كان العامل لا ياخذ سوى ٥٠٠،٠٠٠ فرنك شهريا

فان الطبقة العليا من المستخدمين وعددها ٨٥ تأخذ ٣٦٠،٠٠٠ فرنك شهريا وهؤلاء يسمون بالمهندسين وكلهم ليسوا كذلك كما هو معلوم .

ويظهر من هذا ان النفقات ضخمة جدا وليس معنى هذا ان اجور العمال قد زيد فيها ولكن لان الطبقة العليا من الموظفين تتقاضى اجورا عالية ومرتفعة جدا .

ونتيجة لهذا فان نفقات الموظفين تبلغ ٪٥٦ من رقم الاعمال . مع انه فى مكتب للتنقيب عادى لا تبلغ مثل هذه النفقات اكثر من ٪ ١٠ الى ١٥٪

والخلاصة : اننا متفقون من قبل على تجهيز مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية بقصد نموه . ولكننا غير متفقين على هذا الاسراف والتبذير الذى رأيناه و « التقشف الغريب » .

مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية

ان مكتب الابحاث والمساهمات اصناعية كان الغرض من انشائه هو تصنيع البلاد فى اطار التصميم الخماسى . فماذا انجزه هذا المكتب وما هو نشاطه فى اوائل سنة ١٩٦٤ . من الوثائق التى قدمت لنا من طرف هذا المكتب سيظهر ان منجزاته فى اوائل ١٩٦٤ هى :

(لا سامير — سوماكا — برليى — كوتيفطيكس — جنرال تاير)

وبجانب هذه المنجزات فان المكتب يقدم لنا وعود من جملتها :

١) معمل كلور صودا

٢) معمل عجينة الحلفة
٣) معمل النسيج فى فاس
٤) معمل النسيج فى طنجة
٥) معمل الصلب
٦) مركب ميكانيكى
٧) معمل تركيب القنوات
٨) معمل الحدادة
٩) معمل المسامير
١٠) معمل يولى فوسفاط للصودا
والـــى آخره ....

ولكن هذه الوعود قد سبق ان اعلن على اغلبيتها منذ سنة ١٩٦٠ ولكن لم تحقق لحد الان وعلى العكس من ذلك اغلقت منجزات كانت فى اوائل سنة ١٩٦٠ وهى :

طـــارق (التراكتور)
مافيتيكس (معمل الفرشى فى تطوان)
وشركة لاستيم التى كان الغرض منها تجنيد الصناعة المغربية لايجاد وبناء المعامل الجديدة

ولنتساءل الان هل السبب فى هذا هو ضعف فى ميزانية هذا المكتب أم هو سبب آخر ان المكتب قد حصل من الدولة على اكثر مـــــن ٥ مليارات و ٦٠٠ مليون فرنك منذ انشائه فيها مليار و ٤٧٥ مليـــون لتسييره و ٤ مليار و ١٢٠ مليون لتجهيزه .

والاغلبية العظمى من هذا القدر حصل عليها ابتداء من ١٩٦١ كما ساوضحه :

— ان نفقات تسيير سنوات : ١٩٥٨ — ١٩٥٩ — ١٩٦٠ مع ما فى ذلك من نفقات دراسات الشركات الاجنبية قد بلغت ٤٠٠ مليـــون فـــــرنك .

— وكانت نفقـــات التسييـــر لســـنـــوات ١٩٦١ — ١٩٦٢ — — ١٩٦٣ — بدون نفقات الدراسات المشار اليها اعلاه مليار و٧٥ مليون فرنك . اضيفت اليها نفقات الدراســات وهى : ٧٧٠ مليون فرنك

— يظهر ان نفقات الدراسة الى سنة ١٩٦٠ كانت ٥٦ مليون فرنك تقريبا بما فيها ٤٤ مليون و ١٠٠ الف فرنك تجارب منجم فحـــم جرادة. اما نفقات الدراسات مى ١٩٦١ الى ١٩٦٣ قد بلغت ٧٧٠ مليون فرنك . وكان من بين هذه الدراسات ، دراســـات لا قيمـــة لها للاقتصاد المغربى ، كدراسة تطلبـــت نفقـــات تبلـــغ ٥٠ مليـــون فرنك وتتعلق باستخراج مادة المانييزى من ماء البحر .

اذن كانت نفقات مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية هـــذه ضائعة . وما هى نتيجة هذا كله ؟

وسأعطيكم امثلـــة :

١ — مافيطيكس :

كـــانـــت الـــدولـــة تـــمـــلـــك ٣٥ فى المائة من راس المال (م ف ٣٧٥) ولكن فى سنة ١٩٦١ علمت مجهودها من اجـــل شـــراء كل اسهم الشركة مع الديون المترتبة عليها وهذا من اجل ايجاد حسب زعم الحكومة معمل مثالى.

وبعد سنة من هذا اقفل المعمل وقد ورثت الدولة دينا يقدر بمليار و٣٠٠ مليون على كاهل الدولة اذن لماذا وقع شراء كل الاسهم من اجل ارث هذا الدين الضخم ؟

٢ — مركب اسفى الكيماوى

ان الحكومة كانت تدعى حتى اوائل سنة ١٩٦٣ ان المركب سيصل الى ١٢ مليار من الفرنك . واليوم اصبح اكثر من ٢٠ مليار فلماذا هذا الفرق الشاسع فى اقل من سنة .

ومن جهة اخرى لماذا يدفع المغرب مقدارا ثمن مركب اسفى نقدا فى الحال ولا بواسطة القروض ؟

٣ — صوماكا :

ان الشائعات التى نسمعها فى هذه الايام تقول بان هذه الشركة اصبحت تعانى من العجز الشىء الكثير لماذا — ان التوظيفات كانت اقصى ما يمكن ان تصل اليه هو مليار و٥٠٠ مليون فرنك . واليوم اخبرنا المكتب انه وصلت الى ٢ مليار و ٣٠٠ مليون اى انها تضاعفت بمبلغ ٥٠ فى المئة — ان الاتفاق الموقت لسنة ١٩٥٨ كان يشير الى تخفيض ثمن قطع السيارات المدفوعة جزئية .

ومن جهة اخرى كانت الاتفاقية الاولية لسنة ١٩٥٩ تشير الى صنع السيارات لا تركيبها فقط . هذين النقطتين اصبحتا غير موجودتين الان فى الاتفاقية النهائية لشهر نونبر سنة ١٩٦٠

سيدى الرئيس ، حضرات النواب

الفت انتباهكم الى انه كان يمكن لنا ان نحصل على انخفاض فى اثمنة السيارات المجزأة بـ ٢٠ ٪ على الاقل كما يوجد بالفعل فى الاتفاقية المبرمة بالفعل مع (برليى) والتى كانت فى سنة ١٩٥٩ والغير المجهولة من ادارة مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية .

ومن هذا الانخفاض فى ثمن سيارات العادى حسب انتاج معمل صوماكا وهو ٨٠٠٠ سيارة ستحصل هذه الشركة كارباح اضافية تبلغ مليار سنويا . والتى كان بالامكان توزيعه بين الشركة من اجل الاستمرار عليها ومن اجل المستهلك لشراء السيارة بثمن ارخص مما هى عليه الان .

— اما صنع السيارة حسب ما تشير اليه اتفاقية ١٩٥٩ فلم يحقق . وفى حالة ما اذا تحقق منه على الاكثر ٨٠ ٪ فان النفقات ستصل الى اكثر من ٤ مليارات من الفرنك موزعة على الاجور والضرائب والارباح . غير ان شيئا من هذا لم يبق موجودا الان . وهذا هو السبب فى العجز الموجود فى معمل صوماكا حاليا .

٤ — معمل العجلات — جينرال

ان الاتفاقية المبرمة فى سنة ١٩٥٨ كانت تعطى رخصة صنع ١٢٥٠٠٠ عجلة وذلك لمدة ٥ سنوات . نلاحظ ان هذه الاتفاقية قد جددت فى ١٩٦٢ بدون ان يحصل المغرب على اية فائدة . ولماذا الان الامتيازات المخصصة ١٢٥٠٠٠ عجلة اعطيت لـ ٢٥٠٤٠٠٠ عجلة

بدون مقابل وهذا بالرغم من المفاوضات التي اجريت مع شركة اخرى من اجل انشاء معمل آخر في طنجة ابتداء من سنة ١٩٦٣

٥ ــ طارق :

ان هذه الشركة كان الغرض من انشائها هو صنع الجرارات (تراكتور) بنسبة ٪ ٩٠ اى ان صنع التراكتور سوف يصبح تقريبا صناعة مغربية .

حيث انه يمكن تقدير انتاج طارق الى اكثر من مليارين فرنك سنويا ستكون اقتصادا فى العملة الصعبة وليتم توزيعها داخل المغرب على شكل اجور ــ وارباح ــ وضرائب . رغم ان انشاء هذا المعمل كان يستوجب نفقات للدولة بمبلغ ٢٠٠ مليون من الفرنك فقط ورغم ذلك فقد تخلينا عن صناعة التراكتورات فى المغرب .

٦ ــ معمل الصلب :

ان دراسة هذا المعمل قد انتهت فى آخر ١٩٥٩ ونتيجة هذه ادراسة هى :

١) انه وقع الاختيار على الناضور لسببين استعمال منجم الحديد فى المغرب ومنغنيز بوعرفة .

ــ تجهيز ناحية اشمال وتنمية هذه المنطقة .

٢) ان التوظيفات فى معمل الصلب كان من الامكان ان تعود فى الحساب الاقتصادى

وفعلا ، فان الواردات من الصلب كلفت المغرب اكثر مما يحصل عليه من صادراته من الحديد .

ففى سنة ١٩٦٠ صدر المغرب ١،٩٠٠،٠٠٠ طنا من معدن الحديد بمبلغ ٧ مليارات و ٦٠٠ مليون . اما استيراد مادة الصلب فقد كان ١١٥ر. مليون طن بمبلغ ٩ مليارات و ٥٠٠ مليون .. فى نفس السنة . هذا مع العلم ان مشروع معمل الصلب كانت تمت دراسته نهائيا حيث وقع الاعلان عن المزايدة العلنية فى ابريل ١٩٦٠ ووصلت الاجوبة فى اكتوبر ١٩٦٠ وكانت تتراوح ما بين ٣٤ الى ٩٢ مليار فرنك .

كما ان الاعمال كانت قد بدأت عمليا فى الناضور وكان قد اعلن على ذلك محمد الخامس رحمه الله فى خطاب العرش لسنة ١٩٦٠

واليوم ما هى الحالة :

ــ قد انفق على الدراسات الاضافية ١٦٥ مليون فرنك وهذه الدراسة كانت بدون فائدة ، مثلا دراسة (ماكسى) التى اكدت تماما دراسة مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية لسنة ١٩٥٩ وقد استلزمت هذه الدراسة ٧٠ مليون فرنك . لقد مرت ثلاث سنوات بدون الشروع فى العمل .

ــ ويظهر ان الناضور حذفت من المشروع نهائيا لفائدة القنيطرة اولا ثم قاعدة النواصر .. فى انتظار ما سوف يقع عليه النزول فى المستقبل .

ــ تخلى عن استعمال منجم الحديد المغرب وكذلك منغنيز بوعرفة فى الوقت الذى تثقل فيه المناجم (آيت عمار) او انها فى صعوبة مالية (مناجم الناضور)

ــ والمشروع حاليا لا يشمل سوى استعمال لا فيراى (الخردة) المستورد اغلبها من الخارج .

والـخلاصـة :

ان مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية ما زال يطالب فى هـذه السنة كاعانة من الميزانية العامة مبلغ ١٦ مليار فرنك . غير انه كما طلب منه فى اللجنة اثناء مناقشتها ان يتكفل باتجاز وعوده ويبدأ فى الاعمال عمليا ابتداء من ١٩٦٤ فانه يتملص .

اذن اين هى الضمانات التى عندنا على ان هذه الملايين المطلوبة لاعانته هذه السنة سوف لا يكون مصيرها مصير الاعانات السابقة .

— اننا متفقون على خلق معامل . ولكن باثمان عادية ولمزاحمة دولية اذ ان فى ذلك منفعة للبلاد . ولكن لسنا متفقين على التبذير وغير ذلك ...

قدم هذا العرض ، نيابة عن الفريق الاتحادى ، الاستاذ عبد الحميد القاسمى ، نائب سيدى يحيى الغرب .

الفهرسة

صفحة

— مقدمة ٣

— حصيلة المغرب خلال الاربع سنوات الاخيرة ٧

• اربع سنوات من الحكم ٧

١) المشروعات المرسومة من اوائل ١٩٦٠ ٨

١) الصناعة ١٠
٢) الفلاحة ١٥
٣) المالية ١٦

٢) النتيجة فى سنة ١٩٦٤ ١٩

١) الانتاج الوطنى ٢١
٢) التجارة الخارجية ٢٢
٣) الاستثمارات ٢٣
٤) الانعاش الوطنى ٢٤

١ — محتويات التصميم الخماسى ١٩٦٠ — ١٩٦٤ ٢٥
٢ — تنفيذ التصميم الخماسى كمادة للتشغيل ٢٦
٣ — انعاش وطنى عجيب ٢٨

أ — اعمال المصالح المكونة
قبل الانعاش الوطنى ٢٨
ب — انخفاض قيمة اعمال
الانعاش الوطنى ٢٩
ج — الوظائف الدائمة والمنتجة ٣٠

٥) تدبير الشؤون العامة ٣٢
أ — استرجاع مصالح الطاقة
والسكك الحديدية ٣٢
١ — موضوع التاميم ٣٣
٢ — تكاليف التاميم ٣٣
• التعويضات المقدمة ٣٣
• الارث ٣٥
٢ — تسيير الاجهزة الاقتصادية فى عهد
الحكم الحالى ٣٨

٦) الحالة المالية فى اوائل ١٩٦٤ ٤٣
١ — عجز الميزانيـــة ٤٣
أ — فى ميزانية ١٩٦١ ٤٣
ب — فى ميزانية التسيير سنة ١٩٦٢ ٤٤
ج — ميزانية ١٩٦٣ ٤٤
د — مصاعب الخزينة ٤٦

٧) الاسباب الحقيقية لهذا التدهور ٤٨
١ — اهداف متواضعـــة ٤٩
٢ — مدى الاصلاحات الهيكلية ٥٠

— المغرب على ابواب الكارثة ٦١

• تحليل ميزانيـــة ١٩٦٤ ٦١

١) ميزانية التسيير ٦١
٢) ميزانيـــة التجهيز ٦٥
١ — التقديرات ٦٥
٢ — المداخل الراجحـــة ٦٥
٣ — عجز الميزانيـــة ٦٧
• تطور وضعية الخزينة من سنة ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ ٦٩
١ — الموارد ٦٩
٢ — الاستعمالات ٧٠
• استخلاص النتيجة ٧٧
١ — حدود استعمال وسائل الخزينة ٨٠
٢ — ميزانية التضخم النقدى ٨٠
٣ — ميزانية تخفيض العملة ٨١
٤ — ميزانية البؤس والفقـــر ٨٢

×××

الملحـــقات

الملحق الاول : تدخل الاستاذ محمد الحبابى نائب الرباط خلال
مناقشة الميزانية العامة ٨٦
• الحالة المالية فى اوائل ١٩٦٤ ٨٧
• المغرب على ابواب الكارثة ٩٣

الملحق الثاني : تدخل متعلق بارجاع الطاقة الكهربائية والسكك

الحديدية من طرف الدولة المغربية	١٠٤
١) نصوص مشروع الميزانية	١٠٤
ا ــ استرجاع المصالح العمومية للطاقة والسكك الجديدية	١٠٥
١ ــ موضوع التاميم	١٠٦
٢ ــ تكاليف التاميم	١٠٦
أ ــ التعويضات المتفق على منحها	١٠٧
ب ــ الارث	١٠٨
ب ــ اتفاقيات ١٩٢٠ ــ ١٩٢٣ المبرمة بين الحماية الفرنسية بالمغرب وبنك باريس	١١١
١ ــ الامتيازات المعطاة لبنك باريس	١١٢
أ ــ الفوائد الماليـــة	١١٢
ب ــ احتكار انتاج وتسيير الطاقة	١١٣
ج ــ قانون مساهمات ذو امتياز	١١٤
٢ ــ شريك اتفاق ١٩٢٣	١١٧
٢) مشروع قانـــون	١١٩

الملحق الثالث : تدخل متعلق بـــ :

• مكتب الفوسفاط	١٢١
• مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية	١٢٣
• مكتب الابحاث والمساهمات الصناعية	١٢٥